الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني الدولي

تقرير مقدّم من الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني الدولي

حول أعمال ونتائج اجتماعات الجمعية 136، والدورة 200، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة والاجتماعات والأنشطة الأخرى

للاتحاد البرلماني الدولي

(دكا / بنغلادش 01–05 نيسان/ أبريل 2017)

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

مقدمة

قامت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بنشـــر تقرير شـــامل عن أعمال ونتائج اجتماعات الجمعية 136، والدورة 200 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة، والاجتماعات والأنشـــطة الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي، الذي عُقد في دكا/ بنغلادش، خلال الفترة من 01 ولغاية 05 نيسان/ أبريل 2017.

وارتأت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن تقوم بترجمة هذا التّقرير وتوزيعه على الشّـــعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي تعميماً للفائدة.

Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

المحتويات

الصفحات

الاجتماعات والأنشطة الأخرى

الجمعية 136

1. حفل الافتتاح 7
2. انتخاب الرئيس 9
3. المشاركة 10
4. اختيار البند الطارئ 11
5. مناقشات وقرارات الجمعية ولجانها الدائمة 12
6. النتائج الختامية 21

الدورة 200 للمجلس الحاكم

1. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 23
2. النتائج المالية لعام 2016 23
3. الحالة المالية 24
4. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة 25
5. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 25
6. الاجتماعات المتخصصة التي عقدت مؤخراً 25
7. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة 26

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
15 *أيار/ مايو 2017*

8. الاجتماعات البرلمانية المقبلة في المستقبل 26
9. تعديلات على النظامين الأساسي والإداري 26
10. تعيين أمين عام لمدة أربع سنوات 27

الدورة 275 للجنة التنفيذية

1. الإجراءات والقرارات 27
2. اللجنة الفرعية للتمويل 30

منتدى ومكتب النساء البرلمانيات 31

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 33
2. لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط 33
3. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي 34
4. فريق الشراكة الجندرية 36
5. الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصحة الأم والوليد والطفل 37
6. منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي 39

أحداث أخرى

1. الاجتماع المشترك لرؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة 40
2. مناقشة تفاعلية بشأن البرلمانيين والشبكات الاجتماعية: الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية 42
3. حدث جانبي بشأن إزالة الحواجز من أجل تحسين صحة الأجيال الشابة: نهج متعدد القطاعات 43

4. الزيارة الميدانية التي قام بها الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل 44
5. الزيارة الميدانية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف بشأن قضايا حقوق الطفل 45
6. اجتماع مائدة مستديرة بشأن خطة العمل البرلمانية للحد من المخاطر النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية 46
7. إطلاق لمحات متميزة من نوعها، مجموعة من اللوحات من قبل الأطفال المصابين بالتوحد 47

الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

التعيينات والانتخابات

1. تعيين أمين عام لمدة أربع سنوات 48
2. اللجنة التنفيذية 48
3. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي 48
4. نائب رئيس اللجنة التنفيذية 49
5. اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل 49
6. مكتب البرلمانيات النساء 49
7. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين 49
8. لجنة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط 50
9. لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي 50
10. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي 50
11. مكاتب اللجان الدائمة 51
12. المقررون للجمعية الـ 138 51

وسائل الإعلام والاتصالات 52
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 54

جدول الأعمال والقرارات والنصوص الأخرى للجمعية الـــــ136 للاتحاد البرلماني الدولي

جدول الأعمال 56

بيان دكا بشأن معالجة أوجه عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاه للجميع 57

بنود موضوعة

القرار: دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول 62

القرار: تشـجيع التعاون الدولي المعزز بشـأن أهداف التنمية المسـتدامة، لا سيما بشأن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركا للتنمية 67

البند الطارئ

نتائج التصويت بنداء الأسماء على طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية 72

القرار: العمل الدولي العاجل لإنقاذ الملايين من الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن 81

تقارير اللجان الدائمة

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان 85

تقرير اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة 89

التقارير والمقررات والقرارات والنصـــوص الأخرى للمجلس الحاكم واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

بيان اللجنة التنفيذية عن الوضع في فنزويلا 94

بيان رئاسي بشأن الهجوم الأخير على برلمان باراغواي 95

التقارير والقررات والنصوص الأخرى

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة: قائمة الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة ما بين 15 أيلول / سبتمبر 2016 و 15 آذار / مارس 2017 96

قواعد وإجراءات صندوق التضامن البرلماني 103

برنامج عمل لجنة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط لعام 2017 107

إحصاءات مجموعة الشراكة الجندرية 109

تعديل ولاية للفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل 112

تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده 117

الاجتماعات المقبلة

جدول الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى 121

جدول أعمال الجمعية الـ 137 125

القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين

ثلاثة وعشرون برلمانيا من فنزويلا 126

شاه أمس كيبريا من بنغلادش 136

الشيخ حسينة من بنغلادش 142

خمسة عشر برلمانيا من كمبوديا 147

أنور إبراهيم من ماليزيا 160

ثلاثة وثلاثون برلمانيا من المالديف 166

زوريغ سانجاسورين من منغوليا 172

ليلى دي ليما من الفلبين 182

الجمعية 136

1. حفل الافتتاح

أقيم حفل الافتتاح في المجمع الجنوبي (South Plaza) لبرلمان بنغلادش يوم السبت 1 نيسان / أبريل 2017 في الساعة 7:30 مساءً، بحضور صاحب السعادة. رئيس وزراء جمهورية بنغلادش الشعبية، السيدة الشيخة حسينة.

تم أداء النشيد الوطني لبنغلادش، وتلاوة آيات من القرآن الكريم. وعرض فيلم قصير عن حياة رئيس وزراء بنغلادش الأول، السيد بنغاباندو شيخ مجيب الرحمن.

ثم رحبت السيدة شيرين شارمن تشودري (Shirin Sharmin Chaudhury)، رئيسة برلمان بنغلادش، بجميع المشاركين وشكرت أولئك الذين شاركوا في تنظيم الجمعية الـــــــ 136. ووصفت بعض جوانب الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمطبخ والفولكلور في دكا وبنغلادش. وأعربت عن أملها في أن يتمكن المندوبون من معرفة المزيد عن بعض جوانب البلد. وأشارت إلى بعض الإنجازات التي حققتها بنغلادش منذ حصولها على الاستقلال، فيما يتعلق بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، القضاء على الفقر، العمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين، تحسين النتائج الصحية، الاستثمار في التكنولوجيا، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت على أهمية الدستور وسيادة القانون والديمقراطية البرلمانية في بنغلادش.

ورأت أنّ من المهم للبرلمانيين أن يتصدوا للتحديات التي يواجهها العالم حالياً، بما في ذلك العولمة، والفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتغير المناخ. وسوف ينطوي جزء من التصدي لتلك التحديات على إشراك الشباب في العمليات الديمقراطية وضمان استمرار منظمات مثل الاتحاد البرلماني الدولي في السماح للبرلمانيين وغيرهم في جميع أنحاء العالم بمناقشة وتبادل الممارسات الجيدة وتطوير رؤى مشتركة. ودعت إلى اللغة السياسية للحاضرين لتمكين بناء عالم عادل وشامل وسلمي.

وتلا السيد ميروسلاف جينكا (Miroslav Jenca)، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالأمم المتحدة، رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أ. غوتيريس. وبصفته برلمانياً سابقاً، فإن السيد غوتيريس يعلق أهمية كبيرة على إقامة علاقات وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وكان للمشرعين سلطة تحويل التطلعات إلى أفعال، وكانت لهم صلات حاسمة بين الشؤون المحلية والعالمية. وحدد أولوياته كأمين عام، شملت تحسين الظروف المعيشية من خلال أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن من أجل تقديم خدمة أفضل لسكان العالم.

ورحب بتركيز الجمعية على زيادة التماسك الاجتماعي والحد من عدم المساواة، لأن الاستبعاد والمعاناة المقترنان بعدم المساواة كثيراً ما يؤديان إلى دورات من انعدام الأمن والعنف. ودعا الى خلق عالم اكثر تعاطفاً وشمولاً وسلاماً.

ورحب السيد صابر حسين شودري (Saber Hossain Chowdhury)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بجميع الحاضرين وشكر كل من شارك في تخطيط وإدارة الجمعية. وأعرب عن شعوره بالتواضع العميق لأن بلاده تستضيف مثل هذه الجمعية للاتحاد البرلماني الدولي التي تم تحضيرها جيداً وفي مسقط رأسه. وكانت الجمعية أكبر حدث دولي يعقد على الإطلاق في بنغلادش وستتصدى لبعض المسائل الأكثر إلحاحاً في جدول الأعمال البرلماني العالمي. وأشار إلى النجاحات التي حققتها بنغلادش: فهي حققت خطوات كبيرة في مجال المساواة الجندرية، وأصبحت أكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ، كما أنه نجح في تجارة المنسوجات في جميع أنحاء العالم، وقد رفع 50 مليون شخص من براثن الفقر، وحقق الآن الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

وعلى الرغم من أن العولمة توفر العديد من المزايا، إلا إنها أيضاً خلقت تفاوتاً لا بد من تقليصه إذا كانت الرؤى البديلة (المتطرفة غالباً) للعالم لم تحقق النجاح. وفي خلال الجمعية العامة، ينبغي للأعضاء أن تكون مناقشاتهم صريحة من أجل إيجاد بدائل قابلة للتطبيق للنموذج الحالي لتوزيع الثروة. وينبغي أن تستفيد الحلول من مزايا الأطر الديمقراطية مثل الدبلوماسية البرلمانية والحوكمة الرشيدة.

وأشار إلى القيم المركزية للاتحاد البرلماني الدولي، المتمثلة في التعددية والتنوع والشمولية، وتعاونه القوي مع الأمم المتحدة، ومشاركته الفعالة بالعديد من القرارات الرئيسية للمجتمع الدولي، بما في ذلك اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وأكد مجدداً التزام الاتحاد البرلماني الدولي بحل الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والسلام في شبه الجزيرة الكورية، وإنهاء الصراع في سورية، وإيجاد حل للأزمة في اليمن، ووضع حد لاضطهاد مسلمي الروهينجا في ميانمار. وأعرب أيضاً عن قلق الاتحاد البرلماني الدولي إزاء الأخبار الواردة من جمهورية فنزويلا البوليفارية من أن أن هناك مخاطر من الاستيلاء على سلطات الهيئة التشريعية.

وكان من المقرر أن يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بعضوين برلمانيين جدد – من جمهورية أفريقيا الوسطى وتوفالو – حيث ستصل عضوية الاتحاد البرلماني الدولي إلى رقم تاريخي يبلغ 173 برلماناً وطنياً. ورحب أيضا بالوفود المراقبة من بروني دار السلام، جزر سليمان وفانواتو. ودعا الرئيس جميع الحاضرين إلى أن يعتبروا بنغلادش وطنهم وأن يعودوا إليها مراراً وتكراراً، وتمنى لهم جمعية ناجحة.

وأعرب السيد مارتن تشونغونغ (Martin Chungong)، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، عن خالص شكره لبرلمان وحكومة وشعب بنغلادش على كرمهم لاستضافة الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي. وأوجز عدداً من المسائل التي ستحتل مكان الصدارة خلال الجمعية، لا سيما المساواة الجندرية. حيث تحرز بنغلادش تقدماً كبيراً في هذا المجال، ويمكن للبلدان الأخرى أن تتعلم منها الكثير. وغالبا ما يقيم الناس فوائد استضافة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي من الناحيتين الاقتصادية والمالية فقط. بيدَ أنه لا يمكن إغفال الفوائد الثقافية والشهرة المولدة. وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن الكيفية التي يمكن للبرلمانيين اتخاذ إجراءات لتحسين رفاه الناس. وينبغي للجمعية العامة أن توصي بنتائج محددة وقابلة للتنفيذ بشأن كيفية معالجة عدم المساواة بأنواعها جميعاً.

الشيخة حسينة (Sheikh Hasina)، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، قالت في كلمتها أمام الجمعية العامة إنه لشرف أن تستضيف بلادها الجمعية العامة الـ 136. وقدمت توصيفاً لرحلة بنغلادش نحو الديمقراطية منذ عام 1971 ، وشددت على أن الديمقراطية هى الوسيلة الوحيدة لضمان الازدهار والأمن. وأوجزت بعض الجهود المبذولة لبناء مجتمع ديمقراطي وعادل في بنغلادش، بما في ذلك عن طريق تعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان وجود وسائط إعلام مستقلة ونابضة بالحياة. وأشارت أيضاً إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي حققته بنغلادش، بما في ذلك أن معدل الفقر كان أقل بنسبة 10 بالمائة تقريباً مما كان عليه في عام 2010، وأن متوسط العمر المتوقع يبلغ الآن 72 عاماً. ودعت إلى اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي للجوع والتهديدات مثل الإرهاب وتغير المناخ، وأعربت عن ثقتها في أن نتائج الجمعية العامة المثمرة ستنفذ على الصعيد الوطني.

وأعلنت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة افتتاح الدورة الـ 136 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. واحتفالاً بهذه المناسبة، أطلقت رئيسة الوزراء تلفزيون الاتحاد البرلماني الدولي وإصدار مجموعة من الطوابع البريدية التذكارية.

وأعقب الخطب تقديم عرض مصوّر عن تاريخ بنغلادش.

2 . انتخاب الرئيس

افتتحت الجلسة العامة الأولى للجمعية الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز بانغاباندو الدولي للمؤتمرات في دكا، بنغلادش، صباح يوم الأحد 2 نيسان / أبريل، وانتخبت السيدة شيرين شودري، رئيسة برلمان بنغلادش، رئيساً للجمعية.

3. المشاركة

شاركت وفود من 126 برلمانا عضوا في أعمال الجمعية[1]:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، النمسا، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بوتان، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي (الرأس الأخضر Cabo Verde)، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، باكستان، تشاد، تشيلي، الصين، وقطر، جزر القمر، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، والجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غويانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، هولندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، فلسطين، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند ، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور – ليشتي، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أورغواي، فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، فيتنام، وزامبيا.

وشارك في الدورة أيضا الأعضاء المشاركون الستة التالية أسماؤهم: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق أفريقيا (EALA)، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة – الكومنولث (IPA CIS)، برلمان أمريكا اللاتينية (PARLATINO)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).

وشاركت برلمانات بروني دار السلام، جزر سليمان وفانواتو بصفة مراقبين بغية الانضمام في المستقبل.

وشمل مراقبون آخرون ممثلين عن: (1) منظومة الأمم المتحدة: الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (UNICEF)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة

[1] للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، انظر الصفحة 53

الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو UNESCO)، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)؛ (2) صندوق النقد الدولي (IMF)؛ (3) جامعة الدول العربية؛ (4) الاتحاد البرلماني الأفريقي (APU)، والاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، والجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، والرابطة البرلمانية للكومنولث (CPA)، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC)، والمجلس الاستشاري المغاربي، وبرلمانيين لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح (PNND)، والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، والجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، والاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PUIC)؛ (5) المنظمة الاشتراكية الدولية للتحرر العالمي؛ (6) لجنة الصليب الأحمر الدولي (ICRC)، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC).

ومن بين الـــ 1206 مندوبين الذين حضروا الجمعية، كان من بينهم 608 برلمانيين. وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 42 رئيساً، و 35 نائباً للرئيس، و 192 امرأة (31.6 بالمائة).

4 . اختيار البند الطارئ

في 2 نيسان / أبريل 2017، أبلغ الرئيس الجمعية العامة بأنه قدمت الطلبات الأربعة التالية باقتراح إدراج بند طارئ:

- سياسات الهجرة الأكثر صرامة في جميع أنحاء العالم وخطر انتهاكات حقوق الإنسان (المكسيك)؛
- إضفاء الطابع القانوني على المستوطنات بموجب قانون التنظيم الإسرائيلي: انتهاك للقانون الدولي (فلسطين باسم المجموعة العربية).
- العمل الدولي العاجل لإنقاذ الملايين من الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن (اقتراح مدمج – بلجيكا وكينيا والمملكة المتحدة).
- الانشغال إزاء الأحداث الأخيرة في جمهورية فنزويلا البوليفارية (الأرجنتين).

وقد قدمت وفود بلجيكا وكينيا والمملكة المتحدة مقترحات فردية تتناول جميعها موضوع المجاعة في أجزاء من أفريقيا واليمن، ثم دمجت هذه الاقتراحات في الاقتراح المذكور أعلاه. وقد سحب وفد الأرجنتين اقتراحه قبل التصويت.

وشرعت الجمعية في إجراء التصويت بنداء الأسماء على ثلاثة بنود (انظر الصفحات من 71 إلى 79). واعتمد الاقتراح الذي تقدمت به بلجيكا وكينيا والمملكة المتحدة، وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند رقم (9).

5 . مناقشات وقرارات الجمعية ولجانها الدائمة

(أ) مناقشة عامة بشأن معالجة أوجه عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاه للجميع

(البند 3) الجزء الرفيع المستوى

عرضت السيدة ش. شودري (بنغلادش)، بصفتها رئيس الجمعية العامة الـ 136، موضوع المناقشة العامة، "*معالجة أوجه عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاه للجميع*". وقالت إن ارتفاع مستويات عدم المساواة يقوض حقوق الإنسان والفرص المتاحة للجميع. وقد كان لزيادة عدم المساواة أثر مباشر على رفاه الإنسان وسببٌ لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي عام 2015، وافق المجتمع الدولي على الرد واتخاذ إجراءات حاسمة بشأن هذه القضية. ودعا الهدف رقم /10/ من أهداف التنمية للمستدامة على وجه الخصوص، الدول إلى "*الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها*". ودعت البرلمانيين إلى مناقشة أثر عدم المساواة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية على الفقراء والنساء والفئات المستضعفة في بلدانهم. وشجعت أيضا المندوبين على تبادل خبراتهم الوطنية في مجال معالجة أوجه عدم المساواة هذه ووصف مقترحات محددة تتعلق بالسياسة العامة والتي يمكن النظر فيها على نحو فعال لمعالجة المشكلة داخل البلدان وفيما بينها.

وقدمت السيدة مانساه وليامز (Mensah-Williams) (ناميبيا)، رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، منظورا جندرياً بشأن الموضوع العام للمناقشة العامة. وشددت على المسائل التي ينبغي للبرلمانيين أن يعطوها الأولوية في سعيهم إلى معالجة عدم المساواة على المستويات جميعها: القضاء على عدم المساواة الجندرية الذي لا يزال سائداً في التشريعات الوطنية؛ تمكين البرلمانات من تحقيق المساواة الجندرية على نحو مجدٍ؛ وجعل المساواة الاقتصادية حقيقة واقعة للنساء جميعهن. ولتحقيق الكرامة والرفاهية للجميع، من الضروري الاستجابة

لاحتياجات النساء في حالات الأزمات والمهاجرات واللاجئات والنساء ذوات الإعاقة والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والنساء الشابات والمسنات.

وقال السيد س. الرميثي (الإمارات العربية المتحدة)، رئيس منتدى البرلمانيين الشباب، إن معالجة عدم المساواة تكتسب أهمية قصوى بالنسبة إلى الشباب، لا سيما وأن تأثير التمييز وعدم المساواة المستمرين لهما صلة واضحة بخيبة الأمل والتهميش بين الشباب. كما أن التمييز وعدم المساواة يواجهان خطر الانجذاب إلى التطرف والعنف. ولا ينبغي تهميش الشباب ويجب منعهم من الانخراط في العنف والصراع. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعليم والتوظيف، ومن خلال إشراك الشباب في السياسة وفي أنشطة المجتمع المدني.

وألقى السيد ك.ساتيارثي (K. Satyarthi)، الحائز على جائزة نوبل للسلام والرئيس الفخري للمسيرة العالمية ضد عمل الأطفال، كلمة أمام الجمعية كمتحدث رئيسي. وعلى مدى أكثر من 25 عاما، كان في طليعة الحركة العالمية لإنهاء استرقاق الأطفال واستغلالهم. وقد ساعد السيد ساتيارثي في تحرير ما يقرب من 85 000 طفل من الاستغلال، ووضع نموذجاً ناجحاً لتعليمهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في السياق العام للمجتمع.

وباستخدام أمثلة ملموسة من عمله في جميع أنحاء العالم، سلط الضوء على المحنة المأساوية التي يواجهها الأطفال، كالذين يعملون في حقول حبوب الكاكاو، أو الأم المراهقة التي التقى بها وطلبت منه مساعدة طفلها، حيث فات الأوان بالنسبة إليها. ودعا البرلمانيين إلى استخدام سلطتهم كممثلين عن الشعب لإحداث فرق في إطار أهداف التنمية المستدامة. وطلب إليهم، باسم جميع الأطفال، العودة إلى برلماناتهم وإعطاء الأولوية للأهداف الموجهة نحو الطفل. وقال إن الحد من عدم المساواة لا يمكن أن يبدأ إلا بتأمين مستقبل أفضل لجميع الأطفال والتأكد من شموليته للجميع.

وتبدأ الثورة بخطوات صغيرة، وحثّ البرلمانيين للتغلب على خلافاتهم السياسية والأيديولوجية والتوحيد في تعاطفهم مع الأطفال واتخاذ إجراءات حازمة لضمان كرامة الأطفال ورفاههم. وقدم حملة الـ 100 مليون التي تهدف إلى دعم أكبر حشد في التاريخ "من الشباب إلى الشباب" لإنهاء استغلال أكثر من 100 مليون طفل. وشجع البرلمانيين على المشاركة بنشاط في *صناعة قرارات العودة إلى اليوم الدراسي في 20 سبتمبر 2017* – www.100million.org/parliamentarians – من أجل الاستماع إلى الشباب وتعلم، ما يمكن القيام به، كبرلمانيين، لتغيير حياة والأطفال الأكثر تهميشاً في العالم، وإنهاء عمل الأطفال،

وضـمان التعليم للجميع، والقضـاء على العنف ضـد الأطفال. إذ إن أصـوات الشـباب في جميع أنحاء العالم تحتاج إلى أن يسمعها أولئك الذين يمثلونهم.

وعززت هذه الرسالة فيما بعد السيدة ج. فيربورغ (G. Verburg)، وهي نائب برلمانية سابقة من هولندا، وحاليا منسـقة لحركة تحسـين التغذية (SUN) وللأمين العام المسـاعد للأمم المتحدة. حيث قالت إن حركة "صـن SUN" تهدف، بقيادتها من الحكومات والدعم من المنظمات والأفراد، إلى وضـع حد لسـوء التغذية بجميع أشـكاله وتعبئة العمل العالمي لضـمان أن يمكن لكل طفل ومراهق وأم وأسـرة تحقيق حقهم في الغذاء والتغذية، والوصول إلى كامل إمكاناتهم، والمساعدة في تشكيل مجتمعات مستدامة ومزدهرة. ودعت البرلمانات والبرلمانيين إلى القيام بدور حاسـم في تحقيق تلك الأهداف. وقد شـارك الأمين العام للاتحاد بنشـاط في هذه الحملة. وأوضـحت أنه ينبغي على البرلمانات أن تسـتخدم وظائفها التشـريعية والمتعلقة بالموازنات لتمكين البلدان من تحقيق أفضـل اسـتثمار ممكن في مسـتقبل مجتمعاتها، أي الاسـتثمار في تعليم الأطفال وتغذيتهم وصحتهم.

وخلال المداولات التي دامت ثلاثة أيام، ساهم في المناقشة العامة أكثر من 100 من المشرعين من 88 برلماناً وطنياً، من بينهم 29 رئيسـاً، فضـلاً عن ممثلين عن 11 منظمة شـريكة. وقد وردت الرسـائل الرئيسـية والتوصيات المتعلقة بالسياسات من المناقشة العامة في الوثيقة الختامية، وهي بيان دكا (انظر الصفحة 56).

وقد انعقدت الجمعية العامة في ظل أحداث دراماتيكية في أجزاء أخرى من العالم. وفي 4 نيسـان / أبريل، التزمت الجمعية دقيقة صمت تكريماً لضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في محطة مترو في سانت بطرسبرغ في اليوم الذي سبقه. وفي 5 نيسان / أبريل، تم الالتزام دقيقة صمت في ذكرى الضحايا الأبرياء لهجوم الأسلحة الكيميائية الفظيعة في سـورية. وأكد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مجدداً إدانة المنظمة القوية لجميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، ودعا إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

(ب) اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالسـلام والأمن الدوليين أربع جلسـات في الفترة من 2 إلى 4 نيسـان / أبريل، برئاسـة رئيسـة اللجنة السـيدة ل. روخاس (المكسـيك). ونظرت اللجنة في جلستها الأولى في مذكرة تفسـيرية ومشروع قرار بعنوان "*دور البرلمان في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة*"، اشترك في إعداده المقرران المشاركان السيدة س. كوترا – كوكوما (قبرص) و السيد ك. كوساشيف (الاتحاد الروسي). ونظرت أيضـاً في 143 تعديلاً مقترحاً لمشـروع القرار مقدم من 18 برلماناً عضـواً. وكان أولها تعديل برفض

القرار بأكمله دون النظر في التعديلات الأخرى. وقد رفضـــت اللجنة هذا الاقتراح. وتمت الموافقة على 40 بالمائة من التعديلات والتعديلات الفرعية المقترحة. واعتمدت اللجنة، في جلستها التي انعقدت في 4 نيسان / أبريل، النص المنقح بأغلبية 44 صـوتاً مقابل 10 أصـوات وامتناع عضـو واحد عن التصـويت. وأعربت وفود: أوكرانيا، أيسـلندا، السـويد، فنلندا، وكندا عن اعتراضـها على القرار بأكمله في أثناء تعليل التصـويت. وأعرب وفد ألمانيا عن تحفظه على القرار بأكمله كتابياً.

وقدم مشـروع القرار المنقح، بصـيغته التي أقرتها اللجنة، إلى الجمعية العامة، في جلسـة عامة، بعد ظهر يوم 5 نيســان / أبريل، واعتمد بتوافق الآراء. وقد عدلت الجمعية العامة عنوان القرار ليصـبح *دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول*. وعقب اعتماد الجمعية للقرار، أعرب رئيس مجموعة 12 + عن تحفظات وفود: بلجيكا، ألمانيا، أيرلندا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، رومانيا، ســـويســـرا، فنلندا، لاتفيا، مالطة، هولندا، اليابان، والمملكة المتحدة على القرار باكمله.

واجتمع المكتب في 4 نيســان / أبريل لمناقشــة موضــوع البند التالي للجنة وبرنامج العمل. وناقش أعضــاء المكتب ثلاثة بنود موضـــوعية قدمت إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي. وقرر المكتب أن يقترح على اللجنة الموضـوع الذي قدمه وفد المكسـيك والمعنون "*استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*". وأيدت اللجنة الاقتراح الذي وافقت عليه الجمعية فيما بعد والذي سيكون موضوع قرار في الجمعية الـ 138.

ووافق المكتب على تركيز عمله في الجمعية الـــــ 137 على الأنشطة التالية: جلسة استماع للخبراء بشأن الموضوع الذي اختارته اللجنة للمناقشة؛ حلقة نقاش حول دور البرلمان في رصد عمل القوات المسلحة الوطنية المشـاركة في عمليات حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة؛ وحلقة نقاش حول تنفيذ قرار سـابق بشـأن الحرب الاكترونية (هانوي، 2015).

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المسـتدامة والتمويل والتجارة جلسـاتها في 2 و 3 و 4 نيسـان / أبريل برئاسـة رئيسة اللجنة السيدة س. تيولونغ (كمبوديا). وكان معروضاً على اللجنة الدائمة مذكرة تفسيرية ومشروع قرار بعنوان "*تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية*"، الذي اشترك في إعداده المقرران المشاركان، السيد ن.ك. بريماشاندران (الهند) والسيدة ج. كويفاس (المكسـيك). وكان معروضـاً عليها أيضـا 82 تعديلاً على مشـروع القرار المقدم من 15 برلماناً عضواً، فضلاً عن تعديلات من منتدى النساء البرلمانيات.

واســـتمعت اللجنة أولاً إلى عرض قدمه الســـيد أ. لوبيز – كلاروس من البنك الدولي. وأعقب ذلك عرض مشــروع القرار من جانب المقررين المشــاركين وإجراء مناقشــة. وتحدث ما مجموعه 21 متحدثاً. ثم شــرعت اللجنة الدائمة في النظر في التعديلات المقترحة في جلستين عامتين.

وفي الجلسة الختامية التي عقدت في 4 نيسان / أبريل، اعتمدت اللجنة الدائمة بالإجماع المشروع الموحد الذي لم يبدِ أي وفد تحفظاً عليه. ووافقت اللجنة على أن يقدم رئيسها مشروع القرار إلى الجمعية.

وقدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة في جلستها العامة التي انعقدت بعد ظهر يوم 5 نيسان / أبريل واعتُمد بالإجماع.

واعتمدت اللجنة الدائمة، في جلستها الختامية وبناء على اقتراح المكتب، بندها التالي، *إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة*. ووافقت اللجنة على تعيين السيد أ.غريفروي (بلجيكا) مقرراً مشاركاً، وعهدت إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء مشاورات لتحديد مقرر مشارك آخر.

وفيما يتعلق بخطة عمل الجمعية العامة الـ 137، وافقت اللجنة على اقتراح المكتب بتنظيم مناقشة بشأن هذا الموضوع، فضلاً عن حلقة نقاش حول موضوع "*تحقيق أعلى معايير يمكن بلوغها من أجل الصحة للجميع عن طريق العلم والبحث*". ووافقت اللجنة أيضا على ضرورة تنظيم جزء قصير للإعداد للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بون في تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

وانتخبت اللجنة للمكتب السيدة س. دينيتش (رومانيا) لتمثيل مجموعة 12 + والسيدة وفاء بني مصطفى (الأردن) لتمثيل المجموعة العربية. وقررت تعليق عضوية كل من: السيدة س. برادو (بنما) والسيد ف. موسندو فلونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) لعدم حضورهما دورتي المكتب السابقتين دون سبب وجيه.

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة جلستيها يومي 3 و 4 نيسان / أبريل برئاسة رئيسة اللجنة السيدة ب. تشيليليسو (بوتسوانا). وانتخبت اللجنة، في جلستها الأولى، عضوين جديدين في المكتب: السيد أ. نيونغابو (بوروندي) بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والسيد س. سبنغيمان (كندا) بالنيابة عن مجموعة 12+. وأخذت اللجنة علماً بقرار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تعيين السيد ن.شريفر (هولندا) مقرراً لقرار اللجنة المقبل. وقررت كذلك ترشيح السيدة س. ديف (الهند) كمقررة، من أجل ضمان التوازن بين الجنسين والشباب. وسيشارك السيد

شريجيفر والسيدة ديف هذه المسؤولية مع السيد إ.أوماخانوف (الاتحاد الروسي) الذي عين مقرراً في الجمعية السابقة.

وفي جلستها الأولى أيضاً، أجرت اللجنة مناقشة تحضيرية بشأن موضوع القرار التالي، "*مشاركة خبراتنا المتنوعة: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية*". وأشار الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى بعض الأحكام الرئيسية للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1997. وقال إن المبادئ الأساسية مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون والمشاركة المتساوية للنساء والرجال لا تزال ملائمة تماماً . وقد تغيرت أشياء كثيرة منذ عام 1997: حدث توسع هائل في التكنولوجيات الرقمية، وكان هناك قلق متزايد حول مستويات الثقة العامة ومشاركة الشباب في السياسة.
وخلال المناقشة، شارك 25 مندوباً بوجهات نظرهم بشأن التحديات والأولويات للعمل البرلماني لتعزيز الديمقراطية. وهي توفر مدخلات قيّمة للمقررين للاستفادة منها عند صياغة نص القرار.

ودعا رئيس اللجنة الأعضاء إلى تقديم مدخلات مكتوبة إلى مشروع القرار بحلول 30 نيسان / أبريل. وتم تشجيع البرلمانات على استخدام اليوم الدولي للديمقراطية في 15 أيلول / سبتمبر، للاحتفال بالذكرى العشرين للإعلان العالمي، وإشراك المواطنين في مزيد من المناقشة والعمل من أجل تعزيز الديمقراطية.

وعقدت اللجنة في جلستها الثانية مناقشة تفاعلية بعنوان "العمل الآن من أجل المراهقين: دور البرلمانيين في تعزيز صحة المراهقين ورفاههم". وكان من بين المشاركين خبراء من منظمة الصحة العالمية (WHO)، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS)، المجتمع المدني، والفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل.

وفي أثناء المناقشة، لوحظ أن ما يربو على مليون من الفتيات المراهقات والفتيان المراهقين يلقون حتفهم كل عام. وأن مئات الملايين لديهم عادات غير سليمة ومتفشّية على نحوٍ واسع، من شأنها أن تؤثر سلباً على صحتهم في المستقبل. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يبدأ استخدام التبغ خلال فترة المراهقة؛ وقد تغيب الفتيات المراهقات عن المدرسة لأنهن لم يحصلن على المنتجات الصحية التي يحتجن إليها في خلال فترات الحيض.

وفي أثناء اختتام المناقشة، لوحظ أن الرقابة البرلمانية كانت مفيدة في ضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بالمراهقين تنفيذاً فعالاً وأن الخدمات تصل إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وينبغي للبرلمانيين أن يتحدثوا عن

احتياجات المراهقات والفتيان ونواحي قلقهم، بمن فيهم المراهقون المثليات والمثليون، حتى يتمكنوا من الوصول إلى مرحلة البلوغ بطريقة حياة صحية وسعيدة.

ولم يتمكن مكتب اللجنة من الاجتماع لأنه لم يكن هناك سوى ثلاثة أعضاء من أصل 18 عضواً. وبالنيابة عن الفريق الاستشاري للاتحاد البرلماني الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصحة الأم والوليد والطفل، وقام السيد م. ميلات (بنغلادش) بتسليم وثيقة ليتم النظر فيها مستقبلاً في المكتب واللجنة. تتعلق الوثيقة بمراجعة وإجراءات متابعة قرار اللجنة، والحصول على الصحة كحق أساسي: *دور البرلمانات في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه صحة النساء والأطفال* (كمبالا، 2012).

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في 4 نيسان / أبريل 2017. وتم انتخاب ثلاثة أعضاء جدد للمكتب: السيد س.غافريلوف (الاتحاد الروسي)؛ السيدة كريكسيل (الأرجنتين)؛ والسيد أ. تومي (المغرب)، الذي سيُنهي ولاية السيدة ر. بن مسعود (المغرب) لأنها لم تعد برلمانية.

وفي الجلسة الأولى، ناقشت اللجنة المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة في إطار التحضير لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة لعام 2017 حول التنمية المستدامة. وكان من بين أعضاء الفريق: السيد س. موكرجي (المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنغلادش)، السيد م.ف. ربيّ مايا (بنغلادش) والسيدة ج.فيني (فيجي). وكان السيد أ.فسان، رئيس اللجنة الدائمة، أيضاً عضواً في الفريق.

وركزت الجلسة الثانية على الموضوع الرئيس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017: *القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير*. وشارك في حلقة النقاش السيد ن. كومار (مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛ السيدة س. هنتر (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بنغلادش)؛ السيدة ب. سامباتيسيري (تايلند)؛ السيدة س. روث (ألمانيا)؛ والسيد س. كينغا (بوتان).

وأثناء المناقشات، اقتُرح إعادة توجيه الأولويات بحيث تأخذ بالحسبان السعادة وقياسها. ومن المهم ضمان النظر في احتياجات ومصالح أشد قطاعات المجتمع ضعفاً ومعالجتها بالشكل الصحيح. ومن غير المرجح أن تنجح الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود إذا لم يتم تضمين 50 بالمائة من السكان في تحليل القدرة على التكيف أو التخطيط لها.

وفي 3 نيسان / أبريل، اجتمع أربعة من أعضاء المكتب وهم: السيد أ. أفسان (السويد)، والسيد س. شيبيب (الجزائر)، والسيد د. داوسون (كندا)، والسيد أ. تومي (المغرب)، مع أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بقيادة المنسق المقيم، السيد ر. واتكينز. وحضر الاجتماع أيضا السيد م. جينكا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الأمم المتحدة. واستعرض الفريق عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلادش والطرق العملية التي تفاعل بها فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة بنغلادش وبرلمانها. وزار الأعضاء الأربعة أيضا مدرستين لليونيسيف، مدرسة واحدة حتّى سن الرابعة، وواحدة للمراهقين. واستندت الزيارة إلى بعثات ميدانية سابقة للاتحاد البرلماني الدولي تهدف إلى دراسة الطريقة التي تعمل بها فرق الأمم المتحدة القطرية مع البرلمانات ليس كمستفيدين من المساعدة التقنية فقط، بل أيضا كشركاء في التنمية بحد ذاتها. وقد دارت معظم المناقشات حول عمل فريق الأمم المتحدة القطري لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بنغلادش – وهي واحدة من البلدان الـ 44 المشاركة في المراجعة الطوعية في طبعة 2017 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

(و) مناقشة البند الطارئ

العمل الدولي العاجل لإنقاذ الملايين من الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن (البند 9)

جرت المناقشة بشأن البند الطارئ صباح يوم الاثنين 3 نيسان / أبريل 2017، مع السيد أ.هـ.دا كوستا (تيمور الشرقية). وتحدّث ما مجموعه 15 متحدثاً. وقبل المناقشة، أكدت بلجيكا، التي شاركت في كتابة الاقتراح المدمج، الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ، وهو أحد الأسباب الرئيسية للمجاعة، وضرورة اتخاذ إجراءات منسقة لوقف الصراع الذي يحدث في بعض البلدان المتضررة من المجاعة.

وأجمع المشاركون على إعادة تأكيد الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن الحالة الإنسانية المتدهورة في شرق إفريقيا، القرن الأفريقي، نيجيريا، واليمن. وأعربوا عن قلقهم وتضامنهم مع الملايين من الناس الذين يواجهون خطر الجوع الحقيقي بسبب المجاعة والجفاف والظروف المريعة لانعدام الأمن الغذائي.

وشدد البرلمانيون على ضرورة وضع استراتيجية أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للمجاعة، وهي تغير المناخ والصراع، وأصروا على ألا تستخدم المجاعة كسلاح من أسلحة الحرب.

وأعربت مندوبة جنوب السودان عن شكرها للبرلمانات التي صوتت على الاقتراح. وأنّ الصراع المندلع قدّ تسبب في المجاعة الحالية في عام 2013. وأشارت إلى أن الناس في جنوب السودان في حاجة ماسة للمساعدة: إذ إن أكثر من 40 بالمائة من سكان جنوب السودان البالغ عددهم 4.9 مليون نسمة هم في حاجة ماسة إلى الغذاء.

وأكد أحد المندوبين ضرورة تعزيز الديمقراطية، مضيفاً أن البلدان التي تعيش في ديمقراطية مستقرة هي في وضع أفضل للتعامل مع المجاعة. وأشارت وفود عديدة أيضاً إلى الدور الهام الذي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين القيام به في مكافحة المجاعة، وحثوا البرلمانيين على زيادة الضغط على حكوماتهم من أجل اتخاذ إجراءات فورية بشأن هذه المسألة.

وذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHC) أن 20 مليون شخص يواجهون المجاعة، وأن نصف ضحايا المجاعة هم من الأطفال دون الخامسة من العمر. وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى إغاثة المجاعات، لم يتم تلقي سوى 15 بالمائة من الأموال اللازمة للمساعدة الإنسانية.

وشدد كثير من المندوبين على الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات للزراعة، الري، دعم الصناعة الزراعية، والمزارعين من أجل ضمان إنتاج غذائي مستقر. وحثوا البرلمانات على ضمان تخصيص نسبة كافية من الموازنة للزراعة. وشدد عدد من المتحدثين أيضاً على أنه ينبغي تفادي نفايات الأغذية. ونقل أحد المندوبين عن المهاتما غاندي قوله: "إن العالم لديه ما يكفي من احتياجات الجميع، ولكن ليس كافيا لجشع الجميع".

وذكّر مندوب من المملكة المتحدة المشاركين بأن العالم يواجه أكبر أزمة إنسانية منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945. وأشار إلى أن أرقام الأمم المتحدة تتعلق بأربعة بلدان فقط (نيجيريا، الصومال، جنوب السودان، واليمن) وأن هناك ملايين آخرين يعانون من الجوع في أماكن أخرى. ونقل عن وكيل الامين العام للامم المتحدة للشؤون الانسانية أن "الناس سيتضورون جوعاً حتى الموت دون جهود دولية جماعية ومنسقة" وحثّ البرلمانيين على ممارسة الضغط على حكوماتهم لاتخاذ اجراءات فورية للتعامل مع المجاعة.

وأحالت الجمعية البند الطارئ إلى لجنة صياغة تتألف من ممثلي فرنسا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، كينيا، ماليزيا، المكسيك، نيجيريا، والمملكة المتحدة.

(ز) اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ

بعد ظهر يوم 4 نيسان / أبريل، اعتمدت الجلسة العامة للجمعية القرار بتوافق الآراء. وعقب اعتماد القرار، أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرتين 5 و 6 من الديباجة والفقرتين 6 و 11 من المنطوق.

6. الجلسة الختامية

في ظهر يوم 5 نيسان / أبريل، اجتمعت الجمعية العامة من أجل جلستها الختامية. وقدم السيد س. كينغا (بوتان) لمحة عامة عن نتائج المناقشة العامة وتوصياتها البارزة، على النحو المبين في بيان دكا (انظر الصفحة 56). وأيدت الجمعية العامة الوثيقة الختامية للمناقشة العامة بشأن *معالجة أوجه عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاه للجميع*.

وقد أُعتمد بتوافق الآراء القرار الذي أعدته اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين، وهو دور البرلمان في *احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول*. واعتمد بالإجماع القرار الذي أعدته اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة، *تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بشأن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية*. وقدم رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة تقارير مداولاتهما التي أطلعت عليها الجمعية العامة.

ووافقت الجمعية العامة على البنود التي ستنظر فيها اللجان الدائمة الأولى والثانية لدورة السنة التالية، وكذلك المقرران المشاركان للبند الموضوع. وأعادت الجمعية تأكيد التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية ووافق عليه المجلس الحاكم في وقت سابق.

وفي ملاحظاتهم الختامية، رحب ممثلو المجموعات الجيوسياسية بالنتائج الموضوعية للجمعية، فضلاً عن الضيافة الحارة والتنظيم الممتاز الذي قدمته بنغلادش كمضيف. وهؤلاء الممثلون هم: السيدة ر. أليتوالا كاداجا (أوغندا) بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، السيد ر. العبدي (المغرب) باسم المجموعة العربية، السيد د. باشيكو (البرتغال) باسم مجموعة 12 +، السيدة هـ. مندوزا فرنانديز (بوليفيا) نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، السيد ك. كوساشيف (الاتحاد الروسي) نيابة عن مجموعة أوراسيا والسيد أرك سينغ (الهند) بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وكانت كلماتهم كلمات تقدير حارة وتهنئة على النجاح الكبير الذي حققته جمعية الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعرب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لما قدموه من دعم وثقة، كما يتضح من القرار الذي اتخذه المجلس الحاكم بالإجماع بأن عهد إليه بفترة ثانية مدتها أربع سنوات. وتعهد الأمين العام بأن يقوم هو وفريقه ببذل قصارى جهدهم للمضي قدماً في تنفيذ قرارات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي تنفيذاً فعالاً. كما تعهد بتحديث الاتحاد البرلماني الدولي، وحشد البرلمانات حول أهداف التنمية المستدامة والتحديات مثل التطرف العنيف والإرهاب. وشدد على ضرورة أن تكون البرلمانات أكثر شمولية لكي تصبح أكثر فعالية. وأخيراً، أعرب عن شكره لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس برلمان بنغلادش على استضافته هذه الجمعية.

وشدد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على أهمية جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة إلى بنغلادش وشعبها. وكانت الجمعية أكبر تجمع دولي عقد على الإطلاق في بلده. فقد كان حدثاً تاريخياً رفع الأمة وحظي باحترام المجتمع العالمي وقدمت التجديد بالثقة والفخر الوطني. وقد أظهرت بنغلادش أنها مستعدة للقيام بأعمال تجارية مع العالم. وكانت الجمعية أيضاً أول اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي من نواح كثيرة. وفهذه الجمعية هي أول جمعية "خضراء" للاتحاد البرلماني الدولي من حيث حساب البصمة الكربونية، وستقابلها سلسلة من المبادرات الصديقة للبيئة. وقد قدمت تغطية حية للجمعية لأول مرة من خلال تلفزيون الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يزداد فيها تمثيل المرأة في اللجنة التنفيذية إلى الثلث. كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة النواب الشباب في الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي. وإن وجود زعماء برلمانيين في دكا بأعداد كبيرة، على الرغم من المخاوف الأمنية، أكد على انتصار الأمل على الخوف، وأخذ التضامن البرلماني إلى آفاق جديدة.

وقدمت السيدة س. شودري، رئيس الجمعية ورئيس البرلمان المضيف، في مراجعتها للنتائج الختامية، لمحة عامة عن النتائج الرئيسية لما كان بلا شك جمعية ناجحة وموضوعية جداً للاتحاد البرلماني الدولي. وأعربت عن تقديرها للمشاركة النشطة من جانب جميع الوفود، ودعت المندوبين والبرلمانات إلى متابعة القرارات والمقررات التي اتخذوها بصورة مشتركة. وإعربت عن التطلع إلى الحوار والتعاون في المستقبل، وأعلنت اختتام جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136.

الدورة 200 للمجلس الحاكم

1. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي

وافق المجلس الحاكم، في جلسته التي انعقدت في 30 آذار / مارس، على طلب الإعادة من برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى وطلب الانضمام لبرلمان توفالو. وهكذا، رفعت العضوية بشكل عام للاتحاد البرلماني الدولي إلى 173 برلماناً وطنياً و 11 عضواً منتسباً. وحضرت أيضا وفود رفيعة المستوى من برلمانات: بروني دار السلام، جزر سليمان، وفانواتو بصفة مراقبين بهدف الانتماء في المستقبل.

وأحيط المجلس علماً بحالة برلمانات معينة وأيدَ التوصيات ذات الصلة التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل منها. وقرر تشجيع جميع الأطراف على الحوار في بوروندي، وأكد مجدداً عرض الاتحاد البرلماني الدولي لمساعيه الحميدة للتوسط في الأزمة، مشيراً إلى أن جنيف ستكون مكاناً مثالياً للمحادثات. وفيما يتعلق بكمبوديا، حثّ المجلس السلطات على الاعتراف بقيمة المعارضة السياسية وتغيير السلطة السياسية. ووافق المجلس على قرار استبعاد جمهورية أفريقيا الوسطى من قائمة البلدان التي يتعين رصدها عن كثب. كما قرر الإبقاء على رصد الحالة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، غامبيا، غينيا – بيساو، هايتي، ليبيا، تايلند، وتركيا. وأعرب المجلس عن أمله في أن يعود جنوب السودان قريباً إلى الحياة الطبيعية. ووافق المجلس على اقتراح اللجنة التنفيذية بإنشاء فريق عمل معني بسورية يمكنه إجراء بعثات ميدانية وعقد اجتماعات خارج الجمعيات. وفيما يتعلق باليمن، ستتخذ الدورة المقبلة قراراً نهائياً بشأن وضع البرلمان داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

وأدان المجلس الهجمات التي وقعت على مترو سانت بطرسبرغ في 3 نيسان / أبريل 2017، وأعرب عن تضامنه مع الشعب الروسي. كما اعرب عن أسفه للهجوم الكيماوي في سورية. وأيد بيان اللجنة التنفيذية بشأن الحالة في فنزويلا، وبيان رئاسي بشأن الهجمات الأخيرة على برلمان باراغواي.

2 . النتائج المالية لعام 2016

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والبيانات المالية المدققة لعام 2016. حيث أعدت البيانات المالية من خلال الامتثال التام لمتطلبات معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتم توحيد حسابات الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق مرة أخرى في تقرير من خلال مجموعة واحدة من البيانات المالية.

وعرض السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)، رئيس اللجنة الفرعية للتمويل، النتائج المالية لعام 2016، الذي أفاد بأن مدقق الحسابات الخارجي قد عبّر عن رأيه للجنة الفرعية للشؤون المالية، وفي تقرير مكتوب، بأن البيانات المالية ذات جودة عالية، وأن التعاون مع الفريق المالي للاتحاد البرلماني الدولي كان ممتازاً. ورغم أن الاتحاد قد سجل انخفاضاً في صافي أصوله قدره 409 296 فرنكاً سويسرياً، فقد أذن بذلك بالكامل في ميزانية عام 2016. وقد حقق أداء استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي عائداً جيدا وزادت المساهمات الطوعية.

وقدم تقرير المدققين الداخليين السيد أ. غريفروي (بلجيكا) نيابة عن نفسه وعن السيدة س. مولنغوي – مويلي (غابون). وعبّر عن رأيه بأن الحسابات تصف بدقة الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي كما هو في 31 كانون الأول / ديسمبر 2016 وتلتزم بجميع المعايير والقواعد الحالية. ولم يعبر مدقق الحسابات الخارجي عن أي تحفظات بشأن البيانات المالية ولم يقدم أية توصيات لإجراء تحسينات. وكان العجز في السنة ضمن المبلغ الذي أذن به المجلس الحاكم في موزانة عام 2016.

وأشار الرئيس إلى أن الاتحاد تلقى شهادة نظيفة من مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين على حد سواء، وتم التأكيد سلامة الإدارة المالية للمنظمة. وبدون توجيه أية أسئلة من الحاضرين، أثنى على الأمين العام وفريقه على النتائج المالية. ودعا أيضاً المجلس الحاكم إلى اعتماد طرائق إنشاء صندوق التضامن البرلماني، الذي يهدف إلى تيسير مشاركة البرلمانات في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، التي قدمها ووصفها السيد ديل بيتشيا.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام 2016، واعتمد قواعد وإجراءات صندوق التضامن البرلماني (انظر الصفحة 102).

3. الوضع المالي

تلقى المجلس الحاكم لمحة عامة عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الثاني / يناير 2017، ولاحظ أن المستوى الإجمالي للنفقات يسير على المسار الصحيح بنسبة 99 بالمائة من موازنة السنة حتى الآن. وبلغت المتأخرات في الاشتراكات المقررة 000 619 فرنك سويسري، وهناك 34 عضواً لديهم حسابات متأخرة. والاشتراكات المقررة التي دفعت فعلياً بلغت 6.3 ملايين فرنك سويسري لعام 2017، وهي تمثل 62 بالمائة من مجموع المبلغ المستحق.

4 . التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

أخذ المجلس علماً بالقائمة المرجعية المعتادة للأنشـــطة المنفذة بالتعاون مع الأمم المتحدة منذ انعقاد الجمعية السـابقة في تشـرين الأول / أكتوبر 2016 (انظر القائمة الكاملة في الصـفحة 95). ولاحظ بوجه خاص التعاون المتزايد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بشـــأن منع التطرف العنيف كوســـيلة لمكافحة الإرهاب. وأخذ علماً بأن جميع الأنشـــطة المطلع بها بالتعاون مع الأمم المتحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. ومع وجود أمين عام جديد للأمم المتحدة والذي كان برلمانياً سابقاً، فإنه يتطلع إلى زيادة تعزيز العلاقات بين المنظمتين.

5 . تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017–2021

أخذ المجلس علماً بتقرير عن الأنشـــطة التي تمت مؤخراً في مجال تنفيذ الاســـتراتيجية، فضـــلاً عن الأنشـــطة المقترحة في إطار الاستراتيجية الجديدة، التي أبرز فيها السلم والأمن، وهما جزء من الولاية الأساسية والولاية الأصـلية للاتحاد البرلماني الدولي. ووافق على اقتراح إنشـاء مركز للابتكار في البرلمان يموله الأعضـاء المهتمون. وأخذ علماً بالاقتراحات الرامية إلى الاحتفال بالذكرى العشرين للإعلان العالمي الرائد بشأن الديمقراطية الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي ومقترحات لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

6. الاجتماعات الأخيرة المتخصصة

أخذ المجلس الحاكم علماً بنتائج الاجتماع البرلماني بمناســـبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(a)-r1.pdf)؛ الندوة الإقليمية بشـــأن تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة من خلال منظور حقوق الإنســـان للبرلمانات في المحيط الهادئ (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(b)-r1.pdf)؛ المنتدى البرلماني في الاجتماع الرفيع المســـتوى الثاني للشـــراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(c)-r1.pdf)؛ الندوة الإقليمية بشـــأن أهداف التنمية المســـتدامة لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(d)-r1.pdf)؛ القمة العالمية لرئيسات البرلمانات (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(e)-r1.pdf)؛ جلسة الاستماع البرلمانية الســـنوية في الأمم المتحدة (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(f)-r1.pdf)؛ منتدى رؤســـاء برلمانات جنوب آســـيا بشـــأن تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(g)-r1.pdf)؛ والندوة الإقليمية للبرلمانات في أوروبا

الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى بشأن البرلمانات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(h)-r1.pdf)؛ الندوة الإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(i)-r1.pdf)؛ والاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة (http://www.ipu.org/cnl-e/200/7(j)-r1.pdf).

7 . تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

أخذ المجلس الحاكم علماً، في جلسته التي انعقدت في 5 نيسان / أبريل، بالتقارير المتعلقة بأنشطة لجنة قضايا الشرق الأوسط؛ لجنة تعزيز احترام الإنسانية الدولية؛ فريق الشراكة الجندرية؛ والفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل، الذي قرر تغيير اسمه إلى الفريق الاستشاري المعني بالصحة؛ منتدى النساء البرلمانيات؛ ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. واستمع المجلس أيضاً إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ووافق على ثمانية مقررات قدمتها هذه الأخيرة (انظر الصفحات من 124 إلى 189)، مشيراً إلى التحفظات التي أبداها وفدا كمبوديا وماليزيا بشأن الحالات في بلدانهما.

8 . الاجتماعات البرلمانية المستقبلية

أطلع المجلس على دعوة برلمان الأرجنتين لاستضافة جمعية للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان / أبريل 2019. وعهد إلى الأمانة العامة لإرسال بعثة تقوم بالزيارة الميدانية المعتادة للتأكد من استيفاء جميع الشروط اللازمة لعقد جمعية للاتحاد البرلماني الدولي. ووافق على مقترحات لعقد عدد من الاجتماعات المتخصصة (انظر الصفحة 119 للاطلاع على القائمة الكاملة للاجتماعات المقبلة).

9 . التعديلات على النظام الأساسي والقواعد

اعتمد المجلس الحاكم تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، لا سيما الولاية المنقحة للفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل والقواعد والممارسات التي تتبعها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين.

ووافق المجلس على إدخال التغييرات المكتوبة الملائمة في نص النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. وتشمل تلك التغييرات تغيير اسم الفريق الاستشاري المعني بالصحة، فضلاً عن التغييرات التي لا تنطبق إلا في الصيغة الفرنسية حيث يسبق الشكل النسوي للأسماء الشكل المذكر لصالح المساواة الجندرية.

10. تعيين أمين عام لفترة أربع سنوات

وافق المجلس الحاكم، في جلسته التي انعقدت في 5 نيسان / أبريل، على توصية بالإجماع من اللجنة التنفيذية بتعيين الأمين العام الحالي لولاية ثانية تبدأ في 1 تموز / يوليه 2018 وتنتهي في 30 حزيران / يونيه 2022. وتم ذلك على أساس أدائه المرضي، بالتالي قرر عدم الشروع في إجراء انتخابات رسمية. وبدلاً من ذلك، استند إلى القاعدة 3 من الأمانة العامة التي تنص على أنه يجوز للجنة التنفيذية أن تقترح على المجلس الحاكم التخلي عن الإجراء المشار إليه أعلاه وإعادة تعيين الأمين العام الحالي.

الدورة 275 للجنة التنفيذية

1 . الإجراءات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها السابعة والخمسين بعد المائة في دكا يومي 30 و 31 مارس / آذار و 4 أبريل / نيسان 2017. وترأس الاجتماع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وشارك في الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: السيدة ف. بنباديس (الجزائر)؛ السيدة م. فالنتي (أنغولا)؛ السيد أ. لينس (البرازيل) في 31 آذار / مارس؛ السيدة ي. فيرير – غوميز (كوبا)؛ السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا)؛ السيد ك. جلالي (جمهورية إيران الإسلامية)؛ السيد سوزوكي (اليابان)، وحل محله السيد ت.فوكوي في 4 نيسان / أبريل؛ السيد د. إيثورو (كينيا)؛ السيدة منساه – ويليامز (ناميبيا) بصفتها رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، السيد ن.شريفر (هولندا)، والسيدة غ.ديديغارد (النرويج)؛ السيد ك.كوساشيف (الاتحاد الروسي)؛ السيد أ. جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة)، السيد ر. ليديل – غرينجر (المملكة المتحدة)؛ والسيد ن. فان غياو (فيتنام).

وقد نظرت اللجنة التنفيذية، في جلستها التي انعقدت في 30 آذار / مارس، في طلب الإعادة المقدم من برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى وطلب الانضمام المقدم من برلمان توفالو وأوصت بأن يوافق المجلس على كليهما.

ودرســت اللجنة التنفيذية حالة برلمانات معينة وقدمت توصــيات محددة إلى المجلس الحاكم بشــأن برلمانات بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسـطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، غامبيا، غينيا – بيســاو، هايتي، ليبيا، الصـــومال، جنوب الســـودان، الجمهورية العربية الســـورية، تايلند، تركيا، فنزويلا (الجمهورية البوليفارية) واليمن. وقررت تجميد مشـــاركة اليمن في الدورة الحالية واقترحت القيام بمهمة ميدانية في وقت لاحق من هذا العام للتأكد مما إذا كان البرلمان يعمل، وإذا كان الأمر كذلك، أين يعمل؟ وعقدت اللجنة، في جلســتها التي انعقدت في 4 نيســان / أبريل، جلســات اســتماع مع أحد أعضــاء المعارضــة في الوفد الكمبودي وحده لأن بقية الوفد أســاؤوا فهم الغرض من جلســة الاســتماع. وعقدت اللجنة التنفيذية أيضــاً جلسـة اسـتماع مع وفد فنزويلا للحصـول على فهم أفضـل للحالة السـياسـية العامة والتطورات الأخيرة. وفي محاولة لتحقيق العضــوية العالمية، بحثت أيضــاً ورقة بشــأن الاحتفاظ بعضــوية البرلمانات التي يســتحق عليها متأخرات مالية، لا سيما نتيجة الظروف المخففة مثل الصعوبات المالية أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

واســـتمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير اللجنة الفرعية للتمويل الذي أوصـــى بأن توافق اللجنة التنفيذية على تقرير التدقيق والإدارة المالية للأمين العام لعام 2016، وكذلك النتائج المالية لعام 2016. ودرس التقرير النتائج المالية وتقرير المدقق الخارجي والوضع المالي.

وبالإضـافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة التنفيذية قواعد وإجراءات صـندوق التكافل البرلماني (PSF) المصـممة لتسـهيل مشـاركة البرلمانات في أنشـطة الاتحاد البرلماني الدولي. وسـوف يقوم الصـندوق بتخصـيص منح تحت السلطة العامة للجنة التنفيذية بناء على توصيات اللجنة الفرعية للتمويل. ولا تستهدف المنح إلا الأعضاء أو الأعضـاء المحتملين الذين سـيتم تقييمهم بأقل نسـبة ممكنة من مسـاهمات الاتحاد البرلماني الدولي، مع اسـتبعاد البلدان التي تعتبر ملاذات ضـريبية. وتوجهت اللجنة التنفيذية بالشـكر إلى برلمان المملكة المتحدة على تقديمه أول تبرع للصندوق بمبلغ 000 30 فرنك سويسري.

وفيما يتعلق بتنفيذ اســتراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي عن الفترة 2017-2021، درســت اللجنة التنفيذية عدداً من المســـائل التي أحيلت فيما بعد إلى المجلس الحاكم، لا ســـيما الموافقة على إنشـــاء مركز للابتكار البرلماني، ومقترحات للاحتفال بالذكرى السـنوية العشـرين للإعلان العالمي بشـأن الديمقراطية ومقترحات تعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

وأُبلغت اللجنة التنفيذية بشـــأن حدوث تطورات في فريق العاملين. فقد عين الســـيد ر. فرزم، وهو مواطن أفغاني، مســاعداً لإدارة الوثائق على مســتوى G4، وعينت الســيدة أ.بلاغوفيتش (البوســنة والهرســك) في

منصب مدير برنامج التنمية الدولية الذي أنشئ حديثاً في المرتبة P4، كما عيّن السيد ر. رودريغيس فالنسيا، وهو مواطن كوبي، مسؤولاً للعلاقات الخارجية في المرتبة P2.

وفي جلستها التي انعقدت في 31 مارس /آذار، أوصت اللجنة التنفيذية بالإجماع بأن يوافق المجلس الحاكم على ولاية ثانية للأمين العام استناداً إلى أدائه المرضي دون الاضطرار إلى إجراء انتخابات رسمية على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي والقواعد. وقررت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية للمجلس الحاكم للنظر فيه، حيث تنص القواعد على أن إجراءات اختيار الأمين العام ينبغي أن تبدأ قبل 15 شهراً من انتهاء مدة ولاية شاغل المنصب. وتنتهي مدة عضوية الأمين العام الحالي في 30 حزيران / يونيه 2018.

ودرست اللجنة عدداً من التعديلات على النظام الأساسي والقواعد، بما في ذلك تطبيق حد أدنى قدره ثلث أعضاء أي من الجنسين في اللجنة التنفيذية وطرائق تطبيق تلك الحصص. وقررت أيضا توسيع عضويتها لتضم رئيس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي كعضو بحكم منصبه.

وفي جلستها التي انعقدت في 4 نيسان/ أبريل، أقرت اللجنة التنفيذية اقتراح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإصدار بيان بشأن الهجوم الأخير على برلمان باراغواي (انظر الصفحة 94)، وقررت إصدار بيان بشأن الحالة في فنزويلا (انظر الصفحة 93). وأيدت اللجنة الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عمل معني بسورية يتألف من أعضاء اللجنة التنفيذية المهتمين وممثلي المجموعات الجيوسياسية الست. وعقب الهجمات التى وقعت فى مترو سانت بطرسبرج، اعربت عن تضامنها مع الشعب الروسى وأدانت جميع الاعمال الارهابية. كما أعربت عن أسفها للهجوم الكيميائي الأخير في سورية.

أخذت اللجنة علماً بعرض الأرجنتين لاستضافة جمعية للاتحاد البرلماني الدولي في نيسان / أبريل 2019 في بوينس آيرس. وأوكلت إلى الأمانة مهمة تشكيل بعثة التقييم المعتادة في الموقع وتقديم التقارير إلى اللجنة التنفيذية.

وانتخبت اللجنة التنفيذية ستة نواب لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي التالية أسماؤهم: السيد د. إيثورو (المجموعة الأفريقية)؛ السيد ك. جالالي (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛ السيد أ. عبد العال (المجموعة العربية)، السيد ك.كوساشيف (مجموعة أوراسيا)؛ والسيدة ي. فيرير – غوميز (مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، والسيد إ. ليديل – غرينجر (مجموعة الاثني عشر زائد واحد). وانتخبت أيضاً السيد ليديل – غرينجر (المملكة المتحدة) نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 29 مارس / آذار لإعداد وتسهيل نظر اللجنة التنفيذية في الشؤون المالية وقضايا الموازنة. وقد درست بعناية جميع الوثائق المالية، وكان من دواعي سرورها ملاحظة أن حسابات الاتحاد البرلماني الدولي تمتثل امتثالاً تماماً مرة أخرى للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي حين أن صافي الأصول قد انخفض بمقدار 409 296 فرنكاً سويسرياً، إلا أنه تم تغطية العجز التشغيلي بالكامل من خلال الاستخدام المرخص به للاحتياطيات وفقاً لما هو متوقع في موزانة عام 2016. كما أن أداء الاستثمار كان جيداً.

ولاحظت اللجنة الفرعية استقرار وتنوع المساهمات الطوعية التي أظهرت زيادة بنسبة 1 بالمائة. وتطلعت إلى التحضير لموازنة عام 2018.

منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

عقدت الدورة الـــــــ 25 لمنتدى النساء البرلمانيات في 1 نيسان / أبريل 2017. وحضر الاجتماع 132 مندوباً من 73 بلداً وممثلين عن مختلف المنظمات الدولية. وافتتحت الجلسة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة م. منساه – وليامز (ناميبيا). وانتخبت السيدة د. موني، عضو البرلمان ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بوزارة الخارجية (بنغلادش) رئيساً للدورة الـــــــــ 25 للمنتدى. وأدلت السيدة ش. شودري، رئيسة برلمان بنغلادش، والسيد ص. شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ببيانين ترحيبين.

وقدمت الســـيدة س. أتولاهان (كندا) موجزاً لأعمال الجلســـتين 38 و 39 لمكتب النســـاء البرلمانيات. وأطلعت المقررة الخاصة للفريق المعني بالشؤون الجندرية، السيدة غ. إلدغارد (النرويج) المشاركين على عمل الفريق.

ومن أجل المساهمة في الجمعية، نظر المشاركون، من منظور جندري، في مشروع القرار المعنون "تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة"، لا سيما بشأن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة). وأنشئت مجموعتان، تنظر كل منهما في جانب مختلف من القرار. وعينت الســـيدة أ. هابيبو (النيجر) والســـيدة ب. لوكاتيلي (إيطاليا) رئيســـاً لكل مجموعة، كما عينت السيدة س.أتولاجان (كندا) والسيدة ن.الخروسي (عمان) كمقررين.

واتفقت المجموعتان على أنه من الضروري تهيئة بيئة مواتية للإشراك المالي للمرأة عن طريق ضمان المساواة أمام القانون، ولا سيما في مجالات مثل العمل، الأسرة، الممتلكات، والإرث. وشددوا على ضرورة تعزيز الخدمات المالية الابتكارية المتاحة لجميع النساء، بما في ذلك في المناطق الريفية، وأن الوصول السليم إلى تلك الخدمات يجب أن يرتبط ببرامج التدريب والتوجيه والتثقيف المالي.

وأثارت المناقشة تعديلات مقترحة على مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة، وتضمنت لاحقاً جميع التعديلات المقترحة في مشروع القرار.

متابعة خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري

افتتح الاجتماع بعروض من الســـيد د. إيثورو (كينيا) والســـيدة ل. ماكينين (المملكة المتحدة). وتبادل المشاركون خبراتهم في الإصلاحات التي تراعي الفوارق الجندرية في البرلمان.

وفي أعقاب المناقشات، أوصى المنتدى ومكتب النساء البرلمانيات بتنظيم حدث يشارك فيه الرجال والنساء في الجمعية الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي للاحتفال بالذكرى الخامسة لخطة العمل. وأوصى المشاركون أيضاً بإجراء نقاش بشأن المساواة في كل جمعية تعقد في تشرين الأول / أكتوبر.

مناقشة حول المشاركة السياسية للمرأة

خلال مناقشة خارطة الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن عام 2017 حول مشاركة المرأة في السياسة وتحليل لوضع المرأة في البرلمان لعام 2016، أكد المشاركون في المنتدى مجدداً التزامهم بتحقيق المساواة الجندرية في البرلمان. واتفقوا على تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الوعي والاطلاع بالإصلاح التشريعي ودعم النساء المرشحات.

تمكين الفتيات اليوم لتحقيق التنمية المستدامة غداً

افتتح الاجتماع حول تمكين الفتيات بعرض من السيد أ. لوبيز كلاروس، مدير مجموعة المؤشرات العالمية التابعة للبنك الدولي، والسيدة ن.لوه، عضو البرلمان ووزير الشؤون الجندرية وتنمية الطفل سابقاً (زامبيا)، السيد إ. أسكيو، مدير البحوث والصحة الإنجابية، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والسيدة س. فاريسا كبير، رئيسة خدمات حقوق الإنسان والمساعدة القانونية في لجنة النهوض الريفية في بنغلادش (BRAC) – وهي منظمة غير حكومية مقرها بنغلادش.

إن الاستثمار في تعليم الفتيات ورفاههن عامل أساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عام 2030. كما أن حماية الفتيات من العنف والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) هي من الأولويات التي تحتاج إلى معالجة عاجلة.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1 . لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

شارك في الدورة 153 للجنة، التي انعقدت في الفترة من 1 إلى 4 نيسان / أبريل 2017 كل من: السيدة ف. كوفي (أفغانستان)، الرئيس، السيد ب. فابريتيوس (ألمانيا)، نائب الرئيس، السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)، السيد أ. العرادي (البحرين)، السيد أ. ب. م. ف. ك. شودري (بنغلادش)، السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، السيد أ. غوي (السنغال)، السيدة م. كينر نيلن (سويسرا)، والسيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

وعقدت اللجنة خلال الدورة سبع جلسات استماع مع الوفود وأصحاب الشكاوى لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها ونقل نواحي قلقها. وفي هذه الدورة، أدرجت اللجنة في جدول أعمالها 25 حالة تتعلق بحالة 140 عضواً برلمانياً في 10 بلدان. ومن بين الحالات التي شملتها الدراسة، كان 41 بالمائة منهم برلمانيين من آسيا و 41 بالمائة برلمانيين آخرين من أوروبا، و 16 بالمائة برلمانيين من الأمريكيتين، و 1 بالمائة منهم برلمانيين من أفريقيا، و 1 بالمائة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتعلق نسبة 25 بالمائة من الحالات بنساء برلمانيات. وتعتبر حرية التعبير مسألة ذات أهمية مباشرة أو غير مباشرة في معظم الحالات، والانتهاكات التي كثيراً ما تنظر فيها اللجنة أثناء الدورة هي عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الدعاوى المرفوعة ضد البرلمانيين، والإلغاء التعسفي أو تعليق الولاية البرلمانية، وانتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

وقدمت اللجنة ثمانية قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها تتعلق بالبلدان التالية: بنغلادش، كمبوديا، ماليزيا، مالديف، منغوليا، الفلبين، وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية).

2 . لجنة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين، يومي 1 و 3 نيسان / أبريل 2017. وحضر الجلستين كل من: رئيسة اللجنة، السيدة د. باسكال أليندي (تشيلي)، السيدة س. غويت (فرنسا)، السيد أ. الأحمد (فلسطين)، والسيد م. المحرزي (الإمارات العربية المتحدة).

ودرس أعضاء اللجنة الوضع الراهن وأعربوا عن قلقهم إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. ولاحظت اللجنة بصفة خاصة اعتماد الكنيست الإسرائيلي مؤخراً تشريع يعرف باسم قانون التنظيم. حيث يشكل هذا القانون تهديداً خطيراً للحل القائم على وجود دولتين والسلام الدائم. وأشادت اللجنة برئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام لصدور بيان الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قانون التنظيم، ولجهودهما على تشجيع إلغائه لصالح الحوار والسلام.

واعتبرت اللجنة أن النزاعات التي لم تحل في المنطقة، هي أحد الدوافع الرئيسية للتطرف العنيف. وشجع أعضاء اللجنة الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة عمله بشأن منع التطرف العنيف.

وأقرت اللجنة خطة عملها عن عام 2017 (انظر الصفحة 106). وكررت التزامها بنهج المائدة المستديرة كوسيلة لبناء الثقة والحوار من خلال التعاون في المسائل التقنية، مثل إدارة المياه وتكنولوجيات المياه المتجددة. وقد كلف الأمين العام بتحديد طرائق تنفيذ المبادرات المقررة. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية إشراك البرلمانيين الشباب في عمل اللجنة.

وتعهد أعضاء اللجنة بمواصلة المشاورات وتيسير الحوار واقتراح آليات للبرلمانيين لدعم السلام المستدام في المنطقة. واعترفوا بأن الحاجة تدعو إلى الحوار في أوقات التوتر.

3 . لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي يوم الأحد 2 نيسان / أبريل. وحضر أيضاً ممثلون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).
وناقش أعضاء اللجنة الحالة العامة للاجئين في جميع أنحاء العالم والتحديات الراهنة في ضمان حمايتهم. وأوصت البرلمانات بمراجعة نظم اللجوء الحالية في بلدانها بغية تعزيزها.

وربطت اللجنة مناقشاتها مع موضوع الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن معالجة عدم المساواة. إذ أنه من المهم ضمان مراعاة خطط وبرامج التنمية الوطنية، فضلاً عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية، لاحتياجات اللاجئين وعديمي الجنسية.

وقدمت معلومات عن إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. وكان الإعلان نتيجة للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التصدي للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وسيتعين على الاتحاد البرلماني الدولي متابعة العملية وتيسير المشاركة البرلمانية في وضع وتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، المقرر عقده في عام 2018.

وناقشت اللجنة متابعة بعثتها إلى لبنان، حيث قامت بتقييم حالة اللاجئين وأثرها على البلد المضيف. ورحبت اللجنة بالمؤتمر الدولي حول سورية الذي سيعقد في بروكسل في نيسان / أبريل 2017. وشجعت الأعضاء على دعم الدعوة إلى المساعدة التي أطلقها رئيس الوزراء اللبناني السيد س. الحريري. كما دعت اللجنة السلطات اللبنانية إلى مواصلة تقديم المساعدة للاجئين السوريين وحماية حقوقهم وسلامتهم.

وأُبلغ الأعضاء بالأعمال الأخيرة حول الكتيب المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمعد للبرلمانيين، *حماية اللاجئين وبناء نظم اللجوء الحكومية*، الذي سينطلق في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي.

واستعرضت اللجنة حالة أكثر من 10 ملايين شخص عديمي الجنسية اليوم في العالم. وأحيطت اللجنة علماً بالتطورات الأخيرة في حملة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وخطة العمل العالمية للقضاء على حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك 13 انضماماً إضافياً إلى اتفاقيات انعدام الجنسية والتراجع المهم في عدد الأشخاص عديمي الجنسية من الموجودين حالياً.

وإذ أشارت اللجنة إلى نتائج المؤتمر العالمي المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بشأن انعدام الجنسية الذي عقد في جنوب أفريقيا في عام 2015، فإنها دعت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ عدد من الإجراءات. إذ ينبغي عليهم أن يدعو إلى الحد من انعدام الجنسية أو القضاء عليه. وينبغي إعادة النظر في التشريعات الوطنية لضمان اتساقها مع المعايير الدولية بشأن منع حالات انعدام الجنسية والحد منها. وناقشت اللجنة أيضا متابعة المنشور المشترك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والاتحاد البرلماني الدولي عن: *القانون الإنساني الدولي: دليل البرلمانيين رقم 25* (تشرين الأول / أكتوبر 2016). وشجعت البرلمانات الأعضاء على النظر في عدد من الإجراءات. وينبغي إيلاء الاهتمام للدليل رقم 25 من خلال فعاليات تصمم خصيصاً لذلك، والتي قد تكون بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وســيتم الاحتفال في عام 2017 بالذكرى الســنوية الأربعين لاعتماد البروتوكولين الأول والثاني الإضــافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1949. فقبل أربعين عاماً، كانت تلك البروتوكولات تمثل معلماً بارزاً في تنظيم النزاع المسلح عن طريق تكييف المعايير الإنسـانية مع تزايد عدد النزاعات المسـلحة غير الحكومية، وحروب التحرير الوطني. وأوصــت اللجنة بأن يحتفل الاتحاد البرلماني الدولي بهذه الذكرى الســنوية الهامة خلال انعقاد الجمعية العامة الـــــ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول / أكتوبر 2017، إما من خلال إجراء مناقشة خاصة أو بإصدار تصريح حولها.

4 . فريق الشراكة الجندرية

اجتمع فريق الشراكة الجندرية في 31 آذار / مارس و 4 نيسان / أبريل 2017. بحضور كل من: السيد د. إيثورو (كينيا)، السيدة م. منساه – وليامز (ناميبيا)، السيد أ. ج. أحمد (الإمارات العربية المتحدة) والسيدة ج. إلدغارد (النرويج).

ورصد الفريق مشاركة المرأة في الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (انظر الصفحة 107 للاطلاع على الإحصاءات الكاملة). ففي 4 نيسان / أبريل 2017، بلغت نسبة النساء 31.6 بالمائة من المندوبين. حيث تعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سجلت حتى الآن. وأعرب الفريق عن رغبته في الاستمرارية بهذا الاتجاه.

ومن بين الـــ 126 وفداً الذين حضروا في الجمعية العامة، كان هناك 114 وفداً على الأقل لديهم مندوبون من الرجال والنســـاء. وكان من بين هؤلاء 12 وفداً من الذكور (10.5 بالمائة). وهم من برلمانات: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، السلفادور، غواتيمالا، غيانا، اليابان، الكويت، لبنان، ليسوتو، موناكو، الفلبين، وقطر. وكان هناك وفد واحد من الإناث (0.9 بالمائة)، من أيســـلندا. وأقرت وفود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وقطر في الجمعية العامة لتمثيل الرجال حصراً ثلاث مرات أو أكثر على التوالي.

وحضر في الجمعية العامة 12 وفداً يتكون كل منهم من عضو واحد فقط. وكان من بين هؤلاء سبعة وفود مملثين من قبل رجل وخمســـة ممثلين من قبل أمرأة. وأقرت الجمعية العامة الموافقة على ثلاثة وفود من أصـــل سبعة وفود ممثلة من قبل ذكور فقط، ولكونها ممثلة من قبل ذكور فقط، ثلاث مرات أو أكثر على التوالي.

وناقش الفريق تنفيذ اســتراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجندري للاتحاد البرلماني الدولي. ورحب بالجهود الرامية إلى تحسين متابعة مشاركة المرأة في المناقشات وحلقات النقاش في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. كما رحب أيضاً بالعمل على وضع إحصاءات عن مشاركة الوفود حسب المنطقة. ومن شأن ذلك أن يتيح متابعة أفضل

داخل المجموعات الجيوسياسية. وأُبلغ الفريق بتعهدات الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي كأحد فرقاء جنيف المدافعين عن المسائل الجندرية لضمان أن يكون نسبة 40 بالمائة من أعضاء كل هيئة من هيئات صنع القرار في الاتحاد البرلماني الدولي من النساء.

واستعرض الفريق حالة البرلمانات التي يوجد فيها عدد قليل من النساء أو التي تكون بالكامل من الرجال. ورحب بانخفاض عدد الدوائر البرلمانية التي تكون بالكامل من الذكور. وفي أيلول / سبتمبر 2016، كان هناك ثماني دوائر برلمانية جميع أعضائها من الذكور. بينما في 1 آذار / مارس 2017، كانت هناك أربع دوائر برلمانية جميع أعضائها من الذكور، وهي برلمانات: ميكرونيزيا الموحدة، قطر، فانواتو، ومجلس النواب اليمني. ومن المهم الإبقاء على الحوار مع الوفود من البرلمانات التي يوجد فيها عدد قليل من النساء أو التي تكون بالكامل من الرجال. وقبل آخر التطورات الإيجابية في بالاو وتونغا، عقد الفريق عدة جلسات استماع مع وفود من هذين البرلمانين بغية تعزيز الوعي والالتزام بالنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة.

وناقش الفريق كيفية تجديد الالتزام بتنفيذ خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري، التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة رقم 127 للاتحاد البرلماني الدولي (مدينة كيبيك، تشرين الأول / أكتوبر 2012). ومن المهم تشجيع البرلمانات على الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لخطة العمل على الصعيد الوطني، لتقييم التقدم المحرز والنظر في التحديات التي لا تزال قائمة. ودعا الفريق أمانة الاتحاد البرلماني الدولي إلى استخدام أدوات ومنصات إلكترونية لزيادة الوعي بهذه المسألة. ورحب بنشر مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي، "*تقييم الحساسية الجندرية لدى البرلمانات*"، وأشاد بالبرلمانات التي قامت بالفعل بتقييمات باستخدام مجموعة الأدوات.

5 . الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل

اجتمع الفريق الاستشاري في 1 نيسان / أبريل بحضور سبعة من أصل عشرة أعضاء. وحضر أيضا ممثلو منظمة الصحة العالمية (WHO) والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل. وترأس الاجتماع رئيس الفريق السيد ف. ندوغوليل (جمهورية تنزانيا المتحدة).

وناقش الفريق الاستشاري النتائج المستمدة من زيارته الميدانية في 31 آذار / مارس، التي بحث خلالها الآثار الصحية المترتبة على زواج الأطفال في بنغلادش. ووضع عدداً من التوصيات التي عرضت على المجلس الحاكم.

وأعرب الفريق عن إعجابه بالتقدم المحرز في إنهاء زواج الأطفال في بنغلادش. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، انخفض معدل زواج الفتيات دون الثامنة عشرة من 67 بالمائة إلى 52 بالمائة. وأشار الفريق إلى أن جميع أصحاب المصلحة، من الحكومة والبرلمان إلى المجتمع المدني والسلطات المحلية، ملتزمون التزاماً قوياً بالعمل معاً. وحثهم على مواصلة معالجة المشكلة بطريقة منسقة وفعالة.

وهنأ الفريق الاستشاري برلمان بنغلادش على اعتماده مؤخراً قانوناً لإنهاء زواج الأطفال. غير أنه لاحظ وبقلق أن هناك بنداً في القانون يسمح بزواج الأطفال في إطار "ظروف خاصة". وشُجّع الفريق على أن يعلم بأن حكومة بنغلادش بصدد صياغة أحكام تنظيمية لتجنب إساءة استخدام هذا البند. ورحب الفريق بهذه المبادرة وأعرب عن أمله في وضع أحكام تنظيمية بمشاركة نشطة من المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتقليل نطاق إساءة استعمال ذلك البند.

ودعا الفريق الاستشاري برلمان بنغلادش إلى إنشاء نظام متين يرصد وبانتظام تنفيذ ذلك البند والأحكام التنظيمية ذات الصلة والقانون ككل. وشجع أيضاً البرلمانيين البنغلادشيين على مواصلة التصدي للمعايير والممارسات الثقافية والاجتماعية الضارة التي تؤثر على زواج الأطفال أو تعززه في دوائرهم الانتخابية. وحثهم على إيلاء اهتمام خاص للفتيات والفتيان الأكثر ضعفاً وأسرهم. وأعرب عن استعداده لدعمهم في هذا العمل.

ووافق الفريق الاستشاري على تنقيح ولايته لتصبح متماشية مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 (انظر الصفحة 109). وستكون مجالات عملها الرئيسية هي صحة المرأة والطفل والمراهق، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. كما سيولي الفريق الاستشاري اهتماماً بكيفية شمولية ولايته الأساسية للتغطية الصحية، والأمن الصحي والأوبئة الناشئة. ووافق على إعادة تسمية الفريق الاستشاري ليصبح الفريق الاستشاري المعني بالصحة.

واستعرض الفريق الاستشاري قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 بشأن: *الحصول على الصحة بوصفها حقاً أساسياً: دور البرلمانات في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه صحة المرأة والطفل*. ولمواءمة القرار مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وأهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهقين، طرح الفريق مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن توفر المزيد من التوجيهات للمجتمع البرلماني حول تنفيذ قرار عام 2012. وقدم الفريق التوصيات إلى اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان لإقرارها.

6 . منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

اجتمع المنتدى يوم الأحد 2 نيسان / أبريل 2017 بحضور نحو 90 برلمانياً من الشباب، من بينهم 42 بالمائة من النساء. وبلغ متوسط عمر المشاركين 37.9 سنة. وبالمقارنة مع الجمعية العامة السابقة التي عقدت في تشرين الأول / أكتوبر 2016، ازداد عدد البرلمانيين الشباب المشاركين في الجمعية. وقد تحسنت النسبة المئوية للنساء الشابات اللواتي حضرن الجمعية، ولكن متوسط العمر ارتفع. وشُجّع الأعضاء على إدراج أصغر أعضاء برلماناتهم سناً في الوفود التي ترسل جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

وانتخب المنتدى ممثلين جدداً إلى مجلس إدارة المنتدى لمدة سنتين (انظر الصفحة 49). وانتخب المجلس المنتخب حديثاً السيدة م. أوسورو (أوغندا) رئيساً للمنتدى.

واستعرض المندوبون التقدم المحرز مؤخراً والتحديات التي واجهتهم في بلدانهم فيما يتعلق بمشاركة الشباب. ورحبوا بدعم الجهود التي يبذلها منتدى البرلمانيين الشباب لتعزيز مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، لأن مثل هذه الجهود سيكون لها آثار مضاعفة في البرلمانات الوطنية. ورحبوا بالتعديلات الأخيرة على النظام الأساسي والقواعد التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية وأقرها المجلس الحاكم والجمعية العامة ليكون رئيس المنتدى عضواً بحكم منصبه في اللجنة التنفيذية. ورحبوا كذلك بالاقتراح الداعي إلى مطالبة جميع الوفود إلى جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بإدراج شاب واحد على الأقل أو عضو من الذكور دون سن 45 سنة بحلول عام 2020.

وناقش البرلمانيون الشباب مساهماتهم في أعمال الجمعية العامة الـ 136، مع التركيز على وسائل ضمان إشراك الشباب، ليس فقط في مجالات التعليم، التوظيف، المشاركة المدنية، والقيادة السياسية، بل أيضاً في الحياة المجتمعية، الرياضة، والفنون. ومن الأولويات التي ينبغي التصدي لها عدم المساواة المستمرة في الحقوق الأساسية، مثل الحق في التعليم والصحة.

وناقشوا الاجتماعات المستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب: اجتماع إقليمي للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده في كولومبو، سيرلانكا، يومي 25 و 26 نيسان / أبريل 2017؛ اجتماعاً إقليمياً للبرلمانيين الشباب في أفريقيا يعقد في أبوجا، نيجيريا، في تموز / يوليه 2017؛ والمؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب الذي سيعقد في أوتاوا، كندا، في تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

وشدد المشاركون على أن مشروع القرار المقبل الذي سيتم مناقشته في الجمعية العامة 137، *مشاركة خبراتنا المتنوعة: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية*، يجب أن يكون قوياً حول مشاركة الشباب. وسيقدم السيد ن.إرسكين سميث (كندا) للمقررين المشاركين لمشروع القرار تقريراً عاماً عن الشباب في شكل مساهمة مكتوبة بالنيابة عن المنتدى.

وأُبلغ المشاركون بالمهرجان العالمي التاسع عشر للشباب والطلاب الذي سيعقد في سوتشي، الاتحاد الروسي. كمهرجان يجري في أكتوبر 2017، وشجع البرلمانيين الشباب الذين سيحضرون الجمعية العامة الـــ 137 من قبل الدولة المضيفة للبقاء بضعة أيام أخرى في روسيا وحضور المهرجان.

أحداث أخرى

1 . الاجتماع المشترك لرؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في صباح 1 نيسان / أبريل، اجتمع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة لمناقشة مسألة التمثيل والمشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي، والأعمال التحضيرية لليوم الدولي للديمقراطية، إضافة إلى طرائق تعزيز تقارير الدول الأعضاء عن متابعة قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي.

وأشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام إلى قرار الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي بزيادة تمثيل النساء في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي إلى ثلث الأعضاء المنتخبين. وقد وافقت اللجنة التنفيذية على طرائق تنفيذ ذلك القرار، على النحو الذي اقترحه فريق الشراكة الجندرية. وأعرب رؤساء المجموعات الجيوسياسية عن تأييدهم الكامل لتنفيذ القرار وضمان المساواة الجندرية في عمل الاتحاد البرلماني الدولي. وكانت جميع المجموعات الجيوسياسية حريصة على مشاركة المزيد من النواب الشباب في الوفود الوطنية وفي المناقشات في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وستناقش المجموعات الطرائق العملية لتعزيز مشاركة الشباب، بغية إعداد توصيات ملموسة لاعتمادها في الدورة الـ 137 للجمعية العامة.

ونوقشت الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، والذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي للديمقراطية (15 أيلول / سبتمبر). وقدم الأمين العام لمحة عامة عن الأنشطة المخططة، تتضمن حملة لتأييد تعهد بالديمقراطية، ومواد أساسية وكتيبات لاستخدامها من قبل البرلمانات وفي

المناســـبات التي عقدت في جنيف ونيويورك، واعتماد قرار في الجمعية الـــــ 137، واســـتراتيجية محددة للاتصـالات. وشـجع الأمين العام جميع المجموعات الجيوسياسية والأعضـاء على المشـاركة في تلك المناسـبة، مشـيراً إلى أن دور ومسـؤوليات البرلمانات في صـون وتعزيز المبادئ الأسـاسـية للديمقراطية، وحقوق الإنسـان، وسيادة القانون أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث تعرض الديمقراطية للهجوم في الكثير من الأماكن في العالم. وتعهد رؤساء المجموعات الجيوسياسية برفع مستوى الوعي بين أعضائها.

وأشـــارت مدير شـــعبة البرلمانات الأعضـــاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي إلى مختلف الطرائق المستخدمة على مر السنين لضمان تقديم التقارير المنتظمة بشأن متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المقررات. ودعت رؤسـاء المجموعات الجيوسياسية ورؤسـاء اللجان الدائمة إلى دراسة طرائق جديدة يتعين بموجبها على جميع الأعضـــاء أن يقدموا تقارير كل بضـــع ســـنوات وليس ســـنوياً، كما كان الحال من قبل. وستتخذ أيضا تدابير لضمان زيادة إبراز التقارير الوطنية في الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي. وبينما يتم وضع هذه الطرائق، سيتم دعوة المجموعات إلى المساعدة في تحديد عدد محدود من "المتطوعين" لإعداد تقارير عن عام 2017. ورحب الرؤســـاء بهذا النهج الجديد. وشـــددوا على أهمية تحســـين عملية التقارير الموجودة حالياً، لتوفير وقت إضـافي وزيادة القدرة على التنبؤ لتمكين الأعضـاء من التخطيط مسـبقاً. وسـيبحثون هذه المسألة في مجموعاتهم، ويقومون بتجميع أي اقتراحات ويقدمون توصياتهم إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعرب الرئيس عن رغبته في زيادة تعزيز التعاون والتفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والمجموعات الجيوسياسية، ليتجاوز كثيراً برنامج العمل العادي أثناء الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. ويمكن للمجموعات أن تؤدي دوراً بارزاً، على سبيل المثال، في مجال تعزيز التفاعل بين فرق الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية، وفي مجال إطلاع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على الممارسات الجيدة. وأعرب رؤساء المجموعات عن تأييدهم لإعادة تعيين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لفترة ثانية، على النحو الذي أوصـــت به اللجنة التنفيذية، وأعربوا عن تطلعهم إلى المشـــاركة المثمرة مع أمانة الاتحاد البرلماني الدولي في الســـنوات المقبلة. وبما أن الاتحاد البرلماني الدولي يؤدي دوراً بارزاً على نحو متزايد في تعزيز الحوار السياسي بين الفئات السياسية داخل البلدان، يمكن للمجموعات الجيوسياسية أن تساعد أيضاً في الإنذار المبكر وفي الحصول على المعلومات ذات الصلة. واعترف جميع المشاركين بقيمة الاجتماعات المشتركة وأعربوا عن اهتمامهم بتعزيز التعاون.

2. مناقشـــة تفاعلية حول البرلمانيين والشـــبكات الاجتماعية: الاســـتخدام الفعال لوســـائل التواصـــل الاجتماعي

كان النقاش جزءاً من سلسلة تحت عنوان *البرلمانات في العصر الرقمي*. وتهدف هذه السلسلة إلى معالجة كيفية تكييف البرلمانات لعملها مع الفرص المتاحة والتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الرقمية. وقد أدار النقاش السيد ب. مارتين – لالاند (فرنسا) وسمح للبرلمانيين من 15 بلداً بمشاركة خبراتهم ودروسهم المستفادة.

وذكر مزايا عديدة، بما في ذلك إمكانية الوصول المباشر إلى أعداد كبيرة من الناس. وبالنسبة إلى كثير من الشباب، فإن وسائل الإعلام الاجتماعية هي القناة الرئيسة أو الوحيدة للمعلومات، بحيث لا يكون أمام البرلمانيين خيار سوى استخدام هذه الوسائل للوصول إليهم. ويمكن للبرلمانيين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار واقع عملهم اليومي، وإثبات أنهم أناس "طبيعيون"، وبالتالي إزالة العوائق التي قد تكون موجودة بين المواطنين وممثليهم.

غير أنه حتى يكون ناجحاً، يجب أن يكون مقتنعاً تماماً و"مؤمنا حقيقياً" بالحاجة إلى التفاعل باستمرار مع المواطنين وأن يكون مستعداً للاستجابة لتساؤلاتهم وتحدياتهم. وهذا يتطلب حكماً جيداً جداً، لأن ردود الفعل البرلمانية السريعة على الأحداث الجديدة ستكون متاحة على الإنترنت وإلى الأبد. في حين أن التعامل مع الانتقادات هي جزء طبيعي من حياة السياسي، فإنه ينبغي على البرلمانيين الإصرار على أنه من غير المقبول أن تكون مبتذلة أو غير لائقة على الانترنت. ومن المطلوب الاستثمار في المهارات اللازمة لتحديد الأخبار الوهمية أو الملفات الشخصية المزيفة على الانترنت. ويجب على البرلمانيين أن يكونوا حذرين لحماية خصوصياتهم. وعلى الرغم من أن هذه القضايا تعتبر صحيحة بالنسبة للشخصيات العامة، إلا أنها أيضاً مهمة وبشكل عام لجميع مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية وأدوات الاتصال عبر الإنترنت.

ووصف البرلمانيون كيفية إسهام المعلومات التي جمعوها وتفاعلاتهم على وسائل الإعلام الاجتماعية إسهاماً مباشراً في عملهم في البرلمان. وشارك عضو من إيطاليا تجربة من داخل حزبه السياسي لشكل من أشكال الديمقراطية المباشرة التي سمحت للمستخدمين المسجلين من منصة على الانترنت باقتراح مواضيع للقوانين الجديدة والتصويت عليها. ومن ثم قيام الحزب بطرح المقترحات الأكثر شعبية في مشاريع القوانين وعرضها في البرلمان. واقترح أن المناقشات المقبلة في سلسلة "البرلمانات في العصر الرقمي" يمكن أن تقدم مزيداً من الدراسة لأدوات الانترنيت التي تدعم الديمقراطية المباشرة.

3 . الحدث الجانبي المتعلق بإزالة العوائق من أجل تحسين صحة الأجيال الشابة: نهج متعدد القطاعات

في 2 نيسان / أبريل، عُقد حدث جانبي بشأن صحة الأجيال الشابة. وشارك في حلقة النقاش السيد إ. أسكيو (مدير إدارة الصحة الإنجابية والبحوث، منظمة الصحة العالمية (WHO))، والسيدة غ. فيربورغ (حركة صن (SUN))، والسيدة ن.لوه (زامبيا)، والسيد ف. ندوغوليل (جمهورية تنزانيا المتحدة).

وسلط السيد أسكيو الضوء على أهمية الحوكمة من أجل استجابة متعددة القطاعات تستهدف صحة المراهقين ورفاههم. وينبغي إقامة صلات واضحة وقوية على الصعيد المحلي وضمان استدامة الموارد. وهناك عدد من التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للسياسات المتعددة القطاعات. وينبغي تحديد الأدوار والمسؤوليات وجداول الأعمال بوضوح وفهمها. ودعا إلى إنشاء لجان متخصصة وفرق تنفيذ في الوزارات والبرلمان دون التوصية بأي نموذج منفرد.

وأوضحت السيدة غ. فيربورغ أهداف حركة صن (SUN) وأوضحت أهمية التغذية للأمهات المراهقات وأطفالهن، ولا سيما في الألف يوم الأولى من عمر الرضيع. ودعت البرلمانيين إلى ممارسة دورهم الرقابي بشكل كامل في مساءلة الحكومات ورؤساء الوزراء وتوجيه الانتباه إلى كوت ديفوار، حيث الاستثمار الكبير في التغذية يشهد على الالتزام السياسي القوي بإنهاء سوء التغذية.

وسلطت السيدة ن. لوه الضوء على الجهود الجماعية التي تبذلها الجمعية الوطنية لزامبيا لمكافحة زواج الأطفال. وحيث أن التشريع ليس كافياً. ويتعين على البرلمانيين الاعتماد على وظيفتهم التمثيلية لزيادة الجهود على مستوى المجتمع المحلي، والعمل كنماذج يحتذى بها، ومكافحة استمرار هذه الممارسات الضارة. وأوضحت كيفية قيام الوزارات ذات الصلة بتنسيق العمل على مستوى المجتمع المحلي لضمان وصول التدخلات إلى المراهقين الأكثر احتياجاً.

وقال السيد ف. ندوغوليل إن الجمعية الوطنية لتنزانيا تشترك مع منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى أكثر المراهقين ضعفاً وتهميشاً. ويتعين على البرلمانيين ترجمة نواحي قلق المراهقين إلى تشريعات، لا سيما لمنع الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والعنف القائم على النوع الجندري. وفي حين أن التثقيف الجنسي في المدرسة هو المحرك الرئيسي للتغيير، فإن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية لا تزال محرمة، ويمكن أن يؤدي تأثير الزعماء التقليديين والدينيين إلى تقوض البرامج الوطنية على مستوى المجتمع المحلي.

وأعقب هذه المناقشة إجراء مناقشة حية وتفاعلية تدخل فيها تسعة نواب، منهم سبع نساء. وقدّم عدد من الاقتراحات، وحدد البرلمانيون بعض الجهود المبذولة في بلدانهم، بما في ذلك توزيع كتب مخصصة لتشجيع

الحوار بشأن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية بين الأطفال والآباء، برامج التغذية، حملات التوعية بشأن عادات التغذية غير الملائمة، وإشراك الزعماء التقليديين والدينيين في الحملات الصحية والتغذوية الوطنية. وشملت التحديات الصعوبات التي يواجهها البرلمانيون في العمل مع المنظمات غير الحكومية، والافتقار إلى الوعي بالصلة بين زواج الأطفال والعنف القائم على النوع الجندري، والتركيز المحدود على مكافحة السلوكيات الضارة بين المراهقين. وإذا أريد لسياسات الصحة الجنسية والإنجابية أن تكون فعالة، يتعين على البرلمانات أن تثير قضايا على المستوى الحكومي وأن تنسق جهود التنفيذ على صعيد المجتمع المحلي.

4 . زيارة ميدانية من قبل الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل

في 31 آذار / مارس، شارك أعضاء الفريق الاستشاري للاتحاد في زيارة ميدانية إلى مستشفى عام وفي اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وأعضاء البرلمان، وممثلي الحكومات

وقام الممثلون المحليون لمنظمة الصحة العالمية (WHO) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS) بإطلاع أعضاء الفريق الاستشاري على الوضع الصحي القطري ووباء فيروس نقص المناعة البشرية في البلد. وعلم الأعضاء أنه على الرغم من النتائج الملحوظة التي تحققت فيما يتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر والحصول على الخدمات الصحية، إلا أنه مطلوب الالتزام المستمر من جانب الحكومة والبرلمان للتعجيل بالتقدم وتغيير العادات الضارة.

وفي المستشفى، اجتمع أعضاء الفريق الاستشاري مع المديرين والموظفين لمناقشة الرعاية المقدمة إلى الفتيات الحوامل وضحايا زواج الأطفال. وعلم الأعضاء أنه ليس الرعاية الطبية فقط، بل أيضاً الدعم النفسي، تقدم لحالات الحمل المبكر أو العنف ضد الفتيات. كما علموا أن مراكز تقديم المشورة التي أنشئت من خلال الشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تتوضع في جميع أنحاء البلد. واقترح الأعضاء أن يتم تدريس التربية الجنسية في المدارس وأنه ينبغي تكثيف الجهود لتشجيع الحملات على نطاق البلد التي تشجيع المراهقين على استخدام وسائل منع الحمل وتخفيض معدل الحمل المبكر.

ونُظم غداء عمل لأعضاء الفريق الاستشاري، وممثلي المجتمع المدني ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS). وحضر أيضاً اثنان من الفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية واثنان من العاملين في مجال الجنس. وعلم الأعضاء

أن المشـــاركين يدركون قيمة معظم البنود الواردة في التشـــريع الذي أقرّ مؤخراً بشـــأن زواج الأطفال، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومة والبرلمان للحد من معدلات زواج الأطفال. ومع ذلك، أعربوا عن القلق بشأن بند يسمح بزواج الأطفال في ظروف خاصة. وعلم الأعضاء أن العرائس الأطفال غالباً ما يتم التخلي عنهم، مما يعني عادة أن عليهم اللجوء إلى البغاء من أجل البقاء. كما علموا أن الافتقار إلى التثقيف الجنسي كان سبباً رئيسـياً لوباء فيروس نقص المناعة البشـرية. وقد أكد تلك العلاقة مثال قدمه مراهقين اثنين عرضـا مشـاركة خبرتهما الشخصية مع الفريق.

وأوضـح ممثلو وزارة الصـحة ووزارة شـؤون المرأة والطفل أن هناك 389 نادٍ للمراهقين تتوضـع في جميع أنحاء البلد، حيث يمكن لفتيات المدارس الثانوية الانخراط في أنشـطة خارج المناهج الدراسـية وأنشـطة ثقافية فضـلاً عن دورات تدريبية لكســـب الرزق. ويجري تنفيذ برامج لتوفير تســـجيل المواليد وبطاقات الهوية للجميع، مما يثبط زواج الأطفال. وكانت الحكومة تدرك الحاجة إلى توظيف وتدريب المزيد من المســـجلين، وخاصـــة في المناطق النائية.

كما اجتمع أعضاء الفريق الاستشاري مع أربعة أعضاء في برلمان بنغلادش وناقشوا أحكام القانون الذي أقر مؤخراً بشـأن زواج الأطفال. وذكر النواب ان القانون الجديد سيحافظ على الزخم فى مكافحة زواج الاطفال فى بنغلادش، وان هذا البند المثير للجدل لن يســـاء اســـتخدامه او يعيق التقدم. وفيما يتعلق بقدرة برلمان بنغلادش على مساءلة الحكومة، أكد النواب أن جميع الأحزاب السياسية قد التزمت بإنهاء زواج الأطفال في بنغلادش، ولذلك فإنها تلعب دوراً حيوياً في توعية المجتمعات المحلية بضرورة إنهاء هذه الممارسة الضارة .

5 . الزيارة الميدانية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف (UNICEF) بشأن قضايا حقوق الطفل

تمشـياً مع ممارســات الاتحاد البرلماني الدولي في أثناء الجمعيات العامة، شـارك 40 عضـواً برلمانياً وموظفين برلمانيين في زيارة ميدانية اشـــترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي واليونيســـيف. وزاروا مراكز تتناول تنمية المراهقين ومشاركتهم (نوادي ADP) ونمو الطفولة المبكرة في بونيا باد، ميربور، في دكا.

تم تصـميم نوادي تنمية المراهقين ومشـاركتهم (ADP) لتسـهيل دخول الأطفال إلى مرحلة البلوغ. وهي توفر مكاناً للمراهقات والفتيان للتعرف على حقوقهم، حيث يمكنهم اللقاء ومناقشـــة المســـائل التي تهمهم، مثل زواج الأطفال، وحقوق الإنسان، والمهر، وتسجيل المواليد ،ونقل الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والصحة الإنجابية وتعاطي المخدرات.

وقد وفرت مراكز تنمية الطفولة المبكرة التعلم التنموي المناسب للفئة العمرية من خلال مجموعات اللعب، ورعاية الأطفال، والتعليم قبل الابتدائي للفئات الأشد حرماناً. وقد طوّرت هذه المراكز المهارات اللغوية، والاجتماعية، والمعرفية، للأطفال من خلال جلسات الأسئلة والأجوبة والغناء.

ثم أجرى البرلمانيون مناقشات مع العاملين في المراكز وتعلموا كيفية عمل المراكز. وعلموا أن نوادي تنمية المراهقين ومشاركتهم (ADP) جعلت المراهقين على بينة من حقوقهم الأساسية. وقد قيل لهم إن المراهقين ينقلون معارفهم إلى أفراد أسرهم وأصدقائهم وجيرانهم الذين لم تتح لهم الفرصة لحضور هذه النوادي.

وعقب المناقشات، وضعوا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للبرلمان أن يسهم في الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز حقوق الطفل بما يتماشى مع الإجراءات الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وشملت التوصيات دعوة البرلمانيين إلى بذل المزيد من الجهود لإزالة أوجه عدم المساواة وتوفير فرص متكافئة للبنين والبنات؛ واتخاذ إجراءات واسعة النطاق لتحسين رفاه الأطفال بدرجة كبيرة. وينبغي أن تكون حقوق الطفل أولوية للعمل البرلماني.

6 . المائدة المستديرة بشأن خطة العمل البرلمانية للحد من المخاطر النووية وتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية

نظّم اجتماع المائدة المستديرة من قبل المنتدى المعني بالتمهيد للإزالة الكاملة للسلاح النووي (UNFOLD ZERO) وبرلمانيين من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في 3 نيسان / أبريل لمناقشة تنفيذ القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*. وأرسل السيد إ. ماركي، وهو عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي، رسالة بالفيديو تسلط الضوء على أهمية العمل الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (PNND).

وقدم السيد أ. وير، المنسق العالمي لـ "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (PNND)"، الموضوع عن طريق تقديم معلومات محدَّثة عن حالة الأسلحة النووية والتهديد، والعمليات الدبلوماسية والمتعددة الأطراف الرئيسية للتصدي لذلك الخطر والنهوض بنزع السلاح النووي. وأشار إلى ورقة إحاطة بشأن *الحد من المخاطر النووية ونزع السلاح ودور البرلمانيين* أبرزت ثلاث عمليات متعددة الأطراف: مفاوضات الأمم المتحدة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي بدأت في آذار / مارس 2017؛ دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ستستأنف في أيار / مايو 2017؛ ومؤتمر الأمم المتحدة

الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، المقرر عقده في عام 2018. وأشار السيد وير أيضاً إلى الصلة بين خفض موازنات الأسلحة النووية، وتصفية الأموال العامة من شركات الأسلحة النووية، وتمويل أهداف التنمية المستدامة.

وقدمت السيدة ل. روخاس (المكسيك) معلومات إضافية عن مفاوضات الأمم المتحدة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأعربت عن أملها في أن تكتمل هذه المعاهدة وأن تكون جاهزة للتصديق عليها بحلول موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى.

وأثار المندوبون عدداً من المسائل في المناقشة، بما في ذلك ما إذا كان التحقق من اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار يمكن أن يوفر ضمانات بعدم انتهاك مثل هذه الاتفاقات. ومن المسائل الأخرى كيفية تشجيع البلدان التي تعتمد في أمنها على الأسلحة النووية أن تعتمد بدلاً من ذلك على القانون الدولي، وآليات الأمن التعاوني، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا و / أو الردع التقليدي.

وسوف تنعكس القضايا والأفكار التي نوقشت في المائدة المستديرة في خطة العمل البرلمانية من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، الذي يقوم "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (PNND)" بوضعه بالتشاور مع البرلمانيين وخبراء السياسة العامة في جميع أنحاء العالم، ويستند إلى ما سبق قرار الاتحاد البرلماني الدولي.

7. إطلاق لمحات مميزة، مجموعة من اللوحات من قبل الأطفال المصابين بالتوحد

تم إطلاق اللمحات المميزة، وهي عبارة عن مجموعة من اللوحات للأطفال المصابين بالتوحد، في مناسبة خاصة عقدت في 4 نيسان / أبريل على هامش الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. واستضاف الحدث السيدة س. وازد حسين، رئيسة اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالتوحد في بنغلادش. وقد تم إيضاح لمحات مميزة مع رسومات الأطفال المصابين بالتوحد والتي تنتجها مؤسسة شوشونا. وقد أطلقها ضيوف خاصون: السيدة ش. شودري، رئيسة برلمان بنغلادش، والسيد ص. شودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بحضور الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. كما حضر العديد من الأطفال والفنانين الذين ساهموا في الكتاب. وقد جمع هذا الحدث برلمانيين من جميع أنحاء العالم وأصحاب المصلحة الوطنيين العاملين في بنغلادش لتقديم الدعم للأطفال المصابين بالتوحد. وقد أبرز الضيوف والمتحدثون الخاصون أهمية الإدماج والتوعية والدور المحوري للبرلمانيين في العمل كصوت للأطفال المصابين بالتوحد والدفاع عن مصالحهم ورفاههم من خلال

وضـع السـياسـات. وتم إطلاق الكتاب بعد اليوم العالمي للتوعية بالتوحد، الذي تم الاحتفال به في 2 أبريل/ نيسان.

الانتخابات والتعيينات

1 . تعيين أمين عام لمدة أربع سنوات

عيّن المجلس الحاكم الأمين العام الحالي، السيد م. تشـونغونغ، لفترة ثانية مدتها أربع سـنوات تبدأ في 1 تموز / يوليه 2018 وتنتهي في 30 حزيران / يونيه 2022.

2 . اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي في اللجنة التنفيذية:

- الدكتور علي عبد العال (مصر) عن المجموعة العربية لفترة أربع سنوات تنتهي في أبريل/ نيسان 2021.

3 . نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت اللجنة التنفيذية نواب الرئيس الستة التالية أسماؤهم

- المجموعة الأفريقية: السيد د. إيثورو (كينيا)، تستمر ولايته حتى تشرين الأول / أكتوبر 2017
- المجموعة العربية: السيد الدكتور علي عبد العال (مصر) حتى أبريل/ نيسان 2018
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد ك. جالالي (جمهورية إيران الإسلامية) حتى نيسان / أبريل 2018
- مجموعة أوراسيا: السيد ك. كوساشيف (الاتحاد الروسي) حتى نيسان / أبريل 2018
- مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السـيدة ي. فيرير غوميز (كوبا) حتى نيسـان / أبريل 2018
- مجموعة 12 +: السيد إ. ليديل – غرينجر (المملكة المتحدة) حتى تشرين الأول / أكتوبر 2017.

4 . نائب رئيس اللجنة التنفيذية

انتخبت اللجنة التنفيذية أحد نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السـيد إ. ليديل – غرينجر (المملكة المتحدة)، نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية حتى انتهاء مدة ولايته في اللجنة التنفيذية (تشـرين الأول / أكتوبر 2017).

5. اللجنة الفرعية للتمويل

عينت اللجنة التنفيذية:

- السيد الدكتور علي عبد العال (مصر) لتمثيل المجموعة العربية
- تم تجديد للسيد س. سوزوكي (اليابان) حتى انتهاء مدة ولايته في اللجنة التنفيذية (تشرين الأول / أكتوبر 2018).

6 . مكتب النساء البرلمانيات

انتخب المكتب الممثلين الإقليميين الثلاثة التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان / أبريل 2021:

- المجموعة الأفريقية: السيدة ج. غاكوبا (رواندا)
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيدة ر. كاريراثنا (سيرلانكا)
- مجموعة أوراسيا: السيدة ك. أتشيميان (أرمينيا).

7 . لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم بالتصويت بنداء الأسماء العضوين التاليين لمدة خمس سنوات تنتهي في نيسان / أبريل 2022:

- السيدة ل. دومون (فرنسا)
- السيدة ب. جونسدوتير (أيسلندا).

8 . لجنة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضـاء الثلاثة التالية أسماؤهم في اللجنة لمدة أربع سـنوات تنتهي في نيسـان / أبريل 2021:

- السيدة س. أتولجان (كندا)
- السيدة رانيا علواني (مصر)
- السيدة ن. أكتر (بنغلادش).

9 . لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة أربع سنوات تنتهي في نيسان / أبريل 2021:

- المجموعة العربية: السيد ص. الخثلان (المملكة العربية السعودية).

10 . مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

انتخب المنتدى الأعضاء التالية أسماؤهم في مجلس إدارته لمدة سنتين تنتهي في نيسان / أبريل 2019:

المجموعة الأفريقية:

- السيدة م. أوسورو (أوغندا)
- السيد ب. كالوبو (زامبيا)

المجموعة العربية:

- السيدة ريا المنذرية (عمان)
- السيد عمر الطبطبائي (الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة إ. بوتري (إندونيسيا)
- السيد أ. ريفاو (مالديف)

مجموعة أوراسيا:

- السيدة إ.فاناسيفا (الاتحاد الروسي)

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)

- السيدة روبرت إيتاماري تشوك (بوليفيا)
- السيد م. بوفا (سورينام)

مجموعة 12 +:

- السيدة س. هاسكل (.....)
- السيد ن. إرسكين سميث (كندا).

وانتخب المجلس أيضا السيدة م. أوسورو (أوغندا) رئيساً له.

11 . مكاتب اللجان الدائمة

بعد الانتخابات في اللجان الدائمة، تم انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة سنتين (قابلة للتجديد) تنتهي في نيسان / أبريل 2019:

اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة

- السيدة س. دينيتش (رومانيا) عن مجموعة 12 +؛ و
- السيدة وفاء بني مصطفى (الأردن) عن المجموعة العربية

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

- السيد أ. نيونغابو (بوروندي) عن المجموعة الأفريقية؛ و
- السيد س. سبنجمان (كندا) عن مجموعة 12 +

اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة

- السيد أحمد التومي (المغرب) لاستكمال ولاية السيدة ر. بن مسعود (المغرب)، التي لم تعد عضواً برلمانياً، عن المجموعة العربية
- السيد س. غافريلوف (الاتحاد الروسي) عن مجموعة أوراسيا
- السيدة سي. ل. كريكسيل (الأرجنتين) عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)

12 . مقررون إلى الجمعية العامة 138

عينت اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدوليين السيدة م. فارغاس بارسينا (المكسيك) والسيد أ. كاروني (سويسرا) مقررين مشاركين للبند المعنون "*استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*".

وعينت اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة السيد أ. غريفروي (بلجيكا) مقرراً للبند الموضوع *إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة*. وعهدت إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لإجراء مشاورات بهدف تحديد مقرر ثان.

وعينت اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان السيدة س. ديف (الهند) والسيد ن.شرييفر (هولندا) مقررين مشاركين للبند الموضوع "*مشاركة خبراتنا المتنوعة: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية*".

الإعلام والاتصالات

أُصدرت أربعة بيانات صحفية خلال الدورة الـ 136. وعُقدت خمس مؤتمرات إخبارية يومية لأكثر من 200 من وسائط الإعلام المسجلة محلياً. وكان اهتمام وسائل الإعلام المحلية في الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي كبير جداً. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد نحو 150 موظفاً إعلامياً لدى الجمعية، ومعظمهم من الصين، والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة.

أجرى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، واتصالات الاتحاد البرلماني الدولي، ومسؤول برنامج الشؤون الجندرية في الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس منتدى البرلمانيين الشباب ما مجموعه 56 مقابلة تلفزيونية، من بينها ثلاثة مقابلات تلفزيونية مباشرة. وظهر الاتحاد البرلماني الدولي في النشرات الإخبارية الوطنية المسائية اليومية على 14 قناة على الأقل كل يوم من أيام الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر حوالي 525 مقالة عن الجمعية الـ 136 في الصحف المحلية والوطنية في بنغلادش.

كما تم تسجيل 24 مقابلة مع عدد من البرلمانيين كمواد لمقطعين فيديو سيتم تقديمهما في وقت لاحق من هذا العام من أجل اليوم الدولي للديمقراطية وإطلاق التقرير البرلماني العالمي. كما دعمت اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي عمل فريق من تلفزيون الاتحاد البرلماني الدولي.

وأظهر رصد وسائط الإعلام الأولية عن الجمعية العامة، أن أكثر من 4300 مقالة على الإنترنت ومدونة، ذكرت الاتحاد البرلماني الدولي، والنساء البرلمانيات، والجمعية العامة الـ 136 تم نشرها على مدى فترة انعقاد الجمعية (من 30 مارس/ آذار حتى 6 أبريل/ نيسان). وتناولت المواد مختلف مواضيع الجمعية، فضلاً عن الاجتماعات الثنائية بين الوفود.

تغذية تويتر المباشرة كانت متاحة باستخدام علامة التصنيف # IPU136.

وفي الفترة من 1 إلى 5 نيسان / أبريل، كان هناك 486 2 زيارة على حساب الاتحاد البرلماني الدولي على تويتر

ووفقاً لتحليلات غوغل Google، كان هناك 672 6 رأي بشأن النشرات الصحفية للجمعية العامة في الفترة من 27 آذار / مارس إلى 6 نيسان / أبريل.

واستخدم موقع فليكر مرة أخرى لتوزيع صور الجمعية العامة على وسائل الإعلام والمشاركين. وبلغ عدد مشاهدات الصور ذات الصلة بالجمعية 637 85 مشاهدة في الفترة من 31 آذار / مارس إلى 9 نيسان / أبريل.

وفي خلال حفل افتتاح الجمعية العامة تم إطلاق تلفزيون الاتحاد البرلماني الدولي. وهذا التلفزيون هو منصة على شبكة الإنترنت وتطبيق لربط المجتمع البرلماني العالمي. ويمكن للنواب نشر مقاطع فيديو حول مواضيع مثل التشريع، مبادرات الدوائر الانتخابية، التنمية المستدامة، تغير المناخ، الحد من مخاطر الكوارث، القضايا الجندرية، وقضايا الشباب.

وسيكون تلفزيون الاتحاد البرلماني الدولي بمثابة منصة لتبادل التجارب والمعرفة. وسيكون أداة ومورد لتعزيز قدرة البرلمانيين على خدمة ناخبيهم. وسوف يضم قسماً حيّاً ومكتبة عند الطلب. ويجب أن تكون المشاركات من قبل البرلمانيين ولكن يمكن للجميع مشاهدتها.

وفي خلال الجمعية، أجرى طاقم الإنتاج التلفزيوني للاتحاد البرلماني الدولي مقابلات مع أعضاء البرلمان، ممثلي البرلمانات، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. تم تحميل هذه المواد إلى منصة تلفزيون الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي أثناء الجمعية، تم إطلاق التقرير السنوي للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2016. وتلقى كل وفد نسخة منه. وقد ثبت أن موقف مطبوعات الاتحاد البرلماني الدولي يحظى بشعبية كبيرة، وأن المندوبين أخذوا جميع المنشورات بسرعة كبيرة. وكان هناك طلب كبير على نسخ من الكتيبين الأخيرين للبرلمانيين: كتيب القانون الإنساني الدولي وكتيب دليل حقوق الإنسان.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي[2]

الأعضاء (173)

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، أيرلندا، .....، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سيرلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، فيتنام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

---

[2] كما في ختام الجمعية العامة الـ 136.

الأعضاء المنتسبون (11)

برلمان مجموعة دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشـــرق أفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية للدول الأعضـــاء في رابطة الدول المســـتقلة (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية المشـــتركة للاتحاد الاقتصـــادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، برلمـان أمريكـا اللاتينيـة (PARLATINO)، برلمـان الجمـاعـة الاقتصـــاديـة لـدول غرب أفريقيـا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصـادية والنقدية لوسـط أفريقيا (CEMAC)، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE)

جدول الأعمال والقرارات والنصوص الأخرى
للجمعية العامة الـ 136

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة 136.
2. النظر في طلبات إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. نقاش عام حول معالجة عدم المساواة: تحقيق في الكرامة والرفاه للجميع.
4. دور البرلمان في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة (اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدولي).
5. تشجيع التعاون الدولي المعزز على أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، لا سيما الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركا للتنمية (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة).
6. تقارير اللجان الدائمة.
7. الموافقة على البنود المعنية للجنة الدائمة للسلام والأمن الدولي، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. والتمويل والتجارة للجمعية العامة الـ138 وتعيين المقررين.
8. التعديلات على النظام الأساسي والقواعد للاتحاد البرلماني الدولي.
9. العمل الدولي العاجل لإنقاذ الملايين من الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن.

بيان دكا

معالجة عدم المساواة:

تحقيق الكرامة والرفاهية للجميع

أقرته جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136

(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

نحن، البرلمانيين من 132 بلداً، اجتمعنا في دكا، بنغلادش، بمناسبة انعقاد الدورة الـ 136 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بعد مناقشة مشكلة عدم المساواة بجميع أشكالها – الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – نصدر البيان التالي.

في حين أن مسألة عدم المساواة هي مسألة يتعين على كل بلد أن يعالجها ديمقراطياً كجزء من عقده الاجتماعي، فإنه من الواضح لنا أن أوجه عدم المساواة الشديدة تأتي بتكلفة مرتفعة: فالناس محرومون من فرصة الازدهار بإمكاناتهم الفردية إلى أقصى حد ممكن ووفقاً لحقوق الإنسان الخاصة بهم؛ وأن قطاعات كبيرة من السكان تفقد القوة الشرائية، مما يعرقل النمو الاقتصادي؛ وتركز السلطة والثروة في أيدي فئة قليلة يقوض التماسك الاجتماعي وجدوى بقاء العملية الديمقراطية، وزيادة العنف وانعدام الأمن. وكثير من بلداننا موجود بالفعل في هذه المرحلة، وقريباً ستكون بلدان أخرى فيها، ما لم نتخذ إجراءات حازمة ومتضافرة.

وإذ نرحب بالهدف رقم /10/ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها"، فإننا نتعهد بإيلاء الاهتمام لجميع أوجه عدم المساواة – الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – في صميم عملنا. ونغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بمكافحة عدم المساواة الجندرية، المتأصل في التمييز ضد المرأة، بوصفه بعداً هاماً للغاية لهذه المشكلة المتعددة الأوجه.

ونحن ندرك أن عكس الاتجاه الحالي على نحو تزايد أوجه عدم المساواة شرط ضروري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وهدفيها الرئيسين: القضاء على الفقر، ووضع العالم على مسار مستدام. ونحن مصممون على معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة وعدم الوفاء بالحلول المسكنة.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء ما يلي:

- على الرغم من أن الدخل والثروة يتركزان بشكل غير متناسب في أعلى نسبة تتراوح بين 1 و 10 بالمائة من سكان العالم، فإن عدداً متزايداً من الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الشباب، هم: من العاطلين عن العمل أو يعملون بصورة ناقصة؛ يفتقرون إلى الأصول الإنتاجية؛ لا يحصلون على أجر؛ محدودي فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى؛ وغالبا ما يعيشون في مجتمعات غير آمنة؛ وهي معرضة بشكل خاص لعواقب التدهور البيئي وتغيّر المناخ. ويعاني هؤلاء الأشخاص بشكل غير متكافئ من الأمراض الاجتماعية. وهم يواجهون العنف والتمييز، ولا يستطيعون المشاركة الكاملة في المجتمع، ويواجهون عوائق أخرى تحول دون تحقيق حقوقهم الإنسانية. واللاجئون والأشخاص عديمو الجنسية والمهاجرون هم مجموعة كبيرة معرضة بوجه خاص لعدم المساواة، والتمييز والعنف؛
- ولا تزال النساء يتقاضين أجوراً أقل من أجر الرجال مقابل نوع العمل نفسه، كما أنهن ممثلات تمثيلاً زائداً في الوظائف الأقل أجراً وفي ظروف العمالة غير المستقرة. وكثيرا ما يحرمن من حقهنّ في الملكية، ويتحملنّ على نحو غير متكافئ عبء العمل المنزلي غير المدفوع الأجر؛
- إن أعداداً كبيرة من الناس مهمشين أو مستبعدين فعلياً من العملية السياسية بسبب وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي؛ وتشمل النساء، الشباب، السكان الأصليّين، العمال المهاجرين، المعوقين والأقليات الإثنية؛
- يسيطر عدد صغير نسبياً من الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات التصنيع والخدمات والزراعة على السوق والابتكار التكنولوجي، مما يحدّ من المنافسة والفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن مصائد الأسماك الحرفية وأصحاب الأراضي الصغيرة.

إن أوجه عدم المساواة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. وهذا هو السبب في أن استجابتنا ستتخذ نهجاً شاملاً يكفل أن تكون عملية صنع السياسات وعمليات صنع القرار شاملة، وتشاركية وتراعي احتياجات الجميع.

وسوف نلتزم بسياسات الاقتصاد الكلي التي تعزز: التوظيف بوصفه المصدر الرئيسي لكسب الرزق لمعظم الناس؛ ارتفاع الأجور؛ والتوزيع الأكثر عدالة للعبء الضريبي بين الدخل المرتفع والدخل المنخفض، وكذلك بين الشركات والأفراد. وستسعى سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية إلى الاستثمار في الناس بوصفها المورد

الأساسي لبلداننا. ويشمل ذلك استثماراً أكبر في مجال التعليم، يتيح لجميع الناس الفرصة للنمو كجهات فاعلة اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

وكما أظهرت العقود القليلة الماضية، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي دائماً إلى تكافؤ الفرص والرخاء المشترك. وفي حين لا يزال النمو الاقتصادي حرجاً، لا سيما في البلدان النامية، فإنه لن يكون كافياً للحد من أوجه التفاوت في الدخل والثروة ما لم يكن مصحوباً بسياسات إعادة توزيع استباقية. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد بيان كيتو لعام 2013 (الجمعية البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي الـ 128)، وعلى وجه الخصوص دعوته إلى جميع البلدان لتقييم نجاح السياسات الاقتصادية القائمة على قياسات الرفاه التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ويتعين علينا، اتباع نموذج اقتصادي أكثر استدامة من أجل فصل النمو الاقتصادي بصورة فعالة عن التدهور البيئي.

ومن أجل معالجة أوجه عدم المساواة، سيتعين على كل بلد أن يستحدث حلوله الخاصة حيث لا يمكن لأي وصفة موحدة أن تلبي جميع الاحتياجات. وقد أبرزت مناقشتنا مجموعة واسعة من التدابير التي ينبغي للبرلمانات أن تنظر فيها في جهودها الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي، بما في ذلك:

تعزيز الأطر القانونية

- ضمان أن جميع القوانين ومخصصات الموازنة تعزز حقوق الإنسان للجميع؛
- التمسك بسيادة القانون والمبدأ القائل بأن جميع الناس متساوون بموجب القانون بصرف النظر عن المركز الاجتماعي أو الثروة الشخصية؛
- سن القوانين واللوائح لتسهيل مشاركة جميع المواطنين، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، في العملية السياسية، فضلاً عن إمكانية وصولهم إلى المناصب المنتخبة؛
- السعي إلى ترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص للجميع في الدستور؛

جعل البرلمانات أكثر تمثيلا

- تعزيز الجهود الرامية إلى فتح البرلمانات وصنع القرار لجميع الناس، والوصول إلى، والاستماع أكثر، وتمثيل أفضل للفئات الأكثر فقراً في بلداننا؛

- اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية وحماية النظام السياسي من تأثير الأموال وجماعات الضغط المنظّمة، بما في ذلك من خلال قواعد تعارض المصالح، والحدود الفعالة للتمويل الخاص للمرشحين والأحزاب السياسية، وتشريعات مكافحة الفساد؛
- تعزيز قدرة البرلمانات على مراعاة الاتجاهات المستقبلية واحتياجات الأجيال المقبلة؛

جعل الاقتصاد يعمل للجميع

- متابعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تحمي الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الاستثمار في المنافع العامة مثل الرعاية الصحية، النقل والتعليم لصالح جميع المواطنين؛
- مكافحة التهرب الضريبي، بما في ذلك من خلال الملاذات الضريبية، والتأكد من أن النظام الضريبي تقدمي بما فيه الكفاية، والتأكيد على الضرائب المباشرة، والضرائب على دخل الاستثمار ومكاسب رأس المال، فضلاً عن ضرائب الشركات كجزء من مزيج الإيرادات؛
- وضع قوانين وأنظمة أقوى لمنع التركيز المفرط للأصول والإنتاج الصناعي، مثل براءات الاختراع والأراضي، في عدد أقل من التكتلات؛
- تنظيم القطاع المالي لتجنب المخاطر المفرطة، وضمان عدم نقل الخسائر النهائية إلى دافعي الضرائب؛
- دعم روح المبادرة عن طريق تبسيط إجراءات الترخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية وتسهيل الحصول على التمويل؛
- تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات العائلية والتعاونية؛

تعزيز الحوار الاجتماعي ورأس المال البشري

- تعزيز قوانين العمل لحماية حقوق العمال، وضمان أجور المعيشة فضلاً عن المزايا الأساسية مثل الحد الأدنى للإجازة، وإجازة الأمومة والأبوة، والتأمين ضد البطالة للجميع؛
- ضمان توزيع فوائد التشغيل الآلي في جميع القطاعات الاقتصادية توزيعاً عادلاً بين أصحاب الأعمال والعمال، بما في ذلك توفير شبكات أمان أقوى وبرامج تكيف العمال؛
- إنشاء أو تعزيز نظم المعاشات التقاعدية العامة، بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي والنساء اللواتي يؤدين عملاً منزليا بدون أجر؛

- توفير التعليم العام بأسعار معقولة على جميع المستويات، فضلاً عن البرامج التدريبية والمهنية، لا سيما للفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل إتاحة فرصة متساوية لجميع الناس؛

تحسين التعاون الدولي

- تعزيز التعاون الإنمائي لتحسين نوعية وكمية المعونة المقدمة إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً، وتحسين فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتلقية؛
- دعم ممارسات التجارة العادلة التي تكفل دفع أسعار عادلة للسلع والموارد الطبيعية من البلدان النامية؛
- تيسير التنويع الاقتصادي للبلدان النامية بعيداً عن الاعتماد على السلع الأساسية؛
- المساعدة على تعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية من خلال الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى لمنع هروب رؤوس الأموال والصدمات الأخرى؛
- الدعوة إلى تمثيل أكثر عدالة لمصالح البلدان النامية في مؤسسات الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية.

ونحن ندرك تماماً أن تزايد أوجه عدم المساواة يؤدي إلى تكاليف اقتصادية غير مباشرة كثيراً ما تكون غير ظاهرة وتوزع بشكل غير متساوٍ بين السكان. وسوف نحتاج إلى إدخال هذه العوامل بشكل أفضل في عمليات الموازنة والتشريع. وعلى نفس المنوال، سندرس مشروع قانون الموازنة السنوية بهدف الحد من أوجه عدم المساواة.

وإذ نواصل عملنا في مجال وضع القوانين والرقابة، وبروح أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم /10/، نتعهد لمواطنينا والمجتمع الدولي بتصميمنا على إشراك الجميع.
وبوصفنا ممثلي الشعب، سنبذل قصارى جهدنا لدفع هذه الخطة إلى الأمام.

دور البرلمان في احترام مبدأ
عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء[3]

(دكا، 5 أبريل / نيسان 2017)

إن الجمعية الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي

إذ تؤكد من جديد أن مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة يشكلان جزءا من الدعائم الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية،

وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 132 (هانوي، 2015) من القانون الدولي من حيث صلته بالسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقوق الإنسان؛ والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي رقم 128 (كيتو، 2013) *فرض المسؤولية عن الحماية: دور البرلمان في حماية حياة المدنيين*، بما في ذلك أقسامه المتعلقة بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي رقم 126(كمبالا، 2012) *تعزيز وممارسة الحكم الرشيد كوسائل لدفع عجلة السلام والأمن: استخلاص الدروس من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*،

وإذ تؤكد من جديد على أنه يجب احترام صكوك الأمم المتحدة التي تنص على عدم جواز التدخل الخارجي– ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها (1965)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (1966)، وإعلان العلاقات الودية (1970)، وقرار الجمعية العامة رقم 3314 (د – 29) (1974)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا "وثيقة هلسنكي

[3] أبدت وفود بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، أيرلندا، لاتفيا، مالطة، النرويج، هولندا، البرتغال، رومانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، والمملكة المتحدة تحفظا على القرار بكامله.

الختامية" (1975)، وإعلان تعميق وتوطيد الانفراج الدولي (1977)، والإعلان المتعلق بعدم جواز التعرض والتدخل في الشؤون الداخلية للدول (1981)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) ونتائج مؤتمر القمة العالمية لعام 2005،

وإذ تؤكد على مسؤولية البرلمانات عن تعزيز الديمقراطية، وتعزيز، وحماية وتشجيع احترام حقوق الإنسان ودعم الحوار، وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات الداخلية واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز الوحدة الوطنية والتفاوض السلمي بين مختلف قطاعات المجتمع، ومنع الإطاحة القسرية بالحكومات الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً، وفقاً لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك المسؤولية عن الحماية على النحو المتفق عليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005،

وإذ تؤكد أن لشعب كل بلد حق غير قابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي، والسعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وفقاً للقانون الدولي،

وإذ تؤكد، على كل حال، أن التحديات الكبرى التي تواجه البشرية اليوم، مثل تغيّر المناخ، الإرهاب الحرب، واللاجئين، لا يمكن الوفاء بها من جانب دولة واحدة لوحدها، ولذلك سيكون من الضروري إقامة تعاون أوثق بين البرلمانات،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء دور البرلمانات وأساسها في المجتمع، نظراً لاعتقال العديد من الصحفيين، وزيادة القيود المفروضة على نطاق عمل المجتمع المدني، وبعض الميول إلى إضعاف البرلمانات بإعلان حالات الطوارئ المفرطة أو عن طريق التوقيف غير القانوني للبرلمانيين،

وإذ تشدد على أن البرلمانات تدين بواجباتها تجاه جميع الأفراد داخل الدولة، وأن جميع البشر دون استثناء يتمتعون بحقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة،

وإذ تدرك أن لقرارات ومقرارات مجلس الأمن الدولي شرعية عالمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأن أي استثناءات من تلك القرارات، التي قد تكون ملزمة بطبيعتها، قد تتعارض مع القانون الدولي والقواعد المستقرة للعلاقات الدولية، لا سيما عند معالجة المسائل المتصلة بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة،

وتسلط الضوء على كل من الطبيعة البنّاءة والوقائية للدبلوماسية البرلمانية، بما في ذلك قدرتها على نزع فتيل التوترات أو تفاديها وحل الصراعات بالوسائل السلمية،

وإذ تلاحظ أن الديمقراطية، والحكم الرشيد، والتنمية ترتبط ارتباطاً لا ينفصم وتؤكد ضرورة الحفاظ على دعم الديمقراطية في أوقات العسر الاقتصادي،

وإذ تؤكد من جديد على الدور الحيوي للمرأة في منع الصراعات وتسويتها، وأهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن وتعزيزهما، وضرورة تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بمنع النزاعات وتسويتها،

وإذ تؤكد على الدور الهام للمشاركة المتساوية والكاملة للشباب في منع الصراعات وتسويتها، ولا سيما ضمان استدامة جهود بناء وحفظ السلام وشموليتها ونجاحها،

وإذ تشدد على أهمية المشاركة المتساوية والكاملة للأقليات القومية، والعرقية، والدينية، واللغوية، والأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار الديمقراطي للدولة كجزء من مجتمع شامل يوفر محفلاً لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية،

وإذ تؤمن بأن جميع الدول والبرلمانات تستعرض الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من الأحداث المأساوية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية وفي أماكن أخرى من العالم، وأن تلك المؤسسات تقرّ بأنه من المهم مواصلة الإصلاحات الدستورية الديمقراطية واعتماد قوانين جديدة تضمن مساءلة الحكومة وتكافؤ الفرص للجميع؛ ومشددةً على ضرورة أن تواصل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي دعمهما لعمليات التحول الديمقراطي هذه،

1. تكرر التأكيد على ضرورة الاحترام التام لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والالتزام التام بها، وعلى وجه الخصوص احترام سيادة الدول، واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

2. تحثّ بقوة جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لإدانة الإرهاب بجميع أشكاله، كما يتجلى في غزو واحتلال الأراضي، والتطهير العرقي والنزوح، وتدمير التراث الأثري للبشرية، وإنشاء

جيوش الأطفال، وإساءة معاملة النساء والعمليات الانتحارية؛ وتتضمن هذه الالتزامات الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، واحترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية، مع احترام حقوق الإنسان لكل فرد داخل إقليمها وتعزيزها وحمايتها؛

3. تحثّ البرلمانات على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها دون تمييز كقاعدة أساسية للحياة الديمقراطية للبرلمانات الوطنية، وللدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وسيادة القانون والديمقراطية؛

4. تؤكد من جديد على أن السبيل الوحيد لإقامة العلاقات بين الدول هو الالتزام الدائم بمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً؛ وتحثّ جميع الدول على العمل من أجل منع موارد المنظمات الإرهابية، سواء كانت بشرية أو عسكرية أو مالية؛

5. تشدد على دور البرلمانات في منع التدخل الخارجي الذي يهدد سيادة الدول واستقلالها؛

6. تحثّ البرلمانات على إنشاء قواعد وآليات قانونية وطنية لمنع التدخل الخارجي أو التصدي له في الشؤون الداخلية للدول المستقلة؛

7. تدعو البرلمانات إلى العمل على منع نشوب الصراعات وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام كجزء من برنامجها للعلاقات البرلمانية؛

8. تحثّ البرلمانات على أن تقاوم، بكل الوسائل المتاحة، سحب الحصانة من أعضاء البرلمان المنتخبين بدوافع سياسية؛

9. تحثّ أيضاً البرلمانات على المساعدة في ضمان الفصل الواضح بين السلطات من خلال نظام فعال من الضوابط والتوازنات؛

10 تدين بقوة جميع التهديدات باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة؛

11 تحثّ البرلمانات على المساهمة في زيادة عدد النساء العاملات وضمان مبدأ تكافؤ الفرص في محافل صنع القرار في المؤسسات والآليات دون الوطنية، والوطنية، والإقليمية، والدولية الرامية إلى منع الصراعات وتسويتها؛

12 تحثّ أيضا البرلمانات على النظر في سبل زيادة عدد الشباب المشاركين في عمليات صنع القرار على جميع مستويات المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة واحترام العلاقات الودية بينها؛

13 وتحثّ كذلك البرلمانات على وضع آليات لضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات، والفئات المهمشة الأخرى في المؤسسات الحكومية

14 تهيب بجميع الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، أن تفي بواجبها ومسؤوليتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لأحكام القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة؛

15 تدعو أيضاً الدول إلى إعطاء الأولوية للمبادئ التوجيهية للتعاون الإنمائي، مثل أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تعزيز مؤشرات الديمقراطية والاستقرار؛

16 ترحب بإسهامات الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في تعزيز السلام الدائم؛ وتدعو إلى نزع فتيل التوترات بين الشعوب حيثما تنشأ، ليس فقط من خلال العمل الجماعي عبر التقسيمات السياسية والثقافية والدينية، ولكن أيضاً من خلال الدخول في حوار بنّاء، وفعّال وشامل مع جميع الفئات الأخرى الإثنية، والدينية، والاجتماعية الأخرى كوسيلة لتسوية المنازعات بين جميع الدول؛

17 تدعو البرلمانات إلى دعم الدولة في الوفاء بمسؤوليتها عن حماية السكان داخل حدودها من التحريض على ارتكاب وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، والموافقة فقط على التدخل في دولة أجنبية تفشل في توفير هذه الحماية عندما يكون هذا التدخل متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة؛

18 تشدّد على الحاجة إلى تحديد وتقييم دقيق للحالات التي يمكن فيها الاحتجاج بمبدأ المسؤولية عن الحماية؛ وتشدد على أن القوة العسكرية المستخدمة بموجب هذا المبدأ ستنشر كحل أخير بعد استنفاد جميع القنوات الدبلوماسية المتاحة.

تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة SDGs، لا سيما موضوع الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركا للتنمية

قرار معتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا 5 أبريل/نيسان 2017)

الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد أن التنمية المستدامة تشير إلى فكرة التنمية التي تلبي احتياجات الوقت الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة بها،

وإذ تعرب عن ارتياحها حيال استناد جدول أعمال *2030* للتنمية المستدامة إلى مقاربة شاملة للتنمية المستدامة مع التركيز المتوازن والعقلاني على النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة،

وتقبل أن أحد تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هو التأكد من أن العمليات التنموية هي أكثر شمولا وتستند إلى قاعدة شاملة عريضة، تسمح بمشاركة واسعة من شرائح المجتمع كافة، وتعود بالفائدة على الجميع بشكل متساوي،

وإذ تعترف بأن تحدٍ آخر من تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إنما يتمثل بضمان التنفيذ الفعال للخدمات العامة من خلال رصد دقيق، تقييم منتظم، إعادة هيكلة للخدمات العامة، وجميعها ستعتمد على توافر دعم البنية التحتية الأساسية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية،

وإذ تقر أيضا بأن *القضاء* على الفقر بجميع أشكاله هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تعزيز النمو الاقتصادي العادل، المستدام، والشامل بالإضافة إلى تمكين الفقراء من خلال التعليم، والصحة، وتنمية المهارات،

وإذ تقر بأن للمرأة الريفية دوراً حيوياً في الحد من الفقر، وبأنها مهمة لتوفير الطعام والغذاء في الأسر الفقيرة والضعيفة، ولحماية البيئة وكذلك الأمر، وبطرق أخرى، فإنها مهمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعترف كذلك أن الإشراك المالي للمرأة هو محرك التنمية الذي يحارب الفقر، ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي العادل، ويشجع *التمكين* الاقتصادي للمرأة، ويحسن بذلك من صحة الأطفال، وتغذيتهم وتعليمهم، بما ينعكس فائدةً على أسرهم، بل وعلى مجتمعاتهم أيضاً،

وإذ تؤكد، بحسب مؤشر المال العالمي Findex التابع للبنك الدولي، فإن فرصة حصول النساء على حساب مصرفي هي أقل بنسبة 15 في المئة من الرجال، وبأن حوالي 50 في المئة من النساء في جميع أنحاء العالم لا يملكن حساباً مصرفياً،

وإذ تعتبر أن جدول أعمال 2030 وأهدافه الـ 17 للتنمية المستدامة SDGs، تعترف بأهمية الإشراك المالي كجزء من أهداف تخفيف الفقر وتحقيق الرفاهية للجميع،

وإذ تشير إلى أنه في عام 2016، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الفريق رفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة لمعالجة القضايا الاقتصادية المحددة التي تؤثر في المرأة وتدعم، على حد سواء، تنفيذ جدول أعمال عام 2030، وتعهده بأن لا يتم تهميش أي شخص،

وإذ تضع في اعتبارها أن الوثيقة الختامية للمناقشة العامة التي أقرتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 131 (جنيف، 2014) تشير إلى أن تحقيق المساواة الجندرية وإنهاء العنف ضد المرأة هو مسؤولية كل من الرجال والنساء، وأن التغيير–الفعال يتطلب بشكل متزامن، إطاراً *مؤسسياً* قوياً، وهيئات وطنية لديها القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة،

إذ تؤكد على أهمية خلق بيئة مؤاتية للإشراك المالي للمرأة من خلال ضمان المساواة أمام القانون ولا سيما في مجالات مثل العمل، الأسرة، الملكية والميراث، وعلى أهمية ضمان إمكانية أن تعيش المرأة حياة خالية من العنف، وأن تتمتع بحقها في التعليم والوصول إلى الخدمات الصحية.

وإذ تضع في اعتبارها أن الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية يساعد في زيادة المساواة بين الرجال والنساء، في خلق فرص العمل، في الحد من تعرض الناس لحالات الطوارئ، في تسهيل ريادة الأعمال كما ويساعد في تشجيع الأنشطة التخطيطية والادخارات متوسطة وطويلة الأجل،

وإذ تؤكد على أن التعليم المالي وبرامج محو الأمية المالية هي أشياء ضرورية لتحقيق إشراك مالي شامل ودائم.

وإذ تؤكد من جديد على أن تعبئة *الموارد* المالية المحلية والدولية، بالإضافة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بشروط مؤاتية، ستلعب جميعها دوراً حيوياً في توفير الخدمات الأساسية، والسلع العامة، والتحويلات المالية منخفضة التكلفة أو الحوالات المالية،

وإذ تعترف بأن لدى البرلمانات التزاماً قوياً بدعم القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان حول تمكين المرأة وتكييف تشريعاتها الوطنية وفقا لذلك،

وإذ تؤكد على أن دور البرلمانات في تبني الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركا للتنمية، ينبغي أن يتم في إطارٍ يتوافق مع القوانين الدولية والوطنية ومع جدول *أعمال* 2030،

1. *تدعو* البرلمانات لتعزيز وضع السياسات والاستراتيجيات العامة الوطنية، الإقليمية والدولية التي تركز على القضاء على الحواجز القانونية، الثقافية واللوجستية التي تميز ضد المرأة والتي تمنع إشراكها الكامل في النظم المالية لكل دولة؛ كما وتدعو البرلمانات لتشجيع مساهمة المرأة في عملية صنع القرار؛
2. *تحث* البرلمانات على تحديد الاحتياجات والقيود المفروضة على كل إقليم ومجتمع من خلال إجراء تشخيصٍ كاملٍ بناءً على معلومات مفصلة مصنفة حسب الجنس والعمر، والذي سيسمح بمعالجة الأسباب الجذرية لهذا التحدي، وفقاً لظروفها الخاصة ومن المنظور الجندري على حد سواء؛
3. *تدعو* البرلمانات لاتخاذ كل التدابير المناسبة لإزالة الأحكام القانونية تميز ضد المرأة في مجالات مثل العمل، الأسرة، الملكية والميراث، كخطوة أساسية في معالجة الفجوة الجندرية فيما يتعلق بالإدماج المالي؛
4. *تدعو* البرلمانات والحكومات أيضاً إلى تبني الأطر والسياسات القانونية التي تزيد من الإشراك المالي بشكل عام، والإشراك المالي للمرأة على وجه الخصوص، كما *وتدعوهم* لتضمين المنظور الجندري في جميع السياسات المالية؛ بما في ذلك السياسات الهادفة لتسهيل وتعزيز حقوق المرأة وفرص مشاركتها في سوق العمل؛
5. *تقترح* على البرلمانات الحث على تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى مساعدة النساء والفتيات على تطوير معارف وخبرات النساء بهدف محو الأمية المالية والوصول إلى الخدمات المالية، بما ينطوي عليه ذلك من استخدام التكنولوجيات الحديثة؛ لضمان توفر هذه الخدمات واستجابتها لاحتياجات النساء، بمن فيهن النساء الريفيات، وأولئك اللواتي يعشن حالات من الضعف والهشاشة؛
6. *تطلب* من البرلمانات تعزيز إشراك المرأة في الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع لتسهيل وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية، وتمكين المبادرات المبتكرة مثل إنشاء نظم المدفوعات الرقمية، النقود الإلكترونية والوصول إلى الحسابات من خلال الهواتف النقالة؛ بالتزامن مع إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالأمن والسرية؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع الشركات والبنوك الخاصة على تصميم محفظة من المنتجات المالية الجذابة وقليلة التكاليف والتي توفر حوافزاً وتسهيلات مصرفية للنساء لتطوير عادات ادخار جيدة؛
8. *تدعو* البرلمانات والحكومات أيضاً لتبني ودعم اعتماد سياسات وقوانين تعزز المنافسة العادلة في سياق تقديم الخدمات المالية كوسائل من شأنها دفع مسيرة الابتكار وتحسين نوعية الخدمات؛
9. *تدعو* البرلمانات أيضاً *لدعم* اعتماد استراتيجيات وطنية للإشراك المالي تلحظ تحقيق غايات على مستوى السياسات والأهداف الكمية للإشراك المالي للمرأة، ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجيات بكل دقة؛
10. *تناشد* البرلمانات لتعزيز الخدمات المالية المبتكرة المتاحة للنساء في المناطق الريفية، مثل الخدمات المصرفية المتنقلة أو البنوك القروية؛
11. تدعو البرلمانات إلى تطوير روابط تعاونية مع المؤسسات المالية الوطنية، الإقليمية والدولية بهدف تنفيذ برامج من شانها تشجيع إشراك المالي للمرأة؛
12. *تشجع* البرلمانات على تعزيز الشراكات مع الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لإنجاز الإشراك الرقمي والمالي، وخاصة بالنسبة إلى النساء؛
13. *تحث* البرلمانيين على التأكد من أن السياسات والبرامج القائمة تسهل الحصول على القروض وتسمح بتوفير التدريب المالي وذاك الخاص بمجال الأعمال للسيدات ذوات الدخل المنخفض؛ لتسهيل إشراكهن المالي؛
14. *تدعو* البرلمانات لضمان حصول النساء بشكل مستمر على قروض رسمية ودعم حكومي، *وتدعوها* كذلك إلى تعزيز السياسات العامة ومبادرات القطاع الخاص التي تعمل على توسيع وصول الشركات المملوكة من قبل النساء إلى التمويل، فضلاً عن فرص للتعليم والتدريب الموجَّهة للنساء، من أجل سد الفجوة الجندرية وتمكين سيدات الأعمال في جميع أنحاء العالم؛
15. *تحث* البرلمانات وبقوة لتشجيع الإصلاحات التي تقدم للمرأة الحق في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية على أسس غير متحيزة؛
16. *تدعو* البرلمانيين لتشجيع القطاع المصرفي الخاص للحد من تكاليف افتتاح حساب التوفير والحفاظ عليه ولتصميم منتجات مالية تتناسب والاحتياجات الخاصة للمرأة؛
17. *تدعو* البرلمانات والحكومات لاتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل وصول المرأة إلى وثائق الهوية، إذ يعتبر ذلك خطوة حاسمة نحو إشراكهن المالي؛

18. *تشدد* على أهمية جمع البيانات المصنفة حسب الجندر واستخدامها ونشرها، لدعم تطوير السياسات استناداً إلى معطيات واقعية من شأنها أن تضع موضع التنفيذ الأنظمةَ المالية التي تراعي المساواة الجندرية؛

19. *تدعو* البرلمانات والحكومات والجهات الدولية الفاعلة إلى مضاعفة الجهود للحد من الفجوة الرقمية بين البلدان فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصال واسع النطاق، وذلك في سبيل تسهيل الإشراك المالي؛

20. *تدعو* إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتحسين الإشراك المالي، لا سيما من خلال تطوير منتجات جديدة مصممة على وجه الخصوص لاحتياجات الفئات المستبعدة من الناحية المالية، لدعم الانتقال إلى المدفوعات الرقمية، لتصميم برامج التعليم المالي واعتماد أطرٍ قوية لحماية العملاء، وذلك بالتزامن مع المكافحة ضد التمييز الجندري؛

21. *تدعو* البرلمانات لتشجيع اعتماد السياسات والأطر التنظيمية التي تراعي الجندر، والتي تعزز الإشراك المالي وتلحظ توفير حماية فعالة للعملاء من تهديداتٍ من قبيل الاحتيال، الجرائم الإلكترونية، الإفراط في المديونية والممارسات التجارية غير النزيهة؛

22. *تدعو* البرلمانات لخلق بيئة مؤاتية للمرأة للمشاركة الفعالة في المشاورات السياسية وصنع القرار فيما يتعلق بالإشراك المالي؛

23. *تنصح* الحكومات، البرلمانات، القطاع الخاص والمجتمع المدني بتحمل المسؤولية من أجل تأييد الدفاع عن الإشراك المالي للمرأة بوصفها محركا للتنمية؛

سياسات الهجرة الأكثر تشدداً في جميع أنحاء العالم

وخطر انتهاكات حقوق الإنسان

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد المكسيك

لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية.....256 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....603

الأصوات السلبية.....346 أغلبية الثلثين.....402

امتناع عن التصويت.....515

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانسان	غياب			جورجيا	غياب			بولندا		15	
ألبانيا	غياب			ألمانيا		19		البرتغال			13
الجزائر			15	غانا	غياب			قطر		8	
أندورا			10	غينيا	8	5		جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا			14	غيانا	غياب			رومانيا			14
الأرجنتين	غياب			هنغاريا	10		3	الاتحاد الروسي	5	10	5
النمسا		6	6	أيسلندا	غياب			رواندا		12	
البحرين		11		الهند	غياب			ساموا	غياب		
بنغلادش	20			اندونيسيا	غياب			سان مارينو	5		5
روسيا البيضاء	غياب			إيران	10		8	ساو تومي وبرينسيبي			10
بلجيكا		13		العراق	غياب			المملكة العربية السعودية		14	

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

15 أيار/ مايو 2017

بوتان			10	إيرلندا	8		3	السنغال	غياب		
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)	12			إيطاليا			17	سيشيل	غياب		
بوتسوانا			11	اليابان			20	سنغافورة	غياب		
البرازيل	10			الأردن		12		جنوب إفريقيا			17
بوركينا فاسو			13	كينيا		15		جنوب السودان		10	
بوروندي			12	الكويت		11		أسبانيا	15		
كابو فيردي			10	ج. لاو الديمقراطية الشعبية	غياب			سيرلانكا	غياب		
كمبوديا	غياب			لاتفيا		11		السودان	غياب		
الكاميرون			13	لبنان		11		سورينام			10
كندا		15		ليسوتو			11	سوازيلاند	11		
جمهورية افريقيا الوسطى	غياب			لوكسمبورغ	غياب			السويد		12	
تشاد	غياب			مدغشقر			10	سويسرا		12	
تشيلي	غياب			مالاوي	غياب			تايلاند			18
الصين	10		13	ماليزيا		14		تيمور الشرقية	11		
جزر القمر			10	مالديف	غياب			تركيا			18
كوبا	13			مالي	13			توفالو			10
قبرص	غياب			مالطا	غياب			أوغندا			15
جمهورية التشيك			13	موريشيوس			11	أوكرانيا			17
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	12			المكسيك	20			الإمارات العربية المتحدة			10
ج. الكونغو الديمقراطية			17	موناكو	10			المملكة المتحدة	18		

الدنمارك	غياب			منغوليا	5	4	1	جمهورية تنزانيا المتحدة		15	
جيبوتي	غياب			المغرب		15		الأرغواي	غياب		
جمهورية الدومينيكان			10	ناميبيا			11	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	15		
مصر		10		نبال	غياب			فيتنام	11		8
السلفادور	غياب			هولندا		13		زامبيا			13
استونيا		11		النيجر			13	زيمبابوي	13		
أثيوبيا	غياب			نيجيريا			20				
فيجي	غياب			النروج	غياب						
فلندا		10		عمان		11					
فرنسا		18		فلسطين		11					
الغابون			11	بنما	غياب						
				الفلبين	غياب						

حاشـية: لا تشـمل هذه القائمة الوفود الحاضـرة في الدورة التي لم يكن لها الحق في التصـويت عملاً بأحكام المادة 5.2 من النظام الأساسي.

إضفاء الشرعية على المستوطنات بموجب قانون التنظيم لإسرائيلي:

انتهاك للقانون الدولي

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد فلسطين،

باسم المجموعة العربية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية.....459 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....652

الأصوات السلبية.....193 أغلبية الثلثين.....435

امتناع عن التصويت.....466

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانسان	غياب			جورجيا	غياب			بولندا			15
ألبانيا	غياب			ألمانيا		19		البرتغال			13
الجزائر	15			غانا	غياب			قطر	8		
أندورا			10	غينيا	8	5		جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا			14	غيانا	غياب			رومانيا			14
الأرجنتين	غياب			هنغاريا			13	الاتحاد الروسي	11	5	4
النمسا		6	6	أيسلندا	غياب			رواندا		12	
البحرين	11			الهند	غياب			ساموا	غياب		
بنغلادش	20			اندونيسيا	غياب			سان مارينو	7		3
روسيا البيضاء	غياب			إيران	18			ساو تومي وبرينسيبي			10

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

15 أيار/ مايو 2017

بلجيكا		13		العراق	غياب			المملكة العربية السعودية	14		
بوتان			10	إيرلندا	9		2	السنغال	غياب		
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)	9		3	إيطاليا	9		8	سيشيل	غياب		
بوتسوانا			11	اليابان			20	سنغافورة	غياب		
البرازيل	10			الأردن	12			جنوب إفريقيا	17		
بوركينا فاسو	10		3	كينيا			15	جنوب السودان	10		
بوروندي			12	الكويت	11			أسبانيا			15
كابو فيردي			10	ج. لاو الديمقراطية الشعبية	غياب			سيرلانكا	غياب		
كمبوديا	غياب			لاتفيا		11		السودان	غياب		
الكاميرون			13	لبنان	11			سورينام	5		5
كندا		15		ليسوتو			11	سوازيلاند		11	
جمهورية افريقيا الوسطى	غياب			لوكسمبورغ	غياب			السويد		12	
تشاد	غياب			مدغشقر			10	سويسرا		8	4
تشيلي	غياب			مالاوي	غياب			تايلاند			18
الصين	23			ماليزيا	14			تيمور الشرقية			11
جزر القمر	10			مالديف	غياب			تركيا	18		
كوبا	13			مالي	13			توفالو			10
قبرص	غياب			مالطا	غياب			أوغندا			15
جمهورية التشيك			13	موريشيوس			11	أوكرانيا			11
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	12			المكسيك		12	8	الإمارات العربية المتحدة	10		

ج. الكونغو الديمقراطية			17	موناكو			10	المملكة المتحدة	18	
الدنمارك	غياب			منغوليا			10	جمهورية تنزانيا المتحدة	15	
جيبوتي	غياب			المغرب	15			الأرغواي	غياب	
جمهورية الدومينيكان	10			ناميبيا	11			فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	15	
مصر	10			نبال	غياب			فيتنام	11	8
السلفادور	غياب			هولندا		13		زامبيا		13
استونيا		11		النيجر			13	زيمبابوي		13
أثيوبيا	غياب			نيجيريا			20			
فيجي	غياب			النروج	غياب					
فلندا		10		عمان	11					
فرنسا	6	12		فلسطين	11					
الغابون			11	بنما	غياب					
				الفلبين	غياب					

حاشـية: لا تشـمل هذه القائمة الوفود الحاضـرة في الدورة التي لم يكن لها الحق في التصـويت عملاً بأحكام المادة 5.2 من النظام الأساسي.

العمل الدولي العاجل لإنقاذ ملايين الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفود بلجيكا، كينيا، والمملكة المتحدة لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية.....932 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية.....1068

الأصوات السلبية.....136 أغلبية الثلثين.....712

امتناع عن التصويت.....50

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانسان	غياب			جورجيا	غياب			بولندا	15		
ألبانيا	غياب			ألمانيا	19			البرتغال	13		
الجزائر	15			غانا	غياب			قطر		8	
أندورا	10			غينيا	13			جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا	14			غيانا	غياب			رومانيا		14	
الأرجنتين	غياب			هنغاريا	13			الاتحاد الروسي	15		5
النمسا	12			أيسلندا	غياب			رواندا	12		
البحرين		11		الهند	غياب			ساموا	غياب		
بنغلادش			20	اندونيسيا	غياب			سان مارينو	5		5
روسيا البيضاء	غياب			إيران	18			ساو تومي وبرينسيبي	10		

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

15 أيار/ مايو 2017

بلجيكا	13			العراق	غياب		المملكة العربية السعودية		14		
بوتان	10			إيرلندا	11		السنغال	غياب			
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)	12			إيطاليا	17		سيشيل	غياب			
بوتسوانا	11			اليابان	20		سنغافورة	غياب			
البرازيل	10			الأردن		12	جنوب إفريقيا			17	
بوركينا فاسو	13			كينيا	15		جنوب السودان			10	
بوروندي	12			الكويت		11	أسبانيا			15	
كابو فيردي	10			ج. لاو الديمقراطية الشعبية	غياب		سيرلانكا	غياب			
كمبوديا	غياب			لاتفيا	11		السودان	غياب			
الكاميرون	13			لبنان		11	سورينام			10	
كندا	15			ليسوتو	11		سوازيلاند			11	
جمهورية افريقيا الوسطى	غياب			لوكسمبورغ	غياب		السويد			12	
تشاد	غياب			مدغشقر	10		سويسرا			12	
تشيلي	غياب			مالاوي	غياب		تايلاند			18	
الصين	23			ماليزيا	14		تيمور الشرقية			9	2
جزر القمر			10	مالديف	غياب		تركيا			18	
كوبا	13			مالي	13		توفالو			10	
قبرص	غياب			مالطا	غياب		أوغندا			15	
جمهورية التشيك	13			موريشيوس	11		أوكرانيا			17	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	12			المكسيك		12	8 الإمارات العربية المتحدة		10		

ج. الكونغو الديمقراطية	17			موناكو	10			المملكة المتحدة	18		
الدنمارك	غياب			منغوليا	10			جمهورية تنزانيا المتحدة	15		
جيبوتي	غياب			المغرب		15		الأرغواي	غياب		
جمهورية الدومينيكان	10			ناميبيا	11			فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	15		
مصر		10		نبال	غياب			فيتنام	19		
السلفادور	غياب			هولندا	13			زامبيا	13		
استونيا	11			النيجر	13			زيمبابوي	13		
أثيوبيا	غياب			نيجيريا	20						
فيجي	غياب			النروج	غياب						
فلندا	10			عمان		11					
فرنسا	18			فلسطين		11					
الغابون	11			بنما	غياب						
				الفلبين	غياب						

حاشـية: لا تشـمل هذه القائمة الوفود الحاضـرة في الدورة التي لم يكن لها الحق في التصـويت عملاً بأحكام المادة 5.2 من النظام الأساسي.

العمل الدولي العاجل لإنقاذ ملايين الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن

القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة 136 للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء [4]
(دكا، 4 نيسان / أبريل 2017)

إن الجمعية 136 للاتحاد البرلماني الدولي

إذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في شرق أفريقيا، القرن الأفريقي، نيجيريا، واليمن، حيث يواجه الملايين من البشر التهديد الحقيقي المتمثل في المجاعة بسبب الجوع والجفاف، والظروف الصعبة لانعدام الأمن الغذائي،

وإذ تدرك أن بعض هذه الدول تواجه الجفاف للسنة الثالثة على التوالي والذي يسبب العطش والجوع، ويهلك الثروة الحيوانية، ويدمر سبل العيش، وينشر الأمراض ويؤدي إلى تحركات سكانية واسعة النطاق،

وإذ تلاحظ كذلك أن إثيوبيا وكينيا هما من بين أكبر 10 بلدان في العالم مضيفة للاجئين، وأن اللاجئين معرضون بشكل خاص للأزمة الراهنة،

وإذ تعرب عن تقديرها لنداء الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات دولية عاجلة لمعالجة الحالة التي تؤثر على أكثر من 20 مليون نسمة، وإذ تسلم بأن أجزاء أخرى من أفريقيا تواجه انعدام الأمن الغذائي والجفاف،

وإذ تضع في اعتبارها الدعوة إلى العمل العالمي المتضافر الذي صدر خلال تقرير قُدم إلى مجلس الأمن من قبل وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ستيفن أوبراين، في 10 آذار / مارس 2017 بعد زيارة البلدان التي تواجه المجاعة أو المعرضة لخطر المجاعة، عقب نداء سابق لاتخاذ إجراءات حاسمة وجهه الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في 22 شباط / فبراير 2017،

وإذ يثير جزعها العميق أن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لاحظ منذ بداية عام 2017، أن المجتمع الدولي "يواجه أكبر أزمة إنسانية منذ إنشاء الأمم المتحدة"، وإذ تدرك تماماً أن الآثار الكارثية للنزاع العنيف في خلق المجاعة ينبغي أن تثير قلقاً عالمياً، ليس بالنسبة إلى البلدان المتأثرة مباشرة فقط،

---

4 أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرتين 5 و 6 من الديباجة، والفقرتين 6 و 11 من المنطوق

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء بطء استجابة المجتمع الدولي في معالجة الحالة الإنسانية في البلدان المتأثرة بالمجاعة والجفاف، من حيث تعبئة الموارد لتقديم المعونة الغوثية وغيرها من أشكال المساعدة للسكان والشعوب المتضررة،

وإذ تعترف أن عدم سقوط الأمطار والظواهر الجوية المتغيرة الناجمة إلى حد كبير عن الاحترار العالمي قد أسهمت في الجفاف الذي حدث في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية الحق في الغذاء، الذي يشمله ضمناً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، وأنه لا يمكن التمتع بالحق في الحياة والحق في الصحة إلا إذا كان الحق في الغذاء، بما في ذلك الحصول على المياه النظيفة، مضموناً،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزامات التي قطعها قادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2015 بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بما في ذلك بوجه خاص الهدف رقم /2/ المتعلق بالقضاء على الجوع والهدف رقم /6/ المتعلق بالمياه النظيفة والمرافق الصحية،

وإذ ترحب بالتدابير المتخذة والجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتضررة من المجاعة والجفاف، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية للتخفيف من المجاعة ومكافحتها في عدة مناطق من شرق أفريقيا، والقرن الأفريقي ونيجيريا،

وبموجب التزامات الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة في إعلان هانوي (2015) للنهوض بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 لضمان قيام البرلمانات بمساءلة الحكومات على تحويل الكلمات إلى إجراءات من خلال تنفيذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الأهداف وشمولية الجميع،

وإذ تدرك أنه لا يمكن تفادي المجاعة التي لم يسبق لها مثيل، والكارثة الإنسانية التي تلوح في الأفق والتي تواجه أجزاء كثيرة من أفريقيا واليمن إلا من خلال إجراءات دولية متضافرة،

1. تناشد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات فورية لدعم الهيئات الإنسانية العالمية المناسبة في اتخاذ خطوات عاجلة تعالج أزمة المجاعة الحالية التي تؤثر على الملايين من الناس في شرق أفريقيا، والقرن الأفريقي، ونيجيريا، واليمن، بما في ذلك ضمان تكرس الموارد البشرية والمالية الكافية لهذا الجهد؛

2. تدعو الأمم المتحدة إلى الالتزام بالموارد اللازمة لتقديم الدعم الإنساني والإغاثة التغذوية للمناطق المتضررة بشدة في أجزاء من أفريقيا واليمن، فضلاً عن المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل؛

3. تدعو أيضاً أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين لم يفعلوا ذلك بعد إلى ممارسة نفوذهم، حسب الاقتضاء، على حكوماتهم حتى تلتزم الأخيرة بتمويل مساهمات المعونة الإنسانية الطوعية لمعالجة هذه الأزمة؛

4. تدعو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى تشجيع حكوماتهم على المساهمة في الحملة الدولية الواسعة النطاق التي تطلّع بها الأمم المتحدة لجمع الأموال من أجل تمويل مكافحة المجاعة؛ وأن أحد إمكانيات جمع هذه الأموال هو عن طريق الوسائل الطوعية، هو باستخدام نموذج التمويل المتبع من قبل المرفق الدولي لشراء الأدوية UNITAID؛

5. تهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا التركيز على الفئات الأكثر تعرضاً لظروف الجفاف والمجاعة الحالية، لا سيما النساء والأطفال والمسنين؛

6. تحثّ أيضا مديرية المرأة، والشؤون الجندرية والتنمية التابعة للاتحاد الأفريقي، ومنظمة المرأة الأفريقية (PAWO)، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على دعم السكان المتضررين، لا سيما النساء والأطفال، في إعادة بناء سبل عيشهم وفرص عملهم وتعزيز قدرتهم على رعاية أسرهم، لتمكينهم من استعادة صحتهم؛

7. تحثّ أيضا المجتمع العالمي على مساعدة البلدان المتضررة على وضع آليات وطنية شاملة ومرنة، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للمجاعة والجفاف؛

8. تحثّ كذلك المجتمع العالمي على تكثيف أنشطة التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معها، الرامية إلى الحد من الاحترار العالمي والاستثمار في التدابير التي تدعم البلدان الضعيفة في التصدي لتغير المناخ؛

9. تدعو الحكومات على وجه الخصوص إلى اتخاذ إجراءات مناسبة وفورية لإنهاء الصراع والاقتتال وإزالة أي شيء يعيق وصول المساعدات الإنسانية في أجزاء من أفريقيا واليمن؛

10. تحثّ السلطات الوطنية على ضمان سلامة موظفي وأنشطة المنظمات الإنسانية، فضلاً عن الهياكل الأساسية للرعاية الصحية العاملة وموظفي الرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بالمجاعة والجفاف، وخاصة إذا كانت تتأثر أيضاً بالصراع؛
11. تحثّ أيضا الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأمانة الاتحاد البرلماني الدولي على دعم البلدان في تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، بما في ذلك إيلاء اهتمام وثيق لسيادة القانون؛
12. تؤكد من جديد، وعلاوة على هذه الدعوة، على اتخاذ إجراء عالمي فوري لمعالجة أزمة المجاعة والجفاف الحالية، وأن الوصول إلى الغذاء والماء هو حق أساسي من حقوق الإنسان؛ لا يجوز أبداً استخدام المجاعة كسلاح من أسلحة الحرب، وينبغي تقديم أولئك الذين يستخدمونها بهذه الطريقة إلى العدالة؛
13. تدعو البرلمانيين الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعطاء الأولوية للتشريعات التي تعزز الأمن الغذائي والتدابير المناسبة للتخفيف من المجاعة والجفاف.

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أحيطت بها علماً الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

مناقشة تفاعلية حول تشارك خبراتنا المتنوعة: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية

جرت المناقشة يوم الاثنين 3 نيسان / أبريل برئاسة رئيسة اللجنة السيدة ب. تشيريليتسو (بوتسوانا). وقدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمقررين الثلاثة للقرار وهم: السيدة س. ديف (الهند)، السيد ن.شريفر (هولندا)، والسيد إ. أوماخانوف (الاتحاد الروسي). وأشار المقررون إلى بعض النقاط الأساسية الواردة في الإعلان العالمي. فالديمقراطية هي مجموعة من المبادئ وشكل من أشكال الحكم. ومدى قدرة الناس على ممارسة حقوقهم الإنسانية، مثل حرية التعبير وحرية التجمع، يمثل علامة بارزة للديمقراطية. فالديمقراطية أساسية للتقدم وتؤدي إلى مجتمعات أكثر سعادة وأكثر انفتاحاً. وتميل المجتمعات غير الديمقراطية إلى تهيئة الظروف التي تتآكل فيها حقوق الإنسان، حيث يتعرض الناس للضغط لكي يظلوا صامتين وحيث يمكن للفساد أن ينتشر.

وكانت مسألة حقوق الأقليات جزءاً بارزاً من المناقشة. وقد أكد جميع الذين تحدثوا على الطابع العالمي للمبادئ الأساسية للديمقراطية. كما وجه المشاركون الانتباه أيضاً إلى الخصائص الوطنية والعرقية والدينية لكل بلد، ما يعني أنه لا يمكن أبداً أن يكون هناك شكل واحد من أشكال الديمقراطية لوحده. ومن الضروري إيلاء اهتمام دائم لحقوق الناس. وظل ثلث سكان العالم يعيشون في ظروف من مستويات التنمية البشرية المنخفضة. وأغلب الفئات المهمشة، بما في ذلك مجموعات مثل النساء والفتيات، والناس الذين يعيشون في المناطق الريفية، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، كثيراً ما يكون لهم سلطة تفاوضية محدودة للتأثير على المؤسسات.

وأثار المندوبون عدداً من المسائل ذات الأهمية العامة أو الخاصة للمناقشة بشأن حالة الديمقراطية في بلدانهم وفي العالم. وشدد ممثلا قبرص وزامبيا على ضرورة تطوير ثقافة تشاركية وأهمية تثقيف الشباب بقيم الديمقراطية. ودعا ممثل الأردن المواطنين إلى أن يكونوا نشطين وسلط الضوء على قانون البلد بشأن اللامركزية كوسيلة لتطوير ديمقراطية "من القاعدة إلى القمة".

وأشار ممثل آيسلندا إلى أن لدى الناس وسائل محدودة للتأثير على الحكومة بين الانتخابات ودعا إلى أشكال جديدة من المشاركة من شأنها أن تسمح للناس بالتعبير عمّن يريدون أن يكونوا. وبينما يلاحظ أن وسائل الإعلام الاجتماعية يمكن أن تساعد على إعطاء الأفراد صوتا، فإن العديد من الممثلين حذروا من مخاطر الاعتماد على المشاعر عند اتخاذ القرارات. ويمكن أن يوفر استطلاع الرأي العام رؤى قيّمة، ولكن هناك حاجة إلى أساليب أكثر موثوقية لضمان دقة استطلاعات الرأي.

وأشار ممثل جنوب أفريقيا إلى أنه مطلوب من القادة المنتخبين احترام الحدود الزمنية لفترة ولايتهم الدستورية، ودعا إلى وجود نظم قوية للشفافية والمساءلة. وأبلغ ممثل الإمارات العربية المتحدة اللجنة بأن الإمارات أنشأت وزارة للتسامح والسعادة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان إتاحة الفرصة للجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية. وأشار ممثل سيرلانكا إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتضمن صراحة مبادئ الديمقراطية في الهدف 16 (السلام، العدالة، والمؤسسات القوية) التي تؤكد أهمية الديمقراطية في التنمية.

وفي الختام، أشار المقررون إلى أن الديمقراطية عملية لم تطبق بشكل كامل قط. وأن الطريق إلى الديمقراطية ليس سهلاً، ويتطلب التزاماً دائماً بالعمل مع الشعب. وقد أظهرت مداخلات الممثلين "عالماً رائعاً من التنوع والتعدد" في ممارسة الديمقراطية والقضايا التي يواجهها كل بلد. وفي الوقت نفسه، كان هناك اتفاق قوي على عالمية مبادئ الديمقراطية، على النحو المبين في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية.

تقرير عن مناقشة العمل الآن للمراهقين: دور البرلمانيين في تعزيز صحة المراهقين ورفاههم.

في يوم الثلاثاء 4 نيسان / أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن *العمل الآن للمراهقين: دور البرلمانيين في تعزيز صحة المراهقين ورفاههم*. وتولى رئاسة الجلسة السيدة ب. تشيرليتسو (بوتسوانا)، وتولت المناقشة السيدة هـ. فوستاد، المديرة التنفيذية للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل. وشارك في حلقة المناقشة كل من الدكتور ف. شاندرا – مولي (منظمة الصحة العالمية)، السيدة م. فيروز (تنمية لا تهدأ – نيبال)،

والسـيد سـيبهورو (رواندا)، والسـيدة س. خان (برنامج الأمم المتحدة المشـترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS)- بنغلادش).

والأسـباب الرئيسـية للوفاة بين المراهقين في جميع أنحاء العالم هي الإصـابات الناجمة عن حوادث المرور، الانتحار، الإجهاض غير المأمون، والأمومة المبكرة. غير أن مئات الملايين آخرين عانوا من عواقب صـحية طويلة الأجل نتيجة للعادات الضارة التي نشأت خلال مرحلة المراهقة، بما في ذلك استخدام التبغ، الكحول، والمخدرات. وفي العديد من المجتمعات، ظلّ الحيض موضـوعاً محرماً. فالبنات لا يعرفن في بعض الأحيان إلا فترة الحيض الأولى، وقد لا يحصلن إلا على قدر محدود من المنتجات والدعم الصحي. والمراهقون ليسوا من الأولويات في الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤخراً أدمجت الأمم المتحدة احتياجاتهم المحددة في اسـتراتيجياتها الصحية العالمية.

وقد أبرزت الملاحظات التمهيدية ومداخلات المشاركين أهمية السياسات والقوانين التي تعالج صحة المراهقين ورفاههم. وأن هناك حاجة إلى خدمات صحية ميسرة للشباب يسهل الوصول إليها وإلى زيادة وعي المراهقين بحقوقهم الصحية. كما أن هناك حاجة إلى بيانات منتظمة لمساعدة الحكومات والبرلمانات على اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات. ويجب تخصيص الموازنات، ورصد نتائج السياسات عن كثب للتأكد من أنها تحقق النتائج المرجوة.

فالتشريعات ضرورية، ولكنها ليست كافية، لمعالجة القواعد والعادات الضارة. وأشارت الدكتورة شاندرا-مولي إلى أن نسبة المراهقين من الشباب الذين يعتقدون أنه من المقبول أن يضربوا زوجاتهم في ظروف معينة كانت عملياً هي نفسها في الأجيال الأكبر سناً. ويتحمل البرلمانيون مسؤولية التحدث علناً حتى تتطور المواقف، ولا سيما تجاه الفتيات المراهقات.

وشارك البرلمانيون من 28 بلداً (12 منهم من النساء) في العديد من الأمثلة على المبادرات الرامية إلى تعزيز صـحة المراهقين ورفاههم. وأشـار ممثلون من بلدان كثيرة، لا سـيما في إفريقيا، إلى أن نسـبة كبيرة جداً من سكانها من الشباب، مما يزيد من أهمية ضمان رفاههم.

وكان برلمان رواندا يعمل على زيادة الوعي لسنوات عديدة بشأن المسائل التي طرحت خلال المناقشة، بما في ذلك ضمان أن الصحة الجنسية والإنجابية جزء من المناهج المدرسية. وأشار ممثل بوتسوانا إلى أن قانون الطفل ينص على مجموعة من تدابير الحماية للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة. وبموجب القانون الجنائي

للبلد، الذي تستخدمه الشرطة على نطاق واسع، فإن السن الجنائية للمسؤولية هي 14. ويجب مواءمة القوانين، ورفع الوعي على جميع مستويات الحكومة.

وأشار ممثل إيطاليا إلى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمراهقين من المهاجرين أو اللاجئين. وقال ممثل جنوب أفريقيا إن ذلك البلد يوفر التعليم المجاني للجميع ويزيد من عدد المراكز الشاملة لمساعدة ضحايا العنف القائم عن النوع الجندري. وأشار ممثل كينيا إلى ضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات لتحسين صحة المراهقين ورفاههم. وينبغي أن تكون قطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل تعمل كجسم واحد. وذكر ممثل السويد أن الاستثمارات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية أسفرت عن مكاسب اجتماعية واقتصادية كبيرة. وشارك ممثل كوبا حالة ناجحة في الكفاح من أجل إنهاء حالات الحمل المبكر التي تشمل إدخال التربية الجنسية والإنجابية في المدارس.

وفي الختام، على الرغم من إحراز بعض التقدم ووجود عدد من المبادرات الجيدة، كان بإمكان البرلمانات والبرلمانيين أن يفعلوا الكثير لتحسين صحة المراهقين ورفاههم. وكان اتخاذ القوانين وتخصيص الموازنات ورصد حالة صحة المراهقين ورفاههم خطوات ضرورية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يدعو البرلمانيون إلى تغيير المعايير الاجتماعية التي لا تزال تعوق التنمية الصحية للفتيان والفتيات الشباب.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحيطت به علماً الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

افتتح الرئيس السيد أ.فسان (السويد) الاجتماع. وتم تأكيد أعضاء المكتب الثلاثة الجدد وهم: السيد أ. تومي (المغرب)، السيدة ك. كريكسيل (الأرجنتين)، والسيد س. غافريلوف (الاتحاد الروسي). وقدم السيد تومي نفسه. ثم دعا السيد أفسان رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد ص. شودري، إلى الإدلاء ببعض الملاحظات بشأن دور البرلمانات في ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو الموضوع الرئيس للدورة.

وقدم السيد شودري السياق الأوسع للمناقشة، الذي نبع من شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وقد تعززت هذه الشراكة في العام الماضي نتيجة لاتفاق تعاون جديد بين المنظمتين، فضلاً عن قرار للجمعية العامة بشأن *التفاعل بين: الأمم المتحدة، البرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي*. وأشار السيد شودري إلى أن السنة الأولى من أهداف التنمية المستدامة قد انقضت بالفعل وأن النواب بحاجة إلى التحرك بسرعة إلى العمل.

شرع السيد أفسان في فتح المناقشة العامة التي تتألف من جلستين.

الجلسة الأولى:

شارك المشاركون التالية أسماؤهم في الدورة الأولى بشأن المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة استعداداً لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017: السيد س. موكرجي، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلادش، السيد ف.رابي، نائب رئيس البرلمان (بنغلادش)، والسيدة ج.لوفيني، رئيسة برلمان (فيجي). وساهم بملاحظاتهم كل من: السيدة ب. تورسني والسيد أ. موتر (أمانة الاتحاد البرلماني الدولي).

وسلط النقاش الضوء على عملية الاستعراض العالمي لأهداف التنمية المستدامة التي تم الاطلاع بها من خلال الدورة السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز / يوليه. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي على المساعدة في إعداد البرلمانات لتقديم مدخلات في تلك العملية وبناء قدراتها على تعميم أهداف التنمية المستدامة في

عملها. وقد صممت **مجموعة أدوات التقييم الذاتي** التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمانيين لمساعدة البرلمانات على استعراض هياكلها وعملياتها الداخلية للتأكد من أنها ملائمة للغرض من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد قدم الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات **قراراً نموذجياً** يسلط الضوء على الخطوات الرئيسية التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لإضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة، مثل مطالبة الحكومة بوضع خطة وطنية لأهداف التنمية المستدامة وتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن تنفيذها. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي على إشراك البرلمانات في **الاستعراضات الوطنية الطوعية** (VNRs) التي تقدمها البلدان إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام. وفي عام 2017، سيقدم أربعة وأربعون بلداً تقارير إعن الاستعرضات الوطنية الطوعية (VNRs) وقد وجه الاتحاد البرلماني الدولي انتباه برلمانات تلك البلدان إلى تلك العملية. وشجعها على المساهمة في الاستعرضات الوطنية الطوعية (VNRs) وتقديم تقرير عنها إلى المنظمة من خلال استبيان بحلول حزيران / يونيه 2017.

وقدمت بنغلادش، البلد المضيف، دراسة حالة جيدة عن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال إشراك البرلمان. وكما أبرز السيد رابي والسيد موكرجي، اتخذت الحكومة بالفعل عدة خطوات هامة: فقد تم تعيين منسق خاص لأهداف التنمية المستدامة في مكتب رئيس الوزراء، وأنشأت مديرية داخل الخدمة المدنية تدعم العمل في جميع مجالات السياسات، وهناك خطة قيد الإعداد لأهداف التنمية المستدامة، ويجري إجراء تقدير تفصيلي لتكاليف أهداف التنمية المستدامة، وتم تعديل خطة التنمية الخمسية الحالية (التي أنشئت قبل أهداف التنمية المستدامة) لاستيعاب جدول أعمال التنمية الجديد قبل الخطة المقبلة، ستعكس بالكامل أهداف التنمية المستدامة.

ويجري اتخاذ خطوات مماثلة في برلمان بنغلادش: تم إسناد مجموعات أهداف التنمية المستدامة إلى لجان مواضيعية محددة لضمان المتابعة المنتظمة؛ كان من المتوقع طرح اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة، مستوحى من نموذج الاتحاد البرلماني الدولي، في مايو / أيار. وشمل الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمان العمل على توفير قدرات بحثية إضافية لمكتب الميزانية، ودعم مشاريع القوانين، والمساعدة على تعزيز الحوار بين أعضاء البرلمان ومنتخبيهم.

ونوقشت في أثناء الاجتماع أمثلة أخرى على المشاركة البرلمانية في أهداف التنمية المستدامة. وكما لاحظت السيدة لوفيني، فإن بعثة تقييم احتياجات الاتحاد البرلماني الدولي في العام الماضي إلى برلمانها قدمت اقتراحات مفيدة كثيرة. وشملت الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن ما يلي: تنظيم مناقشات منتظمة للمتحدثين مفتوحة لجميع المواطنين، وتزويد جميع النواب بمذكرات تتضمن صفحاتها مختلف أهداف التنمية المستدامة كتذكير مستمر. وقد اعتمد برلمان الصين خطة وطنية جديدة تعكس أهداف التنمية المستدامة وتم تنظم ندوات للبرلمانيين. وسيجري برلمان تايلاند قريباً تقييماً باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيكفل استعراض خطة وطنية جديدة مدتها 20 عاماً تستكملها الحكومة. وقد أنشأ برلمان زمبابوي لجنتين: لجنة "مواضيعية" للرقابة على الإدارات الحكومية ولجنة أخرى تضم رؤساء جميع اللجان الدائمة التي توفر تنسيق السياسات داخل البرلمان. وفي السويد، درس البرلمان أهداف التنمية المستدامة وخلص إلى أن السياسات وأدوات التنفيذ الحالية تتماشى بالفعل مع الخطة الجديدة، وأنه لا يلزم سوى عدد قليل من التعديلات لتحقيق جميع الأهداف بحلول عام 2030.

وبوجه عام، شدد النقاش على الدور القوي الذي يتعين على البرلمانات القيام به لبناء الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة مع ضمان "إضفاء الطابع المحلي" على هذا الإطار العالمي وفقاً للسياق الخاص بكل بلد. وشُجعت البرلمانات على إقناع الحكومات بإصدار تقارير مرحلية منتظمة عن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ولوحظ أن التمويل سيكون عاملاً أساسيا لنجاح أهداف التنمية المستدامة وأنه يجب على البرلمانات أن تعمل على ضمان موارد كافية من خلال عملية الموازنة، بما في ذلك عن طريق تحويل النفقات العسكرية نحو التنمية.

الجلسة الثانية:

ركز الفريق الثاني على الموضوع الرئيس للاجتماع السياسي الرفيع المستوى لعام 2017، *القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير*. وشارك في الاجتماع السيد ن. كومار، رئيس قسم التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (ESCAP)، والسيدة س. هنتر، الممثلة القطرية للأمم المتحدة للمرأة، السيد س. كينغا رئيس البرلمان (بوتان)، والسيدة س. روث، نائبة رئيس البرلمان (ألمانيا)، والسيدة ب. سامباتيسيري، عضو برلمان (تايلاند).

وكما بينت تجربة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل واف، يمكن التغلب على الفقر. وقد ساعد النمو السريع خلال العقود الأخيرة في الحد من الفقر بشكل كبير. بيدَ أن نحو 400 مليون شخص في المنطقة ما زالوا يعيشون في الفقر. وإن تزايد عدم المساواة، ضعف الحماية الاجتماعية، انعدام فرص الحصول على التعليم

والرعاية الصحية، وتزايد الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية هي تحديات لا تزال بحاجة إلى معالجة. وويعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة، المهاجرون، والنساء من بين الفئات التي يرجح أن تكون فقيرة أو معرضة لخطر الفقر.

وتمثل السياسات التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً عنصراً أساسياً في القضاء على الفقر. والتمييز، وهو الدافع الرئيس للفقر بين النساء، لم يكن واضحاً بشكل دائم، خاصة عندما يحدث بين أفراد الاسرة الواحدة. فعلى سبيل المثال، كانت الفتيات من الأسر الفقيرة وبصفة أساسية ممن تم تزويجهنّ وهن صغار السن (دون سن 18 عاماً)، ما أدى إلى التضحية بتعليمهن وآفاقهن المهنية. وقد يبدو أن الأسر التي ترأسها إمرأة تكسب أكثر من تلك التي يرأسها رجل، ولكنها في الواقع تظل أكثر ضعفاً بسبب نقص الأصول التي يمكن أن تنخفض في حالة البطالة أو المرض.

وكان التمييز مسؤولاً عن انخفاض الأجور وغيرها من الأسباب الهامة لفقر المرأة خارج العائلة. أما العاملات في المنازل، اللواتي هنّ في الغالب من الإناث، فيفتقرن إلى الحماية الأساسية لأنهنّ استبعدن بشكل منهجي من قوانين العمل. ويجب أن تستهدف السياسة العامة النساء الأكثر ضعفاً. ولا يمكن تصميم هذه السياسات وتنفيذها إلا إذا بذل البرلمانيون جهداً خاصاً للوصول إلى الفئات المتضررة، والتماس مدخلاتهم وضمان أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات.

ونوقشت مسألة ما إذا كان الحد من الفقر يتوقف حصراً على النمو الاقتصادي أم لا. وقد طرح السيد كينغا هذه القضية على نهج مختلف يقوم على السعي إلى تحقيق السعادة بوصفه الهدف الرئيس للسياسة العامة. وأشار إلى أن نجاح جميع السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية يقاس في بوتان بمؤشر السعادة الوطنية الإجمالي (GNH)، مقارنة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي التقليدي (GDP)، والذي يقيس فقط قيمة السلع، الخدمات المتبادلة. ويتألف مؤشر السعادة الوطنية الإجمالي (GNH) من خمسة عناصر لرفاهية الإنسان: المادية، الروحية، العاطفية، الثقافية، والبيئية. ومن خلال تطبيق نهج الصحة الجنسية والإنجابية، انخفض الفقر في بوتان من 23 بالمائة في عام 2007 إلى 12 بالمائة في عام 2012، وكان من المتوقع حدوث تخفيض آخر بنسبة 5 بالمائة بحلول عام 2018. وكان مفتاح تحقيق السعادة الوطنية الإجمالية (GNH) هو العمل المؤسسي. فقد قام البرلمان ببساطة بإعادة تصميم جميع متطلبات تقديم التقارير واللجان البرلمانية بأكملها لتعكس عناصر السعادة الوطنية الإجمالية (GNH).

وتعتمد تجربة تايلاند في مجال الحد من الفقر على نهج مبتكر آخر، وهو ما يسمى بـــــــ "فلسفة اقتصاد الكفاية". وفي حين أن هذا النهج لا ينكر أهمية النمو الاقتصادي، إلا أنه يؤكد فضائل الاعتدال والانسجام مع الطبيعة. وقد أدى هذا النهج، الذي طبق على الزراعة، إلى تحويل الأراضـــي من المزارع الأحادية الكثيفة الموارد إلى الأساليب العضوية القائمة على تناوب المحاصيل والمدخلات الطبيعية، ما أدى إلى خفض معدلات الفقر في المناطق الريفية في تايلاند.

وعلى الرغم من أن الفقر قد لا يكون واضحاً في البلدان المتقدمة كما هو الحال في البلدان النامية، فإنه ينبغي على البلدان المتقدمة أيضاً أن تلتزم، في إطار أهداف التنمية المستدامة، برعاية الفقراء. وقالت السيدة روث إن على البلدان المتقدمة مثل بلدها أن تتحمل المسؤولية عن محنة الفقراء في البلدان النامية. وأشارت إلى أن الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة تضر بسبل العيش في البلدان المتقدمة، وأن مبيعات الأسلحة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تمكّن الصراعات العنيفة وتسبب أضراراً لا توصف في آفاق التنمية. وهناك حاجة إلى إعادة التفكير الجذري في السياسات التجارية والاقتصادية العالمية لإعطاء البلدان النامية فرصة حقيقية للنجاح في مواجهة الفقر.

كما سلط النقاش الضوء على أهمية تقديم جميع مقترحات السياسة التي طرحتها الحكومة أمام البرلمان لاختبار أهداف التنمية المستدامة. ولوحظ أن العديد من تدخلات السياسة التي عملت بشكل جيد ضد الفقر بدأت على المستوى المحلي، حيث يتوقع الناس أن تكون الوظائف والخدمات الأساسية متاحة. ولذلك قد يكون من الضروري إضفاء الطابع اللامركزي للسلطة على الحكومات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية. والأهم من ذلك، يجب على البرلمانات أن تضمن أن السياسات والموازنات تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً بشكل مباشر ووفقا لحقوق الإنسان الخاصة بها.

وحضر جلسة اللجنة 41 وفداً. وكانت الغالبية العظمى منهم من البلدان النامية، ولم يتدخل أي بلد متقدم في المناقشة. ويمكن أن يكون ذلك مؤشراً على أن أهداف التنمية المستدامة لم تكتسب بعد زخماً فيما بين البلدان المتقدمة، وهو أمر لا يتسق مع القصد الأصلي لأهداف التنمية المستدامة كجدول أعمال عالمي.

بيان اللجنة التنفيذية عن الوضع في فنزويلا

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 200
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

يؤيد الاتحاد البرلماني الدولي قلق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين بشأن القضايا المعروضة أمامها حول البرلمانيين الحاليين والسابقين من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في فنزويلا. كما يعرب عن تضامنه مع شعب فنزويلا ويؤكد من جديد التزامه بالدفاع عن المؤسسات البرلمانية أينما كانت وكلما تعرضت للاعتداء. ويدعو السلطات التنفيذية، القضائية، والتشريعية إلى أن تبقى ضمن اختصاصاتها، وبالتالي تحترم المبدأ الأساسي المتمثل في الفصل بين السلطات. وأي جهد يرمي إلى اغتصاب أو استبدال سلطات أحد فروع الدولة من طرف آخر يقوض هذا المبدأ الراسخ.

ويحثّ الاتحاد البرلماني الدولي جميع أطراف الأزمة في فنزويلا على إعطاء مكانة أفضل للحوار بوصفه الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة الراهنة وضمان العودة السريعة إلى الحياة الطبيعية لمصلحة الشعب الفنزويلي. ويكرر الاتحاد البرلماني الدولي عرضه لاستخدام مساعيه الحميدة لتعزيز الحوار بين الجانبين والتوسط في الأزمة في فنزويلا.

ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل جهود متجددة لضمان إقامة مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقلة للدولة، التي هي في صميم أي ديمقراطية حيوية ونشطة. وهو يناشد جميع الأطراف أن تضع مصالح البلد والشعب الفنزويلي قبل المصالح الحزبية.

بيان رئاسي بشأن الهجوم الأخير على برلمان باراغواي

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 200
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

يـدين الاتحـاد البرلمـاني الـدولي وبقوة الهجوم الأخير على كونغرس باراغواي الوطني. وقـد علم أنـه بعـد احتجاجات الشـوارع على مشـروع قانون مثير للجدل قد يمدد فترات الولاية الرئاسـة، اشـعل المتظاهرون النار فى المؤتمر الوطنى فى العاصمة أسنسيون ونهبوا مكاتب أعضاء البرلمان الذين يؤيدون مشروع القانون.

ومما يؤسـفه وفاة أحد المتظاهرين المعارضـين على الأقل، والإصـابات التي لحقت بآخرين، فضـلاً عن الأضـرار الجسيمة التي لحقت بمبنى البرلمان.

ويؤكد الاتحاد البرلماني الدولي من جديد أن مؤسسة البرلمان هي محفل للمناقشة السلمية، ويشجب أي هجوم على البرلمان، وهو ما يعتبره اعتداء على الديمقراطية نفسـها. فاسـتخدام العنف للتعبير عن السـخط العام لا يمكن التسـامح معه أو تبريره تحت أي ظرف من الظروف. وينبغي التعبير عن السـخط من خلال الوسـائل السلمية والقانونية فقط.

ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى عودة الهدوء من قبل المتظاهرين وضـبط النفس من جانب السـلطات من أجل الحفاظ على السلام والنظام في باراغواي. ويحثّ سلطات باراغواي على التمسك بسيادة القانون وبذل كل جهد ممكن للحفاظ على الديمقراطية التي تحققت بشـق الأنفس في باراغواي والتي كانت قائمة منذ عام 1992.

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

قائمة الأنشطة التي اطّلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة ما بين 15 أيلول / سبتمبر 2016 و15 آذار / مارس 2017

أحيطت به علماً الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

الديمقراطية وحقوق الإنسان

استمر العمل في الطبعة الثانية من **التقرير البرلماني العالمي** الرئيسي في الموعد المحدد. والتقرير يُقدّم بشكل مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ومن المتوقع نشره في سبتمبر/ أيلول من هذا العام.

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد البرلماني الدولي مشروعهما المشترك لتقديم **المساعدة إلى برلمان ميانمار**.

نظمت ندوة إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة SDGs وحقوق الإنسان للبرلمانات في منطقة المحيط الهادئ بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استضافها برلمان فيجي في الفترة من 16-18 نوفمبر/ تشرين الثاني.

في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 135 (اكتوبر/ تشرين الأول)، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية حقوق الإنسان (OHCHR) نسخة محدثة من دليل حقوق الإنسان للبرلمانيين (نشرت أصلاً في عام 2005). والكتيب يروج للوصول إلى تفاهم أفضل بين البرلمانيين حول المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان، بحيث يمكن للنواب أن يسهموا بشكل أفضل في تنفيذها بشكل كامل. وتم نشر الكتيب باللغة الإنجليزية. وستكون الإصدارات باللغتين الفرنسية والإسبانية في وقت مبكر من عام 2017.

حافظ الاتحاد البرلماني الدولي على **اتصال منتظم مع مفوضية حقوق الإنسان OHCHR**، بما في ذلك مكاتبه القطرية، من أجل تعزيز التسويات المرضية في القضايا المعروضة على لجنة الاتحاد البرلماني الدولي حول حقوق الإنسان للبرلمانيين. وفي 4 ديسمبر/كانون الأول، شارك الاتحاد في حلقة نقاش في مقر الأمم المتحدة، ***تحويل المعايير الدولية إلى واقع محلي: التنفيذ، والدعم والوقاية. عرض الاتحاد البرلماني الدولي عن حقوق الإنسان للبرلمانيين*** قدم في مقر الأمم المتحدة من 13 إلى 24 فبراير/ شباط.

في سبتمبر/ أيلول، ألقى الاتحاد البرلماني الدولي بياناً في **الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة عن معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين**. وفي وقت لاحق، قدم الاتحاد مساهمة لطرائق الحل لمؤتمر كبير سيعقد في عام 2018، والذي من المقرر أن يؤسس لميثاق عالمي جديد بشأن الهجرة. ويعترف الحل بدور البرلمانات في هذه المسألة، ويدعو رئيس الجمعية العامة إلى عقد جلسات استماع مع البرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين في الفترة التي تسبق المؤتمر.

المساواة الجندرية وتمكين الشباب

في يوم 20 سبتمبر/ أيلول، شارك رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والقى بيان في هذا الحدث رفيع المستوى، **معاً من أجل جدول أعمال 2030: الشراكة من أجل النساء والأطفال والمراهقين**.

في أكتوبر/ تشرين الأول، **اجتمع وفد برلماني رفيع المستوى برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مع لجنة سيداو CEDAW** في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وناقش الرئيس واللجنة أولويات عملها وكيفية تعزيز العمل المشترك الراهن وتعزيز دور البرلمانات في تنفيذ اتفاقية CEDAW. وفي جلسة لجنة سيداو في فبراير/ شباط، تحدث الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً عن مستوى مشاركة المرأة في البرلمانات والحكومات في البلدان قيد المراجعة، ومستوى إقحام البرلمان في عملية إعداد التقارير الحكومية.

في أكتوبر/تشرين أول ونوفمبر/تشرين ثاني، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في الكثير من الفعاليات لتعزيز المساواة الجندرية بصفته **من أنصار جنيف الدوليين للشؤون الجندرية**. وشملت هذه الفعاليات نقاش عام في مقر الأمم المتحدة نظم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. النقاش، **المرأة والسياسة: ما بعد التصويت** سبقه عرض للفيلم سوفرجت Suffragette. **وفي اليوم العالمي للمرأة (8 مارس/ آذار)**، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في الأنشطة التي نظمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف كجزء من مبادرة أبطال الجندرية الدوليين. وكان موضوع هذا العام هو **قوة الرياضة في تعزيز حقوق المرأة**.

في يومي 12 و13 من نوفمبر/ تشرين الثاني، نظم كل من: الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة للمرأة ولجنة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في البرلمان التركي، **ورشة عمل تدريبية للبرلمانيات النساء** حول القيادة والاتصالات والعلاقات الإعلامية.

وفي حفل خاص اطلق الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خارطة **طريق من أجل المساواة الموضوعية 2030** وذلك في 14 من فبراير/شباط وفي أثناء ذلك كان عدد من البرلمانيين في نيويورك لحضور جلسة الاستماع البرلمانية السنوية. وقد حضر المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

أطلق الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الامم المتحدة للمرأة النسخة الجديدة من **خارطة للنساء في السياسة** في اللجنة 61 المعنية بوضع المرأة في نيويورك. وفي 17 مارس/آذار، درس الاجتماع البرلماني في اللجنة التمكين الاقتصادي للمرأة. وعقدت ثلاثة أنشطة جانبية مع مختلف الشركاء في الامم المتحدة وذلك في 16 من مارس/اذار.

في 21-22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، شارك خمسة أعضاء من منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي في افتتاح **منتدى حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون** الذي نظمته مفوضية حقوق الإنسان OHCHR في جنيف. وناقش المنتدى قضايا تحت شعار *توسيع مساحة الديمقراطية: دور الشباب في عملية صنع القرارات العامة*. وساهم وفد البرلمانيين الشباب بتجاربهم في النقاش. وقد أطلق كلّ من: الاتحاد البرلماني الدولي في شراكة مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، ومفوضية حقوق الإنسان OHCHR، ومنتدى الشباب الأوروبي والمنظمات غير الحكومية النيجيرية NGO YIAGA. حملة **ليس صغيراً جداً لينطلق**.

في 30-31 من يناير/كانون الثاني، شارك ثلاثة من أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة 2017 **لمنتدى شباب المجلس الاقتصادي والاجتماعي**. بالإضافة إلى الدورات العادية، أجرى النواب مقابلات في المركز الإعلامي SDG وشاركوا في لقاء جانبي حول "**ليس صغيرا جدا لينطلق**"

السلام والأمن الدوليين

في نوفمبر/ تشرين الثاني عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، منصة جنيف لبناء السلام والشركاء الآخرين للمشاركة في استضافة حدثين خلال أسبوع جنيف للسلام. وقد تم تصميم هذا

الحدث لتسليط الضوء على كيفية مساهمات البرلمانات في تحقيق السلام الدائم. وكان هذا الحدث الأول من نوعه وكان عنوانه: *عندما تفشل اتفاقات السلام في تحقيق السلام الدائم: التعلم من اليمن، وأفغانستان، وسيرلانكا*. وتم بحث التحديات والفرص المتاحة في عدد من الحالات الخاصة بكل بلد. وسمي الحدث الثاني *عدم المساواة خطراً على السلام الدائم: التقاء وجهات النظر بشأن حقوق الإنسان وبناء السلام*. وضم خبراء لمناقشة تأثير عدم المساواة الاجتماعية على سلام دائم من منظور حقوق الإنسان وبناء السلام.

للمرة الأولى على الإطلاق، وقد تم الاعتراف بالبرلمانات والبرلمانيين في **قرار لمجلس الأمن** كجهات فاعلة رئيسية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. واعتمد القرار في 15 ديسمبر/كانون الاول. وكان هذا تتويجا لثلاث سنوات من العمل مع الأمم المتحدة والبرلمانات على هذه المسألة.

في 24 من يناير/كانون الثاني شارك الاتحاد البرلماني الدولي في **الحوار رفيع المستوى بشأن استدامة السلام** المنظم من قبل رئيس الجمعية العامة. وألقى ممثل الاتحاد البرلماني الدولي خطاباً وأشار أيضا في اثنين من مناقشات الطاولة المستديرة إلى أنه مطلوب من الأمم المتحدة زيادة التعاون مع البرلمانات في المجالات السياسية وليس مجرد متلقين للمساعدة التقنية. وسيمهد تقرير الحوار رفيع المستوى الطريق لمؤتمر أكبر للأمم المتحدة حول هذا الموضوع خلال الدورة الـ 72 للجمعية العامة.

من 31 يناير/كانون الثاني حتى 2 فبراير/ شباط، شارك الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم لقاء مع مجلس الشعب المصري في أسوان، مصر. وركز الاجتماع على العمل البرلماني لمكافحة الإرهاب. وناقش أعضاء البرلمان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الخليج التحديات التي تنشأ عندما يؤدي التطرف إلى الإرهاب. وحددوا الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لاستجابات فعالة، ورحبوا بمسودة خطة عمل يقودها البرلمانيون حول كيفية عمل البرلمانات لمنع الإرهاب. وأعدت الخطة لملء الثغرات في التنفيذ الحالي لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب.

تناولت دورة أكتوبر/ تشرين الأول 2016، للجنة الاتحاد البرلماني الدولي حول شؤون الأمم المتحدة، التعامل مع قضية الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي يرتكبها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ولذلك، تم مشاركة تقرير دورة اللجنة مع أعضاء **قوة عمل الأمم المتحدة الجديدة لإعادة النظر في استجابة الأمم المتحدة لمزاعم الاعتداء الجنسي**.

التنمية المستدامة

ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في عدد من المناقشات التنموية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك: **الاجتماع المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة** بشأن تغيير الاقتصاد السياسي للعولمة (7 أكتوبر/ تشرين الأول)؛ حلقة نقاش نظمها **مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب** حول الاكتفاء الاقتصادي لتايلاند (12 يناير/كانون الثاني). **والاجتماع التنسيقي الخامس عشر للهجرة الدولية** (17-16 فبراير/شباط).

في مجال الهجرة، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي مشاورات مع مكتب رئيس الجمعية العامة بشأن السبل الممكنة لإشراك البرلمانات في عملية من **أجل ميثاق عالمي لهجرة آمنة، ومنظمة ومنتظمة**، والتي ستتوج بعقد مؤتمر عالمي في سبتمبر/ أيلول عام 2018. وتلت المناقشة تبني قرار في يناير/كانون الثاني، يدعو البرلمانات للمساهمة في هذه العملية.

بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم الاتحاد البرلماني الدولي إسهاماً كبيراً في **الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال** (نيروبي، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/ كانون الأول 2016). وعقد اجتماع برلماني ليوم واحد في 29 نوفمبر/تشرين الثاني للتفكير في القضايا الرئيسية لجدول أعمال الاجتماع. في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني، كان هناك أيضا حدث جانبي أصغر للتركيز على احتياجات بناء القدرات للبرلمانات، نظم بالتعاون مع قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، ورابطة البرلمانيين الأوروبيين مع أفريقيا. وانعكست مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي الكبيرة للعملية أيضا في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الثاني.

البرلمانات والأهداف الإنمائية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي تم إطلاقها في ندوة برلمانية لمنطقة أمريكا اللاتينية عقدت في مدينة بنما في 1 من ديسمبر/كانون الأول. وقد قدمت من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية. وتشمل مجموعة الأدوات استبيان حول إمكانية البرلمانات استخدامها لمراجعة قدراتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة SDGs من خلال العملية التشريعية والرقابية.

بشكل عام، نظم الاتحاد البرلماني الدولي خمس ندوات إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة SDGs، حضرها مسؤولون وخبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، برنامج الأمم المتحدة المشترك UNAIDS،

ومنظمة الصحة العالمية WHO، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعقدت ندوات في المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وأفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى.

في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني، عقد الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان المغربي الاجتماع البرلماني السنوي بمناسبة مؤتمر تغير المناخ للأمم المتحدة في مراكش (COP22 / CMP12). وحضر ما مجموعه 300 مندوب من أكثر من 60 بلداً. وأطلع البرلمانيون على القضايا الرئيسية للمؤتمر من أولئك الذين يعملون بكامل وقتهم على التساؤلات المتعلقة بتغير المناخ. وكان لدى النواب فرصة لتحسين معارفهم حول التوصيات الواردة في خطة العمل البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي عن بتغير المناخ، ومناقشة كيفية تفعيل وبسرعة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقدمت نتائج الاجتماع البرلماني في المؤتمر الرئيسي للأمم المتحدة.

شارك ممثل الاتحاد البرلماني الدولي في **معتكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC السنوي** مع سفراء الامم المتحدة ومسؤولين آخرين في الأمم المتحدة في 20 و 21 يناير/كانون الثاني. وكان المعتكف فرصة لاستعراض بعض الجوانب السياسية والتنظيمية للمنتدى السياسي رفيع المستوى 2017 المعني بالتنمية المستدامة والعمليات ذات الصلة.

وخصصت **جلسة الاستماع البرلمانية 2017 في الأمم المتحدة** (14-13 فبراير/ شباط) للهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة SDG14 (*حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة*). وكان عنوان الجلسة عالم من الأزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض، وضمان رفاه الإنسان في سياق جدول أعمال عام 2030. واجتذبت 150 عضوا برلمانياً وعدد من ممثلين عالي المستوى للأمم المتحدة. ونتائج الجلسة ستكون واحدة من المساهمات في المؤتمر المحيط للأمم المتحدة في أوائل يونيو/حزيران.

تطوعت برلمانات 40 دولة لتقديم **مراجعات لدورة المنتدى السياسي رفيع المستوى** في يوليو/تموز حيث أطلع الجميع على العملية من قبل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وقد تم دعوة البرلمانات للمشاركة في المراجعات الوطنية لكل منها والعودة إلى استبيان الاتحاد البرلماني الدولي الذي من شأنه أن يساعدها على تقييم جودة العملية.

تفاعل رفيع المستوى

حضر مسؤولون من أكثر من اثنتي عشرة من منظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 135 (جنيف، أكتوبر 2016)، وقدموا مساهمات في المناقشات والمداولات.

في 17 من يناير/كانون الثاني، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن شونغونغ في الاجتماع الأول وجلسة شحذ الأفكار مع المنظمات الدولية ومقرها جنيف في استضافته **الأمين العام الجديد للأمم المتحدة**، السيد أنطونيو غوتيريس. وأكد السيد شنغونغ التزام الاتحاد البرلماني الدولي بأهداف التنمية المستدامة SDGs. والتقى مدير شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية ورئيس مكتب المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة مع رئيس الفريق للسيد غوتيريس يوم 13 فبراير/شباط في نيويورك. ووضعوا الأرضية لاجتماع أكثر تفصيلاً مع رؤساء الأقسام في الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام، كما حدده قرار الجمعية العامة 298/70.

وخلال جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام مع رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ومسؤولين آخرين في الأمم المتحدة، لمناقشة التعاون في المستقبل.

قواعد وإجراءات صندوق التضامن البرلماني

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 200

(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

خلفية

1 . يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحقيق العضـوية العالمية. ولا تزال بعض البرلمانات غير منتسـبة، بينما توقفت برلمانات أخرى دورياً لأسباب تشمل عدم تسديد الاشتراكات المقررة. وكثيراً ما تواجه برلمانات العديد من الدول الجزرية الصـغيرة في منطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ قيوداً مالية. وبلدان أخرى تفتقر بالفعل إلى القدرة على ضـمان مشـاركتها الكاملة في أنشـطة الاتحاد البرلماني الدولي – بما في ذلك الدورات المنتظمة – نظراً لقلة الموارد المالية المتاحة لها.

2 . ولا يقدم الاتحاد البرلماني الدولي، كمسـألة تتعلق بالسـياسـة العامة، مسـاعدة مالية منتظمة للبرلمانات للمشاركة في أعماله وفي أنشطة الأخرى. ويختلف هذا النهج عن المنظمات البرلمانية الأخرى التي تمول جزئياً مشاركة البرلمانيين في مناسباتهم.

3 – وقد أنشئ صندوق التضامن البرلماني بوصفه تدبيراً عملياً يرمي إلى تحقيق العضوية العالمية في مواجهة القيود المالية وتشجيع التضامن بين البرلمانات في جميع أنحاء العالم، مع احترام السياسات المالية للاتحاد البرلماني الدولي وحقوق ومسؤوليات العضوية.

الغرض والنطاق

4 . أنشئ صندوق التضامن البرلماني (PSF) بوصفه آلية داخلية للاتحاد البرلماني الدولي لمنح المساعدة المالية للبرلمانات التي تواجه قيوداً مالية، بغية تيسـير مشـاركتها في أنشـطة الاتحاد البرلماني الدولي. وهو يدار وفقاً للنظام الأسـاسـي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، بما في ذلك النظام المالي. وسـيكون الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مسؤولاً عن منح صندوق التضامن البرلماني (PSF) وتقديم تقارير عنها كجزء من مسؤولياته الإداريّـة العامة. وستحسب إيرادات ونفقات صندوق التضامن البرلماني من خلال مركز تكلفة داخلي واحد يتم تغطيته من خارج الموازنة.

5 . ويمكن استخدام صندوق التضامن البرلماني (PSF) لتيسير مشاركة البرلمانات المؤهلة في الأنشطة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي من خلال منح السفر والإقامة. والغرض الرئيس هو تيسير المشاركة في الجمعيات النظامية العادية للاتحاد البرلماني الدولي، على الرغم من إمكانية النظر في طلبات الدعم لحضور مناسبات أو بعثات متخصصة مختارة.

6 . لا يجوز استخدام أموال صندوق التضامن البرلماني (PSF) لتمويل الاشتراكات المقررة أو المتأخرات المستحقة على أي برلمان عضو.

7 . لا تخضع النفقات في إطار صندوق التضامن البرلماني (PSF) لاسترداد تكاليف دعم البرامج.

السلطات حول بالصندوق

8 .ستتخذ القرارات المتعلقة بصرف المنح المقدمة من صندوق التضامن البرلماني تحت السلطة العامة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

9 . تستعرض اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل الطلبات المقدمة إلى صندوق التضامن البرلماني في اجتماعاتها التي تعقد قبل كل جلسة من دورات اللجنة التنفيذية. واستناداً إلى أهلية البرلمان ومزايا الطلب، تقدم اللجنة الفرعية توصيات حول المنح لتقوم اللجنة التنفيذية باستعراضها والموافقة عليها (أو غير ذلك) للمشاركة في الدورتين التاليتين. وفي ظروف استثنائية، يجوز للجنة الفرعية أن تنظر في طلبات الحصول على المنحة التي يتم استلامها بين فترات انعقاد الجميعات العامة، وأن تطلب موافقة خاصة من اللجنة التنفيذية، إذا لزم الأمر.

10 . وسيتم التقرير عن إيرادات ونفقات صندوق التضامن البرلماني ضمن تحديثات الوضع المالي العادية التي تعرض في كل دورة من دورات المجلس الحاكم واللجنة التنفيذية.

معايير الأهلية

11 . لكي يكون البرلمان مؤهلاً للنظر في صندوق التضامن البرلماني كمستفيد من هذا الصندوق، يجب أن يكون برلمان:

(أ) يعرب عن اعتزامه الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي أو إعادة الانضمام؛ و

(ب) أن يقيَّم بأقل نسبة ممكنة من مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي؛

برلمانات البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية ناجمة عن كوارث طبيعية أو صراعات يمكن اعتبارها مؤهلة.

ولا تقدم المنح لبرلمانات البلدان المعترف بها دولياً باعتبارها ملاذات ضريبية أو محاور للمخدرات.

12 . بالإضافة إلى ذلك، يجوز في حالات استثنائية منح المساعدة المالية المستهدفة للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي التي تواجه مصاعب مالية تستوفي المعايير الواردة في الفقرة 11 (ب).

الموارد

13 . على جانب الإيرادات، قد يتلقى صندوق التضامن البرلماني مساهمات طوعية من البرلمانات والوكالات الحكومية والمؤسسات والجهات المانحة الخارجية الأخرى. وستخصص هذه المساهمات "للتضامن البرلماني" وتستخدم حصراً لهذا الغرض. وينبغي أن يكون التماس وقبول إيرادات صندوق التضامن البرلماني متسقاً مع المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التمويل الطوعي.

14 . سيخضع تقديم المنح المقدمة من الصندوق إلى البرلمانات إلى توافر تبرعات كافية في حساب الصندوق.

15 . يجوز للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، إذا لزم الأمر، أن تنظر أيضا في تخصيص مبلغ أقصاه 20 000 فرنك سويسري سنوياً من الموازنة الأساسية لتيسير مشاركة برلمان واحد على الأقل في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في غضون كل سنة تقويمية. وأي أموال أساسية يتم تخصيصها سيتم تعويضها من الصناديق الطوعية، عندما تصبح متاحة.

طرق الدفع

16 . بالنسبة إلى جميع المنح المقدمة من صندوق التضامن البرلماني، تطبق الإجراءات العامة التالية:

(أ) يجب على البرلمان المهتم أن يقدم طلباً مكتوباً للحصول على مساعدة مالية من الصندوق التضامن البرلماني إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، بما يتضمن ذلك مبررات الطلب.

(ب) يجوز للبرلمانات المؤهلة أن تقدم طلباً للحصول على مبلغ إجمالي لا يتجاوز 20 000 فرنك سويسري في السنة.

(ت) ينبغي أن يعكس مبلغ المنحة المطلوبة المواقع الجغرافية للبرلمان المستفيد والجمعيات العامة/ الفعاليات.

(ث) مندوبو البرلمانات الذين يستفيدون من صندوق التضامن البرلماني مسؤولون عن إصدار تأشيراتهم، السفر، ترتيبات الإقامة، والإقامة.

(ج) يتم تحويل الأموال المتعلقة بمنحة من الصندوق من الحساب المصرفي للاتحاد البرلماني الدولي إلى الحساب المصرفي للبرلمان المستفيد، وليس إلى الحساب المصرفي للنواب الأفراد المسافرين.

17. في حالة منحة من أجل المشاركة في الجمعيات العامة النظامية، تطبق الشروط المحددة التالية:

(أ) تقدم منح للسماح للبرلمان المؤهل بإرسال وفد يتألف من عضوين من أعضاء البرلمان لكل جمعية من الجمعيات العامة النظامية التي تجري خلال سنة تقويمية معينة. ويكون سفر أي أعضاء إضافيين في الوفد، بمن فيهم الموظفون، على نفقة البرلمان المعني.

(ب) يجب أن يكفل كل برلمان مستفيد أن تكون وفوده متوازنة بين الجنسين وأن تضم ممثلين عن الحزب الحاكم والمعارضة في البرلمان.

(ج) تقسم المنحة إلى شريحتين، مع تحويل شريحة واحدة قبل كل جمعية. إذا لم يتم الالتزام بشروط المنحة في الجمعية الأولى، فلن يتم تحويل الشريحة الثانية لحضور الجمعية الثانية.

18 . بعد سنة تقويمية كاملة من صندوق التضامن البرلماني، سيسعى البرلمان المستفيد من البرنامج إلى المشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي من خلال وسائله الخاصة أو بمساعدة المانحين الثنائيين. ولا يمنع إنشاء صندوق التضامن البرلماني البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي من النظر في ترتيبات التوأمة / التوجيه التي يمكن بموجبها للبرلمان أن يتعهد بدعم مشاركة برلمان آخر مؤهل مباشرة، على أساس ثنائي. وفي المقابل، قد تقوم مجموعة من البرلمانات المؤهلة لصندوق التضامن البرلماني بنفسها، على سبيل المثال، ببدء آلية لتجميع مواردها بهدف إرسال مندوبيها إلى فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي على أساس التناوب.

المدة والولاية

19 . قد يبقى صندوق التضامن البرلماني قيد التشغيل إلى أجل غير مسمى ما لم يتوقف.

20 . وبما أن هذه الآلية هي آلية داخلية في الاتحاد البرلماني الدولي، فإنه يمكن إنهاؤها في أي وقت بناء على قرار اللجنة التنفيذية. وأي أموال متبرع بها قد تبقى في صندوق التضامن البرلماني حتى هذه المرحلة ستطبق على أنشطة التضامن البرلماني التي تقررها اللجنة التنفيذية. وبمجرد تصفية جميع الأموال المتبقية بالكامل، سيغلق مركز التكاليف المستخدم من أجل صندوق التضامن البرلماني.

برنامج عمل لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط لعام 2017

أحيطت به علماً الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

المرجعية والخلفية

أقرت اللجنة، في دورتها التي عقدت في جنيف في تشرين الأول / أكتوبر 2016 بمناسبة انعقاد الدورة الـ 135، نتائج أول اجتماع مائدة مستديرة بشأن المياه الذي عقد في أيار / مايو – حزيران / يونيه 2016 في جنيف، وهو ما انعكس على روح الحوار وحسن النية. ومن أجل الحصول على صورة موجزة للآليات المتوخاة لتنفيذ توصياتها، طلبت اللجنة من الأمانة العامة وضع جدول أعمال قبل نهاية العام.

I . المائدة المستديرة الثانية بشأن المياه (ينبغي تأكيد التاريخ والمكان)

أعادت اللجنة تأكيد قرارها الذي اتخذته خلال المائدة المستديرة الأولى المعنية بالمياه لعقد اجتماع مائدة مستديرة ثانٍ لمناقشة التوصيات وخطط التنفيذ. وسيتوقف نطاق أنشطة اللجنة على مواردها التمويلية الأساسية وتعبئة تمويل إضافي للمشاريع المتفق عليها.

II. إنشاء الشبكة البرلمانية للشرق الأوسط بشأن المياه (PNoW)

ستكون الشبكة لخلق ***مجتمع من الممارسة***. كما يجب أن يكون هذا البرنامج منصة لتبادل الممارسات الجيدة في التشريعات المتعلقة بالمياه وباستهلاك المياه.

III. الاجتماع الأول المقترح للشعبة الوطنية للبحوث الاجتماعية (الموعد المقرر والمكان)

سيتيح الاجتماع الافتتاحي فرصة لمناقشة برنامج العمل وتلقي برامج مخصصة لتعزيز القدرات بشأن قضايا المياه والاستدامة.

IV. اجتماع اللجنة في سان بطرسبرغ (تشرين الأول / أكتوبر 2017)

سيقدم المكتب تقريراً إلى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بمسائل الشرق الأوسط لإطلاعها على الإجراءات والتقدم المحرز حتى الآن. ويمكن أن تشمل التقارير أيضا التغذية الراجعة من البلدان الرائدة التي تستخدم خطوط أساس قانونية وسياساتية وإشراك أصحاب المصلحة لتحديد خطة لتنفيذ الهدف رقم /6/ من أهداف التنمية المستدامة.

V . المائدة المستديرة المقترحة بشأن العلم، التكنولوجيا، والسلطة

اعتماداً على عملية وتجارب نهج المائدة المستديرة، يمكن للجنة المعنية بمسائل الشرق الأوسط أن تنظر في اتباع نهج مواز بعقد أول اجتماع مائدة مستديرة بشأن العلم، التكنولوجيا، والسلطة، بدعم من الاتفاق الجديد الذي وقعه الاتحاد البرلماني الدولي مع (CERN)، وبرنامجها للعلم من أجل السلام. وسيكون نهج اللجنة هو بناء حوار تعاوني إقليمي، مدفوعاً بأهداف التنمية المستدامة والعلم بوصفه العامل الرئيسي المشترك لتنفيذها.

إحصاءات فريق الشراكة الجندرية

أحيط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 200
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

حالة مشاركة النساء المندوبات في الدورة الـــــــــ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (في 4 نيسان / أبريل 2017)

تكوين الوفود في الاجتماعات الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي (تشـــرين الأول / أكتوبر 2013 – حتى الآن)

	مجموع المندوبون	مجموع / ونسبة النساء المندوبات		مجموع الوفود	مجموع / والنسبة المئوية للوفود من الذكور (2 أو أكثر)		مجموع الوفود النسائية (2 أو أكثر)	مجموع الوفود من جنس واحد (2 أو أكثر)	مجموع الوفود المكونة من عضو واحد (ذكر وأنثى)
دكا (17/4/4)	608	192	31.6	126	12	10.5	1	13	12
جنيف (16/10)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11
لوساكا (16/03)	636	190	29.9	126	19	15.8	0	19	6
جنيف (15/10)	647	210	32.5	133	12	9.9	2	14	12
هانوي (15/03)	645	189	28.0	128	16	13.7	1	17	11
جنيف 14 (14/10)	717	229	31.9	145	18	12.9	1	19	6
جنيف 14 (14/03)	705	214	30.4	145	16	11.9	2	18	11
جنيف 13 (13/10)	539	168	31.2	132	16	13.2	2	18	11

وفود من حنس واحد، متعددة الأعضاء حضرت في دكا (الحالة في 4 نيسان / أبريل 2017)

ن	البلد	دكا 2017			جنيف 2016			لوساكا 2016			جنيف 2015			هانوي 2015			جنيف 2014			جنيف 2014			جنيف 2013		
		النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي	النساء البرلمانات	البرلمانيون الرجال	اجمالي
1	ج. كوريا الديمقراطية الشعبية	0	3	3	0	4	4	0	4	4	غياب			0	4	4	غياب			غياب			غياب		
2	جيبوتي	0	3	3	0	3	3	غياب			1	3	4	1	2	3	2	2	4	0	3	3	غياب		
3	السلفادور	0	2	2	1	3	4	غياب			1	3	4	1	4	5	1	2	3	1	2	3	1	3	4
4	غواتيمالا	0	2	2	2	0	2	غياب			غياب			غياب			0	1	1	0	1	1	0	2	2
5	غيانا	3	2	2	غياب			غياب			غير منتسب														
6	أيسلندا	0	0	3	1	2	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3
7	اليابان	0	3	3	1	3	4	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	5	6	1	5	6	0	6	6
8	الكويت	0	7	7	غياب			0	7	7	1	7	8	0	7	7	0	5	5	0	5	7	0	5	5
9	لبنان	0	2	2	1	3	4	0	2	2	1	3	4				1	4	5	1	3	4	1	3	4
10	ليسوتو	0	2	2	1	3	4	1	3	4	2	2	4	1	0	1	2	3	5	2	3	5	2	3	5
11	موناكو	0	2	2	0	1	1	1	1	2	0	2	2	0	1	1	1	1	2	0	2	2	0	2	2
12	الفلبين	0	2	2	3	5	8	غياب			1	5	6	1	5	6	3	5	8	1	6	7	1	3	4
13	قطر	0	4	4	0	4	4	0	2	2	0	2	2	0	4	4	5	5	0	0	2	2	0	1	1

وفود حاضرت بعضو وحيد دكا (الحالة في 4 نيسان / أبريل 2017)

ن	البلد	دكا 2017			جنيف 2016			لوساكا 2016			جنيف 2015			هانوي 2015			جنيف 2014			جنيف 2014			جنيف 2013		
		النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع	النساء البرلمانيات	البرلمانيون الرجال	المجموع
1	ألبانيا	0	1	1	1	3	4	0	3	3	1	2	3	0	1	1	1	2	3	1	3	4	1	2	3
2	بلاروسيا	0	1	1	1	0	1	1	1	2	0	2	2	1	1	2	1	2	3	1	2	3	1	1	2
3	ج. افريقيا الوسطى	0	1	1	معلقة			معلقة			معلقة			معلقة			معلقة			معلقة			معلقة		
4	قبرص	1	0	1	1	2	2	1	2	3	1	2	3	1	3	4	1	3	4	1	3	4	1	2	3
5	ج. الدومنيكان	1	0	1	1	2	1	غياب			0	1	1	1	3	4	2	3	5	2	0	2	1	3	4
6	غانا	1	0	1	1	1	4	1	4	5	1	4	5	1	4	5	2	3	5	1	5	6	0	4	4
7	لوكسمبورغ	0	1	1	1	0	1	0	2	2	غياب			0	3	3	غياب			غياب			غياب		
8	مدغشقر	0	1	1	1	4	4	1	4	5	4	4	8	3	5	8	4	1	5	معلقة			معلقة		
9	مالطا	0	1	1	غياب			0	2	2	غياب			0	2	2	0	2	2	0	2	2	0	2	2
10	ساموا	0	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			0	1	1	غياب		
11	سيراليون	1	0	1	غياب			2	3	5	غياب			1	0	1	غياب			غياب			غياب		
12	توفالو	0	1	1	غير منتسب																				

الولاية المنقحة للفريق الاستشاري التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل

أحيط بها علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 200 (دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

خلفية

أنشأ الفريق الاستشاري للاتحاد الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل في عام 2006 بعد اجتماع لأعضاء البرلمان عُقد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بالإيدز. وركز الفريق في البداية على فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والمسائل ذات الصلة. وفي عام 2012، اتسع نطاق ولاية الفريق ليشمل صحة الأم والوليد والطفل، ليعكس حقيقة أن الاتحاد البرلماني الدولي قد بدأ العمل في هذا الموضوع.

ويتألف الفريق الاستشاري من عدد قليل من البرلمانيين الذين يتصدرون الجهود المبذولة في برلماناتهم بشأن قضايا فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وقضايا صحة الأم والوليد والطفل. وتتألف مهمته من:

- توفير الإرشادات للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي حول تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وقضايا صحة الأم والوليد والطفل؛
- المساعدة في تصميم المواد الإعلامية والتدريبية للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم؛
- القيام بزيارات ميدانية لتعلم الدروس المستخلصة من التدخلات الوطنية في مجال صحة الأم والطفل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والتي يمكن مشاركتها مع المجتمع البرلماني الأوسع نطاقاً؛
- القيام بدور اللجنة المنظمة للمؤتمرات البرلمانية الدولية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وقضايا صحة الأم والوليد والطفل؛
- توسيع نطاق العمل البرلماني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وقضايا صحة الأم والوليد والطفل عن طريق تحديد استراتيجيات أكثر فعالية؛ و
- حثّ برلمانيين آخرين على تولي مناصب قيادية بشأن قضايا فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل.

وركز الفريق الاستشاري اهتمامه على تعزيز القيادة البرلمانية في الجهود الرامية إلى ضمان حصول الجميع على خدمات فيروس نقص المناعة البشـــرية / الإيدز وخدمات صـــحة الأم والوليد والطفل. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لضمان الوصول إلى السكان الضعفاء، المهمشين، المتضررين الرئيسيين (النساء، الأطفال، المراهقين، والرجال الذين يمارســون الجنس مع الرجال، العاملين في مجال الجنس، ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن). وعمل الفريق أيضـــاً بجد للتوعية بأثر التشـــريعات العقابية والتمييزية والوصـــم بالعار، التمييز، والممارســـات التقليدية. وقد نظمت العديد من أنشـطة بناء القدرات والتوعية للبرلمانات الوطنية، لا سـيما في مجال صـحة الأم والوليد والطفل. وعلى الصـعيد الدولي، مثّل أعضـاء الفريق الاسـتشـاري الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع البرلماني العالمي في عدد من الشـــراكات والأحداث والعمليات الرفيعة المســـتوى المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل.

ويدعم الفريق الاستشاري مشاريع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل وتقدم المجموعة تقاريرها إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي.

الأساس المنطقي للولاية المنقحة

في نهاية عام 2015، اســتعيض عن الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف التنمية المســتدامة الأوســع والأكثر طموحا (SDGs). وتمثل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 جدول أعمال وثيق الصلة بجميع الناس في جميع البلدان، وتهدف إلى ضـمان شمولية الجميع. ويسـعى الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المسـتدامة إلى: *ضـمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صـحية وبالرفاهية في جميع الأعمار*. ويرتبط بهذا الهدف 13 مقصـداً طموحاً تدعو إلى اتخاذ إجراءات بشـأن التغطية الصـحية الشـاملة، حوادث الطرق، الأمراض المعدية وغير المعدية، والصـحة الإنجابية، وغيرها الكثير. ومع إطلاق الاســـتراتيجية العالمية لصـــحة المرأة والطفل والمراهقين (2016-2030)، ســـيعطي المجتمع الصـــحي العالمي الأولوية للعمل على إنهاء حالات الوفيات التي يمكن تجنبها، وضمان الصحة والرفاه، وتوسيع البيئات التمكينية للنساء والأطفال والمراهقين .

وإذا استمر العمل الذي يطلع به الاتحاد البرلماني الدولي بشـأن الصـحة، فإنه يجب أن يكون متوافقاً مع الرؤية العالمية الجديدة للصحة. وينعكس ذلك في مشروع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2022 على النحو التالي:

تعتبر الصحة أمراً أساسياً لأمن الإنسان: من الأهمية بمكان القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية والتغيير التحويلي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي جميع أنحاء العالم، لا يزال هناك عدد كبير جداً من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال والمراهقون، لا يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم الجيد إلا بقدر ضئيل من الخدمات أو قد لا يحصلون عليها مطلقاً. ولا يزالون غير قادرين على تحقيق أقصى إمكاناتهم بوصفهم بشراً والمشاركة الكاملة في المجتمع، بالشكل الذي يجعلهم يساهمون إسهاماً كبيراً في المجتمعات التي يعيشون فيها. ولهذه الأسباب، سيساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على إنجاز الأعمال غير المنجزة من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق تنفيذاً تاماً. وبالتعاون مع شركائنا – منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS)؛ والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)؛ والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا – سنفتح السبل أمام مشاركة برلمانية قوية لتحقيق رؤية للصحة وتغطية شاملة تشمل الجميع.

وتستند هذه الرؤية إلى نهج الاتحاد البرلماني الدولي والفريق الاستشاري. وهي تتناول الصحة من منظور حقوق الإنسان والحوكمة، بدلاً من وجهة نظر سريرية أو الصحة العمومية. وهي تركز على الناس، لا سيما أكثرهم تهميشاً وضعفاً، وتهدف إلى البناء على النجاح الذي حققه الفريق الاستشاري في الماضي. ومن خلال استكشاف أوجه التآزر، ستعالج مسألة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المسؤولة عن عدم كفاية الصحة في جميع أنحاء العالم. وستعالج المسائل الصحية التي تحظى بالأولوية في الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي باستخدام الممارسات الحالية. ويعكس هذا النهج اقتراح تغيير اسم الفريق إلى الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

****

الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي للصحة

اقتراح بشأن القواعد والممارسات الجديدة

الولاية

سيقدم الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي مركز تنسيق برلماني عالمي للعمل التشريعي المتصل بالصحة. وسيدعم الفريق تنفيذ الجزء الصحي من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي من خلال التركيز على أوجه عدم المساواة والتمييز التي تقف في طريق حصول الجميع على الخدمات والوقاية. وتشمل مجالات عمله الرئيسية صحة المرأة والطفل والمراهق، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي هذا السياق، سيولي الفريق الاستشاري الاهتمام أيضاً بكيفية ارتباط التغطية الصحية الشاملة، والأمن الصحي والأوبئة الناشئة بولايته الأساسية.

وعلى وجه التحديد، يقوم الفريق الاستشاري بما يلي: تقديم الإرشادات إلى أعضاء الاتحاد بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ المساعدة في تصميم المواد الإعلامية والتدريبية للبرلمانيين؛ إجراء زيارات ميدانية لتعلم الدروس المستفادة من الاستجابات الوطنية التي يمكن مشاركتها مع المجتمع البرلماني الأوسع نطاقا؛ وتوسيع نطاق التدخلات البرلمانية من خلال تحديد استراتيجيات أكثر فعالية.

أعضاء المجموعة

يتكون الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي من 12 عضواً من البرلمانات الوطنية. يعيّن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أعضاء في الفريق بالتشاور مع البرلمانات الأعضاء للاتحاد البرلماني الدولي. ويُعيّن الأعضاء على أساس الخبرة المكتسبة ووجود سجل حافل من الإنجازات في ميدان الصحة. وينبغي أن تكون عضويته ممثلة جغرافياً ومتوازنة بين الجنسين.

ويعمل أعضاء الفريق الاستشاري لفترة ولاية واحدة مدتها أربع سنوات.

وتنتهي تلقائياً ولايات الأعضاء الذين لا يشاركون في ثلاثة أنشطة متتالية للفريق الاستشاري. وتشارك المنظمات الدولية في أعمال الفريق الاستشاري بصفة استشارية تقنية.

وتشمل هذه المنظمات: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل؛ منظمة الصحة العالمية؛ والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل.

الرئيس:

ينتخب الفريق الاستشاري رئيسه لمدة سنة واحدة. ويجوز إعادة انتخابه لفترة ولاية أخرى واحدة.

ويجوز للفريق الاستشاري أيضاً أن ينتخب نائباً للرئيس لمدة سنة واحدة باتباع الإجراءات نفسها التي تتبع لانتخاب الرئيس.

الدورات

يجتمع الفريق الاستشاري مرتين في السنة في دورة عادية. تعقد جلساته بشكل مغلق. ويحدد الفريق الاستشاري مواعيد دوراته بناء على مقترحات يقدمها الأمين العام. وتعقد إحدى الدورات على الأقل في خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. ويجوز عقد اجتماعات إضافية إذا قرر الفريق ذلك.

جدول الأعمال

يضع الأمين العام جدول الأعمال المؤقت للفريق الاستشاري، بالتشاور مع رئيس الفريق.

القرارات

كقاعدة عامة، تتخذ قرارات الفريق الاستشاري بتوافق الآراء. وفي حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين. ويكون للرئيس الصوت المرجّح.

البعثات

يجوز للفريق الاستشاري أن يقرر القيام بزيارات ميدانية، وذلك أساساً لدراسة الدور الذي يؤديه برلمان وطني معين في معالجة المسائل التي تدخل ضمن ولاية الفريق. وتجري هذه البعثات وفقا لمذكرة المفاهيم المتعلقة بالزيارات الميدانية (المرفقة) التي اعتمدها الفريق الاستشاري في 23 آذار / مارس 2007.

تقارير الفريق الاستشاري

يقدم الفريق الاستشاري تقريراً عن أعماله إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، حيث سيكون الفريق هيئة فرعية تابعة للمجلس.

تعديلات على النظام الأساسي والقواعد للاتحاد البرلماني الدولي

التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي

136(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

المادة 25.1

تعدل المادة الحالية كما يلي:

25.1 يجب أن تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، و15 عضـــوا ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ورئيس مكتب النســـاء البرلمانيات، **ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشـــباب للاتحاد البرلماني الدولي.**

المادة 25.2

تعدل المادة الحالية كما يلي:

2. يكون رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بحكم منصـــبه رئيســـاً للجنة التنفيذية. ينتخب المجلس الحاكم خمســـة عشر عضواً؛ منهم اثنا عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة فترة ولايتهم، ~~ويجب أن يكون ثلاثة من الأعضاء المنتخبين من النساء~~. **ويكون تمثيل كل جنس بنســـبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين**[5]*

****

[5]* طريقة تنفيذ التعديل على المادة 25.2 من النظام الأساسي:

ستشمل المجموعات التي تضم 4 مقاعد عدداً متساوياً من الرجال والنساء؛

ستشمل المجموعات التي تضم 3 مقاعد رجلاً واحداً وامرأة واحدة على الأقل؛

ستشمل المجموعات التي تضم مقعدين عدداً متساوياً من الرجال والنساء؛

المجموعات التي تحتوي على مقعد واحد ستضمن أن يتم شغل المقعد من قبل رجل وامرأة على الأقل على مدى ثلاث فترات

قواعد الجمعية العامة

التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 136

(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

القاعدة 4

تعدل القاعدة الحالية على النحو التالي:

1 – تنعقد الجمعية مرتين في السنة، وتستمر عادة لمدة أربعة أيام. وتنعقد **دورة** ~~الثانية~~ **واحدة على الأقل** في السنة في جنيف، ما لم تقرر هيئات إدارة الاتحاد البرلماني الدولي خلاف ذلك.

2 – يحدد المجلس الحاكم مكان، وتاريخ، كل جمعية قبل سنة من انعقادها إن أمكن، (النظام الأساسي، المادة 21 (ب) ، لائحة الجمعية، القاعدة 6). **وتعقد الجمعية في بلد مضيف إذا تم دعوة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء المنتسبين، والمراقبين، وإذا تم منح ممثليهم التأشيرات اللازمة للمشاركة من قبل حكومة البلد المضيف**. وترسل الدعوة لعقد الجمعية إلى أعضاء الاتحاد كافة قبل التاريخ المحدد لافتتاح الدورة بأربعة أشهر على الأقل.

القاعدة 11.2 (أ)

تعدل القاعدة الحالية على النحو التالي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ **حالة** ~~حدثاً~~ دولية هامة **حدثت مؤخراً**، ~~والذي يبدو من الضروري~~ **تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب** أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه **وحشد الاستجابة البرلمانية**. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت.

القاعدة 15.1

تعدل القاعدة الحالية على النحو التالي:

1 – تبدأ الجمعية بعقد مناقشة عامة حول موضوع عام. وخلال هذه المناقشة العامة، يجوز للأعضاء أيضاً أن يعالجوا الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم. ~~ولا ينبغي أن~~ **وقد لا** تؤدي هذه المناقشة إلى تبني **وثيقة ختامية** ~~اقتراح أو مشروع قرار~~، **على النحو الذي تقرره اللجنة التوجيهية وتعتمده اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.**

*****

قواعد اللجان الدائمة

التعديلات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 200

(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

القاعدة 7.5

تعدل القاعدة الحالية على النحو التالي:

5 – تنتخب اللجان الدائمة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضاء مكتبها. **وعادة** ما تملأ مناصب الرئيس ونائب الرئيس في انتخابات واحدة. وتنسق المجموعات الجيوسياسية فيما بينها لضمان التوزيع العادل ما أمكن لمناصب الرئيس ونائبه في اللجان الدائمة.

القاعدة 18

تعدل القاعدة الحالية على النحو التالي:

يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم اقتراحاً بشأن موضوع كي تتم مناقشة من قبل لجنة دائمة في اجتماع مستقبلي للجمعية العامة. وتودع هذه المقترحات لدى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي ~~في موعد أقصاه 15 يوما قبل افتتاح الجمعية العامة التي سيناقش فيها الموضوع~~ **قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعني.**

*****

قواعد وممارسات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

التعديلات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 200

(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

فقدان العضوية بسبب الغياب المتكرر

تدرج جملة جديدة وعبارة مكملة قصيرة في القاعدة 1 (2) من قواعد اللجنة وممارساتها. ويرد النص الجديد المقترح أدناه بخط عريض. ومن ثم فإن المادة 1 (2) ستصاغ على النحو التالي:

"ينتخب أعضاء اللجنة، لفترة واحدة مدّتها خمس سنوات. وفي حال الاستقالة، أو فقدان الأهلية البرلمانية، أو الوفاة، أو تعليق انتساب البرلمان، الذي ينتمي إليه العضو، تنتهي فترة عمله /عملها تلقائياً. **وقد يفقد**

الأعضاء الذين يغيبون عن دورتين متتاليتين دون سبب وجيه مقعدهم بقرار من المجلس الحاكم بناء على توصية من اللجنة. وعند فقدان عضوية اللجنة، يتمّ انتخاب شخص آخر، من المجموعة الجيوسياسية نفسها، لفترة خمس سنوات جديدة".

إحضار الأعضاء مترجمين بلغات أخرى

تضاف مادة جديدة رقمها 4 إلى القاعدة رقم 3 ("دورات الانعقاد")، يكون نصها كما يلي:

يقدم الاتحاد البرلماني الدولي، خلال دورات الانعقاد، خدمات الترجمة الشفوية من وإلى الانكليزية، الفرنسية والإسبانية. يجب تقديم ملفات الحالة وغيرها من الوثائق باللغتين الإنجليزية والفرنسية فقط. وفي حال لم تكن اللغة الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية هي لغتهم الأم، يجوز للأعضاء إحضار مترجمين للترجمة من وإلى لغة إضافية. ويكون الأعضاء مسؤولين عن تغطية تكاليف هذه الترجمة وإبلاغ أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مسبقاً بوقت كافٍ حتى يمكن اتخاذ الترتيبات العملية. ويكفل الأعضاء أن يكون المترجمون رفيعي المستوى وأن يحترموا سرية إجراءات اللجنة.

*****

اللوائح المالية

التعديل الذي اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 200
(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

القاعدة 5.10

تعدل القاعدة الحالية على النحو التالي:

10 – يظل عضو الاتحاد، الذي تم إيقاف عضويته بسبب عدم سداد التزاماته المالية تجاه الاتحاد، مديناً للاتحاد عن مساهماته المتأخرة. وإذا قدم هذا البرلمان بعد ذلك طلباً لإعادة العضوية، **وذلك في خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات منذ تاريخ تاريخ تعليقه عضويته،** فعليه أن يسدد عند إعادة انضمامه ثلث هذه المتأخرات على الأقل، ويقدم بياناً بكيفية تسوية إجمالي المبلغ المتبقي، خلال مدة معقولة. ويظل هذا المبلغ ديناً خاصّاً، طالما لم يتم سداده، ولا يعتبر من المتأخرات بالمعنى الوارد في كل من المادة 4، الفقرة 2، والمادة 5، الفقرة 2، من النظام الأساسي.

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى

وافق عليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 200

(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

ندوة إقليمية للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	كولومبو (سيرلانكا) 25-26 نيسان / أبريل 2017
ندوة إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن أهداف التنمية المستدامة	مدينة هو تشي منه (فيتنام) 11-13 أيار/ مايو 2017
ندوة إعلامية عن هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالإنكليزية	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) 16-19 أيار / مايو 2017
الاجتماع البرلماني في الجمعية العامة الـ70 للصحة	جنيف (سويسرا) أيار / مايو 2017 (سيتم تأكيد التاريخ)
المؤتمر الإقليمي المعني بالعنف ضد النساء والفتيات في أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى	مدينة بوخارست (رومانيا) 12-14 حزيران/ يونيه 2017
ورشة عمل إقليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وأهداف التنمية المستدامة	ميناء اسبانيا (ترينداد وتوباغو) 20-21 حزيران/ يونيه 2017
ندوة إقليمية لبرلمانات أفريقيا الغربية والوسطى بشأن تعزيز تغذية الأطفال	أواغادوغو (بوركينا فاسو) 27-29 حزيران/ يونيه 2017 (التاريخ مقترح غير نهائي)

ندوة إقليمية حول *ترجمة الالتزامات الدولية لحقوق الإنســـان إلى حقائق وطنية: مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة*	السلفادور النصف الأول من تموز / يوليو 2017 (سيتم تأكيد التاريخ)
الاجتماع البرلماني في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	نيويورك منتصف تموز / يوليو 2017 (سيتم تأكيد التاريخ)
ندوة إقليمية للبرلمانيين الشباب في أفريقيا	أبوجا (نيجيريا) تموز/ يوليو 2017
ورشـــة العمل الثالثة عشـــرة للباحثين البرلمانيين والبرلمانيين التي ينظمها مركز الدراسات التشريعية في جامعة هال وبرعاية الاتحاد البرلماني الدولي	وروكستون (المملكة المتحدة) 29-30 تموز/ يوليو 2017
الندوة الأقاليمية الثانية بشأن بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	بكين (الصين) أيلول/ سبتمبر 2017
الدورة التاســـعة والثلاثون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) أيلول /سبتمبر – تشرين أول/ أكتوبر 2017 (سيتم تأكيد التاريخ)
الدورة البرلمانية في إطار المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) أيلول /سبتمبر – تشرين أول/ أكتوبر 2017 (سيتم تأكيد التاريخ)

الجمعية العامة 137 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة	سان بيترسبورغ (الاتحاد الروسي) 14-18 تشرين الأول / أكتوبر 2017
ندوة إقليمية بشأن مساهمة البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الطفل بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)	المقر الرئيسي لبرلمان (CEMAC) مالابو (غينيا الاستوائية) تشرين الأول / أكتوبر – تشرين الثاني / نوفمبر 2017 (سيتم تأكيد التاريخ)
الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP23/CMP13)	بون (ألمانيا) 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017
المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب	أوتاوا (كندا) 17-18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017
المؤتمر الدولي المعني بالهجرة	فاليتا (مالطة) (النصف الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)
الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية	بينوس إيرس (الأرجنتين) 11-14 كانون الأول/ ديسمبر 2017

مؤتمر لجان المساواة الجندرية في إطار المشروع المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة المعنية بتكافؤ الفرص للمرأة والرجل في البرلمان التركي	سيتم تأكيد المكان (النصف الثاني من عام 2017)
الندوة الإقليمية حول البرلمانات وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540	سيتم تأكيد المكان والتاريخ
الاجتماع الثاني عشر لرؤساء البرلمانات	بوليفيا (سيتم تأكيد المكان والتاريخ)
مؤتمر مكافحة الإرهاب	سيتم تأكيد المكان والتاريخ
ندوة إقليمية حول الهجرة	المكسيك (سيتم تأكيد المكان والتاريخ)
ندوة إقليمية لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الإشراك المالي للمرأة	المكسيك (سيتم تأكيد المكان والتاريخ)
ندوة دون إقليمية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في شمال شرق آسيا بشأن الحد من مخاطر الكوارث وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	سيول (جمهورية كوريا) (سيتم تأكيد التاريخ)
الجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي	جنيف (سويسرا) 24-28 آذار / مارس 2018
ندوة إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الوسطى	بلغراد (صربيا) 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)
مؤتمر القمة الثالث لرؤساء البرلمانات في جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	سيرلانكا 2018 (سيتم تأكيد التاريخ)

جدول أعمال الجمعية 137

(سان بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، 14–18 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة 137.
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. المناقشة العامة.
4. تبادل خبراتنا المتنوعة: الذكرى السنوية العشرين للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية (اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان).
5. تقارير اللجان الدائمة: السلام والأمن الدوليين؛ التنمية المستدامة، والتمويل والتجارة؛ وشؤون الأمم المتحدة.
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 139 وتعيين المقررين.

القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين

فنزويلا

VEN / 10–بياجيو بيليري

VEN / 11 –خوسيه سانشيز مونتيل

VEN / 12–هيرنان اليمان كلاريت

VEN / 13 – ريتشارد بلانكو كابريرا

VEN / 14 – ريتشارد ماردو

VEN / 15 – غوستافو ماركانو

VEN / 16 – خوليو بورخيس

VEN / 17 – خوان كارلوس كالديرا

VEN / 18 – ماريا كورينا ماتشادو (سيدة)

VEN / 19 – نورا براتشو (سيدة)

VEN / 20 – إسماعيل غارسيا

VEN / 21 – إدواردو غوميز سيغالا

VEN / 22 – وليام دافيلا

VEN / 23 – ماريا مرسيدس أرانغورين (سيدة)

VEN24 – نيرما غوارولا (سيدة)

VEN25 – خوليو إيغارزا

VEN26 – روميل غوزامانا

VEN/ 27 – روزميت مانتيلا

VEN28 – انزو بريتو

VEN29 – جيلبرتو سوجو

VEN30 – جيلبير كارو

VEN31 – لويس فلوريدو

VEN32 – يودورو غونزاليز

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

15 أيار/ مايو 2017

قرار معتمد بالإجماع في الدورة الـ 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي
(دكا 5 أبريل/نيسان 2017)

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يشير إلى القضايا المعروضة في الملف الذي يحمل الاسم VEN / 10-23، والذي يتناول الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي طالت أعضاء من ائتلاف المعارضة السابقة، طاولة الوحدة الديمقراطية (MUD)، في المجلس التشريعي الفنزويلي السابق، وإلى القرار الذي تم تبناه المجلس الحاكم في دورته الـ199 (تشرين الأول/أكتوبر 2016)؛ *وإذ يشير* الى أن من هؤلاء الأعضاء، السيد بيليري، السيد سانشيز، والسيد اليمان، السيد بلانكو، السيد بورخيس، السيدة براتشو، السيد غارسيا والسيد دافيلا الذين أُعيدَ انتخابهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 6 /كانون الأول/ديسمبر 2015 حيث حصلت فيها طاولة الوحدة الديمقراطية MUD على أغلبية المقاعد. *وإذ يشير أيضاً* الى القضايا المعروضة في الملف الذي يحمل الاسم VEN / 24-29، والذي يتعلق بالبرلمانين من طاولة الوحدة الديمقراطية الذين انتخبوا للمرة الأولى في عام 2015،

وإذ كان قد عُرض عليه قبل هذا، القضايا الجديدة الخاصة بالسيد جيلبير كارو، السيد يودورو غونزاليز والسيد لويس فلوريدو، الذين انتخبوا في عام 2015، وتلك القضايا التي تم فحصها من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وفقا لإجراءات فحص ومعالجة الشكاوى (الملحق الأول للقواعد والممارسات المنقحة)،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار المعلومات التي يقدمها بانتظام المدَّعون والبرلمانيون المنتمون إلى طاولة الوحدة الديمقراطية وخلال جلسة الاستماع مع اللجنة التي عقدت في 3 نيسان/أبريل 2017،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الرسالة المقدمة بتاريخ 12 آذار/مارس 2017 من السيد داريو فيفاس فيلاسكو، عضو الجمعية الوطنية الفنزويلية ومنسق المجموعة البرلمانية الفنزويلية للسيدات (بلوك دو لا باتريا) في برلمان أمريكا اللاتينية، والمعلومات التي قدمها في جلسة الاستماع مع اللجنة في 3 نيسان/أبريل 2017. وإذ يأخذ بعين الاعتبار أيضاً الاتصالات المتعددة مع أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي وتلك التي أجرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مع البعثة الدائمة الفنزويلية لدى الأمم المتحدة في جنيف، يشير، إلى المعلومات التالية حول هذا الملف فيما يتعلق بالقضايا السابقة:

- **السيد بيليري، السيد سانشيز، السيد اليمان والسيد بلانكو**

– استمر الرجال الأربعة بممارسة ولايتهم البرلمانية، لكن مع بقائهم خاضعين للإجراءات الجنائية. بحسب المدعين، فإن الإجراءات لا أساس لها من الصحة، وهو أمرٌ تنفيه السلطات. فقد قام هؤلاء بالتحريض قبل انتخابهم في مجلس الأمة في أيلول/ سبتمبر 2010، حيث تم آنذاك اعتقال كل من السيد بيليري والسيد سانشيز، فبل أن يتم إطلاق سراحهما في شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر 2011، على التولي.

- **السيد ريتشارد ماردو**

– في 5 شباط/فبراير 2013، وطبقاً للتقارير، فقد أبدى السيد ديوسدادو كابيلو، رئيس الجمعية الوطنية آنذاك، في أثناء الدورة العادية، وعبر الوثائق العامة والشيكات الدعمَ للفرضية القائلة بأن السيد ماردو استفاد من تبرعات طرف ثالث، قائلاً بأن هذا الأمر يرقى إلى منزلة الإثراء غير المشروع. يؤكد المدَّعي أن ما أورده رئيس الجمعية إنما كان شيكاتٍ وإيصالاتٍ مزورةً.

– في 12 آذار/مارس 2013، طلب مكتب مدعي عام المحكمة رسمياً إذن المحكمة العليا للسماح باتخاذ الإجراءات بحق السيد ماردو بتهمة التهرب الضريبي وغسل الأموال، لاحقاً لاتهامات مقدمة ضده من قبل رئيس الجمعية الوطنية آنذاك، والتي كانت تستند، بحسب المدعي، إلى شيكات وإيصالات مزورة. بحسب السلطات، تم توجيه الاتهام بشكل رسمي إلى السيد ماردو في 25 تموز/يونيو 2014؛

– لا يتضمن الملف معلومات تفيد بأن السلطات قد أحرزت أي تقدم في اتخاذ الإجراءات الجنائية؛

- **السيدة ماريا مرسيدس أرانغورين**

– في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، رفعت الجمعية الوطنية البرلمانية الحصانة عن السيدة آرانغورين وذلك للسماح بتوجيه تهم تتعلق بالفساد والتنظيم الإجرامي في المحكمة. يؤكد المدعي أن القضية المرفوعة ضد السيدة آرانغورين ليست عارية عن الصحة فقط، بل إنها كانت نائمة منذ عام 2008 وأعيد تحريكها في عام 2013 فقط من أجل إجازة التشريع التمكيني. أفادت السلطات بأن المحكمة المكلفة بالقضية أصدرت في 10 كانون الأول/ديسمبر 2014 أمراً باعتقالها؛

– لا يتضمن الملف معلومات تفيد بأن السلطات قد أحرزت أي تقدم في اتخاذ الإجراءات الجنائية؛

- **السيدة ماريا كورينا ماتشادو**

- في 24 آذار/مارس 2014، أعلن رئيس الجمعية الوطنية، من دون أي مناقشات في الجلسة العامة، أنه تم تجريد السيدة ماتشادو من ولايتها بعد أن اعتمدتها حكومة بنما كممثل بديل للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في واشنطن، DC، في اجتماع مارس 2014، وذلك كيما تتمكن من تقديم عرضها حول الظروف في فنزويلا؛
- لاحقاً، تم البدء بتحقيقين جنائيين ضد السيدة ماتشادو. يفيد المدعي بأن التحقيقات تستند إلى مزاعم أنها كانت متهمة بالتورط في مؤامرة مزعومة للقيام بانقلاب واغتيالات وللتحريض على العنف. نفت السيدة ماتشادو الاتهامات والشكاوى المرفوعة ضدها. في 3 كانون الأول/ديسمبر عام 2014، أُفيد بأنه تم سَوقُ تهم رسمية من قبل مكتب المدعي العام. لا يتضمن الملف أي معلومات تتعلق بالوضع الحالي للإجراءات؛
- في 14 تموز عام 2015، قام المراقب العام للجمهورية بتغريم السيدة ماتشادو وإعفائها من واجباتها لمدة 12 شهراً، وهذا ما وقف حائلاً بالتالي في وجه نيتها للترشح للانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر 2015 لولاية إضافية كعضو في الجمعية الوطنية. بحسب المدعي، لم يكن إعفاء السيدة ماتشادو من مهامها مناسباً على الإطلاق، كما إنه لم يكن دستورياً وكان يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان؛

- **السيد خوان كارلوس كالديرا**

- في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أذنت المحكمة العليا بمحاكمة السيد كالديرا، مستندة إلى المادة 380 من قانون الإجراءات الجنائية. ادعى مقدم البلاغ أنه، وخلافاً للحكم قضائي، فإن الأعمال التي سيتم التحقيق مع السيد كالديرا على أساسها ليست بجرائم. رأى المدعي أن تسجيلاً صوتياً غيرَ قانوني يظهر عدة أشخاص يتآمرون لتوريط السيد كالديرا بالقيام بعمل غير قانوني–كتلقي أموال خاصة لحملة انتخاب العمدة–يبدو جنايةً في نظر الجمهور. أشار المدعي أنه، في فنزويلا، يعتبر التمويل العام لحملات الأحزاب والانتخابات السياسية أمراً محظوراً؛

- **السيد إسماعيل غارسيا**

- في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014، أيدت المحكمة العليا طلباً لإجراءات ما قبل المحاكمة في قضية مرفوعة ضد السيد غارسيا من قبل الجنرال كارفاخال الذي يدعي أنه تمَّ التشهير به، والذي جرى احتجازه في في أروبا بناءً على طلب من حكومة الولايات المتحدة بتهمة تهريب المخدرات. أشار الادعاء إلى أن السيد غارسيا طلب رسمياً إلى مكتب المدعي العام أن يحقق مع الجنرال كارفاخال لصِلاته المزعومة في النشاط الإجرامي. بحسب الادعاء، فإن المحكمة العليا لم تأخذ أياً من هذه الحقائق بالاعتبار قبل الموافقة على الطلب.

- **السيدة نيرما غورولا، السيد خوليو إيغارزا والسيد روميل غزامانا**

- في 30 كانون الأول/ديسمبر عام 2015، أمرت الدائرة الانتخابية في المحكمة العليا تعليق عدد من أعمال الإعلان الصادرة عن المجلس الانتخابي لولاية الأمازون. يتعلق الحكم بادعاءات الاحتيال خلال انتخاب السيدة غورولا، السيد إيغارزا والسيد غزامانا (جميعهم من ائتلاف المعارضة السابق، طاولة الوحدة الديمقراطية MUD) والسيد ميغيل تاديو (من الحزب الاشتراكي الموحد PSUV). كان من نتائج هذا التعليق تقليص أغلبية الثلثين "للمعارضة"، الأغلبية الآن، في الجمعية الوطنية ما كان ليمكنها من اتخاذ بعض القرارات الهامة، وهذا ما يعتبر، إذاً، أمراً بالغ الأهمية؛
- في 5 كانون الثاني/يناير عام 2016، قررت الجمعية الوطنية تجاهل هذا الحكم، كما وقررت أن يأخذ نواب أمازون مقاعدهم، على الرغم من أن السيد تاديو من الحزب الاشتراكي الموحد اختار أن يحترم أمر المحكمة. يوم 11 كانون الثاني/يناير عام 2016، قررت المحكمة العليا أن أي قرار يصدر عن الجمعية الوطنية سيكون باطلاً ما دام أعضاء البرلمان، الذين علقت المحكمة (عضويتهم)، على مقاعدهم. بدايةً، قرر تحالف أحزاب طاولة الوحدة الديمقراطية MUD مواصلة التقاضي في وجه المحكمة، لكن في 13 كانون الثاني/يناير 2016، طلب الأعضاء الذين علقت عضويتهم مغادرة التشريعيات "دون خسارة صفتهم كأعضاء في البرلمان، على أمل توفر شروط أكثر ملاءمةً للعودة إلى مقاعدهم ".
- في 21 تموز عام 2016، قرر الأعضاء المعلقة عضويتهم في البرلمان عن ولاية أمازون العودة إلى مقاعدهم في الجمعية الوطنية، على الرغم من القرار السابق للمحكمة العليا والقاضي بوقف انتخابهم؛

- في 1 آب/أغسطس عام 2016، وأعلنت المحكمة العليا مرة أخرى أن أي قرار يتخذ من قبل الجمعية الوطنية لن يكون سليماً لطالما بقي أعضاء البرلمان على مقاعدهم، وأعلنت كذلك أن أعضاء البرلمان المعلقة عضويتهم بالإضافة إلى أعضاء البرلمان من المعارضة (الأغلبية الآن) قاموا بانتهاك حرمة المحكمة، ويمكن بالتالي أن يكون عرضة للمحاكمة الجنائية؛
- نتيجة لهذا الانتهاك المتواصل، حرم رئيس فنزويلا، منذ أغسطس 2016، الجمعية الوطنية من مصادر تمويل نشاطها، بما في ذلك رواتب أعضائها والأموال اللازمة لتغطية تكاليف عملها؛
- أكد الانتهاك مجدداً المخاوف حول قصور استقلالية المحكمة العليا. على وجه الخصوص، تم انتخاب 13 من القضاة و21 قاضٍ بديل لدى المحكمة، يرتبط بعضهم بشكل وثيق، إن لم يكن بشكل مباشر، مع الحزب الحاكم على عجلٍ من قبل الجمعية الوطنية المنتهية ولايتها في غضون شهر واحد بعد أن أفضت انتخابات 6 كانون الأول/ديسمبر 2015 إلى إسقاط أغلبية الحزب الحاكم في الجمعية الوطنية المنتخبة حديثاً، والتي ستتولى مهامها في 5 يناير 2016؛

- **القضية الجديدة للسيد جيلبرت كارو**

- أنهى الادعاء بأنه في 11 كانون الثاني/يناير 2017، قام ضباط من جهاز المخابرات البوليفارية (SEBIN) باعتقال وتوقيف السيد كارو بشكل تعسفي، وهو لا يزال موقوفاً في مركز الاعتقال "26 دي خوليو" في سان خوان دي لوس موروس في ولاية غواريكو. يشتكي الادعاء من إجراء محاكمة السيد كارو أمام محكمة عسكرية، وفي هذا مخالفة للمواد 28 و 49 و 261 من الدستور الفنزويلي، كما ويشتكي الادعاء من أن السيد كارو لم يقدَّم في الوقت المناسب للمثول أمام القاضي؛

- **القضايا الجديدة لكل من السيد لويس فلوريدو والسيد يودورو غونزاليز والتطورات الجديدة فيما يتعلق بالسيد وليام دافيلا**

- عاد السيد فلوريدو، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، السيادة والتكامل في المجلس الوطني، إلى فنزويلا في 27 كانون الثاني/يناير 2017 بعد أداء واجبات برلمانية في الخارج. لدى عودته، صادر موظفو الهجرة جواز سفره، وأخبروه بأنه تم إلغاء (صلاحية) الجواز بسبب شكوى رسمية تفيد بسرقة الجواز. في 6 شباط/فبراير 2017، كان السيد فلوريدو يهمُّ بالسفر إلى الخارج، وهذه المرة باستخدام بطاقة هويته، التي تكفل له السفر بين الدول الأعضاء لمنطقة الميركوسور، عندما قيل له أنه كان خاضعا

لأمر يحظر مغادرته البلاد. بالمثل، في 7 شباط/فبراير 2017، رجع إلى السيد دافيلا إلى فنزويلا حيث كان على وشك السفر إلى الخارج، عندما أبلغه ضباط الهجرة أن جواز سفره كان قد سرق، وتم إبطال مفعوله تبعاً لذلك. بالمثل، في 21 آذار/مارس 2017، رجع إلى السيد غونزاليس إلى فنزويلا عندما كان على وشك السفر إلى الخارج، عندما أبلغه ضباط الهجرة إبطال (صلاحية) جواز سفره بسبب شكوى رسمية تفيد بسرقة الجواز المذكور،

- في القضايا الثلاث، يؤكد الادعاء عدم وجود أي شكوى رسمية مقدمة حول سرقة جوازات السفر في أي وقت سابق. كما ويعتبر الادعاء أن كل التدابير المتخذة بحق البرلمانيين الثلاثة هي تعسفية ولا تسند إلى أساس قانوني، ولا يعدو الغرض منها مضايقة وتسكيت البرلمانيين الراغبين في المشاركة في المحافل الدولية للتعبير عن انتقادهم للموقف السياسي في فنزويلا،

إذ يشير إلى أنه كان من المقرر أن يتوجه وفدٌ من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى فنزويلا في حزيران/يونيو 2013 لمعالجة، من بين أمور أخرى، القضايا التي نتجت عن هذه القضايا، إلا أنه تم تأجيل البعثة في اللحظة الأخيرة من أجل منح السلطات البرلمانية المزيد من الوقت لتنظيم الاجتماعات المطلوبة،

إذ يأخذ بعين الاعتبار الرسائل العديدة المقدمة من الرئيس الحالي للجمعية الوطنية ومن سَلَفِه في المنصب، بما في ذلك رسالته المسطرة بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2016، والتي أعرب فيها عن دعمه الكامل لمهمة اللجنة، وشدد على ضرورة أن تتم في أقرب وقت ممكن، بالإضافة إلى إبراز مخاوفه بشأن التعدي من قبل السلطات التنفيذية والقضائية على سلطات الجمعية الوطنية،

إذ يأخذ بعين الاعتبار أنه تم إلغاء زيارة اللجنة، التي كان من المقرر أن تتوجه الى فنزويلا بدءاً من 20-22 آذار/مارس 2017، في اللحظة الأخيرة بعد تلقي رسالة عبر البريد الالكتروني موجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مرسلةً من قبل السيد داريو فيفاس فيلاسكو، عضو الجمعية الوطنية الفنزويلية ومنسق المجموعة البرلمانية الفنزويلية (بلوك دي لا باتريا) في برلمان أمريكا اللاتينية، ورفض منح التأشيرة المطلوبة لأحد أعضاء البعثة؛ *وإذ يأخذ بعين الاعتبار أيضاً*، ما ينهي به السيد داريو فيفاس في رسالته إذ يقول"و-تم الترحيب بالاتحاد البرلماني الدولي في بلادنا في مناسبات سابقة، بما في ذلك خلال زيارة سيادته الناجحة في عام 2016. ومع ذلك، فإن الجمعية الوطنية تتصرف حالياً خارج حدود مهامها الدستورية؛ وهكذا، فهي

غير مخولة بتمثيل السلطة التشريعية أمام المنظمات الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي" والمجموعة البرلمانية الفنزويلية (بلوك دو لا باتريا) وبالتالي "فإنه لا يمكن توفير الشروط القانونية والسياسية والعملية اللازمة لحسن سير زيارة لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي كما يمكن توفير مثل هذه الشروط في ظروف مختلفة "،

وإذ يشير إلى الزيارة الرسمية التي قام بها الأمين العام إلى فنزويلا في أواخر عام 2016، والتي التقى في خلالها، من بين جهات أخرى، رئيس فنزويلا، رئيس الجمعية الوطنية، وأمين المظالم وبرلمانيين من أحزاب الأغلبية والمعارضة، وإلى أن زيارته هذه وضعت أسس البعثة التي خططت لها اللجنة؛ *وإذ يشير أيضاً* إلى تقرير الأمين العام المرفوع إلى اللجنة في أكتوبر 2016 حول مهمته؛ وإذ يأخذ بعين الاعتبار تقرير الأمين العام المرفوع إلى اللجنة في دورتها الحالية،

وإذ يشير إلى الجهود التي بُذلت في الفترة ما بين أيار/مايو 2016 إلى شباط/فبراير 2017، بوساطة الأمين العام لاتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR، رئيس وزراء أسبانيا السابق، والرؤساء السابقين لكل من جمهورية الدومينيكان وبنما، ولاحقاً رئيس الفاتيكان السابق، وذلك بهدف تقريب الأطراف السياسية من بعضها البعض، حيث أفضت هذه الجهود إلى عقد جلسات عامة الرسمية في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2016 و 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 للبت في قضايا الحوار السياسي. ومع ذلك، فقد توقف الحوار في وقت لاحق، في ظل الخلافات حول ما تم التوصل إليه وكيفية المضي قدماً،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار قرار المحكمة العليا في 29 آذار/مارس 2017، توليها سلطات الجمعية الوطنية مؤقتاً، على اعتبار أن هذه الأخيرة استمرت في انتهاك أحكامها. وفقاً للسيد داريو فيفاس، لاحقاً لاجتماع طارئ لمجلس الدفاع الوطني، فقد سارعت المحكمة العليا للتراجع عن قرارها. لم يتسنَّ معاينة نص هذه القرار منذ اتخاذه،

1. *يعرب عن بالغ أسفه* حيال عدم ترحيب الحزب الحاكم، وعلى الرغم من موافقة رئيس الجمعية الوطنية، بالبعثة في وقت من الأوقات وكما تم رفض منح تأشيرة لأحد أعضاء هذه البعثة، في الوقت الذي لا يزال فيه (المجلس الحاكم) مقتنعاً أنه، وفيما يتعلق بالقضايا المنظورة وعلى خلفية الأزمة السياسية

الحالية، يمكن للبعثة أن تساعد في معالجة المخاوف والقضايا التي برزت حتى الآن. *ويأمل بناءً ما تقدم*، أنه لا يزال بإمكان البعثة أن تجد طريقها للقيام بمهمتها في وقت قريب؛

2. *يولي أهمية بالغة* لاستمرار تعليق عضوية أربعة من أعضاء المجلس الوطني؛ *ويؤكد من جديد* أن هذا الأمر لا يؤثر فقط وبشكل مباشر في حقوقهم السياسية الفردية فحسب، بل يجرد دوائرهم من التمثيل في البرلمان؛ *لا يجد سبباً* لعدم السماح لهؤلاء البرلمانيين بممارسة ولايتهم البرلمانية، لا سيما حضور جلسات البرلمان، الذي يتماشى مع المبدأ الأساسي لافتراض البراءة؛ كما وإنه لا يجد سبباً أيضاً، لعدم قيام المحكمة العليا، في قضية ذات أهمية كهذه، بإصدار حكمها بعد ستة عشر شهراً من الانتخابات. *يدعو* المحكمة العليا للقيام بذلك على وجه السرعة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لجميع الحقائق ومع الاحترام الكامل لحق المعنيين في الدفاع (عن أنفسهم)؛

3. *يرى* أن الأحكام اللاحقة المتخذة من قبل المحكمة العليا، والتي تعلن أن القرارات التي اتخذتها الجمعية الوطنية لاغيةً وباطلةً لطالما بقي البرلمانيون مشاركون في عمل البرلمان، هي أحكام جائرة إلى حد بعيد؛

4. *وإذ يساوره قلق بالغ*، حيال حرمان الجمعية الوطنية ككل وبأعضائها كافة، ونتيجةً لهذا الوضع القائم، من الموارد المالية والتي هي حق لهم واللازمة لقيامهم بعملهم، وهذا ما يقوض بالتالي بشكل جدّي فعاليةَ البرلمان؛ *يحث* السلطات المعنية لمعالجة هذه القضية على وجه السرعة؛ *ويؤكد* في نفس الوقت الحاجةَ لأن تقوم كافة أطراف الدولة بالعمل بحدود ولايتها وصلاحياتها المحددة دستوريا؛

5. *يقرُّ* بأن القضية المرتبطة بتعليق عضوية أربعة من أعضاء المجلس الوطني هي جزء من أزمة سياسية أكبر في فنزويلا، والتي يمكن أن تجد طريقها إلى الحل فقط من خلال الحوار السياسي؛ *يدعو* كلا الطرفين للعمل بحسن نية وللالتزام الكامل باستئناف الحوار السياسي بمساعدة الوسطاء الرسميين؛ *يؤكد من جديد* أن الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد كامل لدعم جهود الوساطة هذه؛ *ويتمنى* تلقي المزيد من المعلومات الرسمية حول الكيفية التي يمكن من خلالها تقديمه هذا الدعم بشكل أفضل؛

6. *يبدي سروره* لإطلاق سراح كل من السيد مانتيا والسيد سوجو؛ *ويأمل في معرفة* المزيد عن احتمال إطلاق سراح السيد بريتو والسماح له بالتالي بمتابعة ولايته البرلمانية؛ *يرغب* في الحصول على التفاصيل جميعها حول الوقائع والأسباب القانونية التي تستند إليها الاتهامات الموجهة ضده وكذلك المرحلة التي وصلت إليها الإجراءات القانونية؛

7. *يؤكد على* أسئلته السابقة، فضلاً عن مخاوف أولية سابقة، تتعلق بقضايا البرلمانيين الحاليين والسابقين الذين كانت قضاياهم قبلاً قيد البحث والدراسة من قبل اللجنة قبل انتخابات ديسمبر 2015، وتتعلق هذه الأسئلة والمخاوف في المقام الأول بالوقائع والمبررات القانونية للإجراءات القانونية المتخذة بحقهم بشكل فردي، والتي تتعلق أيضاً برفع الحصانة البرلمانية عنهم؛
8. *يشعر بقلق عميق* حيال إبطال مفاعيل جوازات سفر السيد غونزاليس، والسيد فلوريس والسيد دافيلا، على ما يبدو دون أي مبررات جدية. ليس بوسعنا إلا أن نخلص إلى أن مثل هذا الأمر يدعم المزاعم القائلة بأن إبطال مفاعيل جوازات السفر هو في الواقع انتقام لعملهم السياسي والبرلماني، ويهدف إلى منعهم من التحدث عن الظروف في فنزويلا في المحافل الدولية؛ *يحث* السلطات المعنية على إعادة جوازات السفر على جناح السرعة، وعلى منع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث؛
9. يبدي انتباهه إلى الادعاءات المتعلقة بالسيد كارو، وخاصة منها الادعاء المتعلق بعدم احترام حصانته البرلمانية وباحتمال محاكمته أمام محكمة عسكرية. *يرغب* بالحصول على معلومات رسمية حول هذه المسائل وحول الاتهامات المحددة الموجهة ضده وكذلك حول الحقائق التي تستند إليها هذه الاتهامات؛
10. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، إلى المدَّعين وإلى أيِّ طرف ثالث يمكن أن يكون في وضع يسمح له بتقديم معلومات ذات صلة؛
11. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم له تقريراً في الوقت المناسب.

بنغلاديش

BGL/14– شاه أمس كبريا (Shah Ams Kibria)

قرار معتمد بالإجماع في الدورة الـ 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي
(دكا 5 أبريل/نيسان 2017)

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يشير إلى قضية السيد شاه أمس كبريا (Shah Ams Kibria)، العضو في برلمان بنغلاديش الذي اغتيل في هجوم بقنبلة يدوية في كانون الثاني/يناير عام 2005، وإلى القرار الذي تبناه في دورته الـ 197 (تشرين الأول/أكتوبر 2015)،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الرسالة المقدمة من السلطات البرلمانية بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2016، والمعلومات المقدمة في جلسة الاستماع التي عقدت مع نائب رئيس، وعضو آخر في، برلمان بنغلاديش خلال الجمعية الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من المدَّعين وغيرها من مصادر المعلومات،

يشير، من بين المعلومات المستفيضة حول هذا الملف، إلى ما يلي:

- أثبت التحقيق الأولي في الاغتيال وجودَ محاولةٍ من جانب ضباط التحقيق لتحويل مجرى العدالة. منذ إعادة فتح التحقيق في آذار/مارس 2007، تم توريط متشددين إسلاميين ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي (Huji)، بمن في ذلك زعيم الحركة السيد المفتي حنان المنشي (Mufti Hannan Munshi). وبحسب تقرير وزارة الداخلية في العام 2010، فقد تم اعتقال عدة أشخاص، بمن فيهم الشخصان اللذان قاما بتفجير القنبلة (السيد ميزانور الرحمن ميثو Mizanur Rahman

Mithu ، والسيد بدر العالم ميزان Badrul Alam Mizan). بالإضافة إلى ذلك، فقد تمَّ توقيف وزير الدولة للشؤون الداخلية السابق، بتهمة إيواء وحماية الأفراد الذين ألقوا القنابل؛

- بحسب السلطات البرلمانية، أفضى التحقيق إلى أن منظمة إسلامية متشددة مقرها كشمير، ويتزعمها السيد عبد المزيد بات (Abdul Mazid Butt) كانت قد ساعدت السيد المفتي عبد الحنَّان والسيد مولانا تاج الدين، زعيم حركة الجهاد الإسلامي في بنغلاديش، في نقل القنابل من باكستان إلى بنغلاديش على نية ارتكاب اغتيالات في أجزاء مختلفة من البلاد. كشفت التحقيقات الإضافية أيضاً، أن بعض المتهمين كانوا متواجدين عندما تم إلقاء القنابل على السيد كبريا؛
- في الـ20 من حزيران/يونيو عام 2011، أودعت إدارة التحقيقات الجنائية (CID) لائحة اتهام إضافية ضد 14 شخصاً آخرين، وطلبت إلى المحكمة البتَّ في وضعهم؛
- اعترضت عائلة السيد كبريا على لائحة الاتهام وتقدمت بطلب حجب الثقة على اعتبار أن هذه اللائحة كانت، من وجهة نظرها، غير مكتملة، كما لم تنجح هذه اللائحة، من بين مخاوف أخرى، في تحديد جميع الأشخاص المتورطين في عملية الاغتيال، وعلى وجه الخصوص العقول المدبرة الحقيقية لعملية الاغتيال. أعربت العائلة أيضاً عن قلقها، من أنه ما لم يتم إجراء المزيد من التحقيقات، فإنه من غير المرجح أن تقوم البينة في المحكمة، حيث أن هذه البينة كانت قد بُنيتْ إلى حدٍّ كبير على التحقيقات التي أجريت في السجن حيث يدعي المتهم أنها جرت تحت وطأة التعذيب. ظلت الأسرة تشعر بالقلق أيضاً إزاء التمادي في التدخل السياسي في التحقيقات، وإزاء حقيقة أنه لم يتم إطلاعها بشكل منتظم على التطورات الجديدة، كما وإنه تم تجاهل مقترحاتها التي كان يمكن لها أن تساهم في تقدم التحقيق؛
- في كانون الثاني/يناير 2012، أقر القاضي بطلب الأسرة وأمر بإجراء المزيد من التحقيقات. زار ضابط التحقيق المعين حديثاً السيدة كبريا وأشار إلى أنها ستبقى على تواصل منتظم مع الأسرة تزامناً مع الشروع بالتحقيق الثالث؛
- تم البدء بالتحقيق الثالث، راجع ضابط التحقيق التسجيلات السابقة للقضية كما وحصل على شهادات 93 شاهداً. أفضى ذلك إلى تحديد واعتقال مشتبهٍ بهم جدد. تم إيداع لائحة اتهام جديدة في تشرين الثاني/ديسمبر 2014 ضد 35 شخصاً. تم تحويل لائحة الاتهام الثالثة هذه إلى محكمة

المسائل المستعجلة في حزيران/يونيو 2015، وتم اعتمادها في 13 أيلول/سبتمبر 2015. لا تزال إجراءات المحاكمة جارية، مع ما مجموعه 171 شاهداً يُتوقع أن يدلوا بشهاداتهم؛

- بحسب السلطات المختصة، من بين المشتبه بهم الجدد نجد السيد هاريس تشودري (Harris Chowdhury المستشار السياسي لرئيس الوزراء خالدة ضياء Khaleda Zia- يبدو أيضاً أن السيد شودري كان متورطاً في في هجوم آب/أغسطس 2004 ضد زعيم المعارضة آنذاك، ورئيس الوزراء الحالي الشيخ حسينة Sheikh Hasina)، الذي يشتبه في أنه خطط للاغتيال. كان السيد هاريس تشودري، بالإضافة إلى اثنين آخرين من المشتبه فيهم في لائحة الاتهام الأخيرة، قد تواروا عن الأنظار. أكدت سلطات بنغلاديش أنها أبلغت الانتربول لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حيث تم إصدار إشعار أحمر ضد السيد هاريس تشودري؛
- بحسب أحد المدَّعين، لم تعد عائلة السيد كبريا تتلقى تحديثات منتظمة عن التحقيق في السنوات القليلة الماضية. لاحظ المدّعي أن عدم توفر هذه المعلومات، إلى جانب تاريخ طويل من التدخل السياسي، التأخير في التحقيق وما نتج عن ذلك من تداعيات، أدى بالمجمل إلى فقدان عائلة السيد كبريا الثقة في العملية القضائية. لم تطعن الأسرة في لائحة الاتهام الثالثة، كما فعلت بشأن اللائحتين السابقتين بسبب فقدان الثقة هذا. طبقاً للتقارير، يستمر اعتقاد الأسرة بأن هناك أفراداً آخرين متورطين في الجريمة، بخاصة المحرضين المحتملين، ولم يتم تجريمهم بعد بسبب التدخل السياسي، كما وتعتقد الأسرة أن تأخير العدالة هو بمثابة حرمان من العدالة؛
- أفاد نائب رئيس مجلس نواب بنغلاديش خلال جلسة الاستماع التي أجريت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ132 (هانوي، آذار/مارس 2015)، أن القضية موضوعة الآن على الطريق الصحيح، وبأن سلطات بنغلاديش ملتزمة باستكمال الإجراءات القضائية بسرعة وبأنه على يقين من أنه سيكون هناك تقدم سريع على طريق حل هذه القضية. ولاحظ، نائب رئيس مجلس النواب، أن التأخر في التحقيق كان في البداية بسبب عوامل سياسية. كما اعترف تماماً أن التأخير في العدالة هو حرمان منها، وأكد على ضرورة الشفافية في الإجراءات وسلامة العملية القضائية، وعلى أن هذين الأمرين أساسيان لضمان نتائج مُرضِيةٍ. لم يكن السيد النائب يدرك بأن عائلة السيد كبريا لم تكن على علم بخطوات التحقيق الأخيرة، كما اعتبر أن إبقاء المحققين الأسرة على اطلاع (بمجريات القضية) هي مسألة روتينية. إضافة لذلك، تعهد (السيد النائب) بنقل نسخة من لائحة الاتهام عندما تصدر علناً،

وحالما يتم تبنيها من قبل المحكمة، وكما وتعهد كذلك باستمرار بنقل المعلومات عن أي تطورات جديدة في إجراءات القضية؛

- واصلت اللجنة البرلمانية الدائمة في وزارة الشؤون الداخلية مراقبة القضية،

بالنظر إلى هذا، وخلال جلسة الاستماع التي أجريت في الجمعية الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا، نيسان/أبريل (2017) أكد نائب رئيس مجلس نواب بنغلاديش أن الإجراءات القضائية في بنغلاديش تستغرق وقتاً طويلا، وأن التأخير في التحقيق نجم إلى حد كبير بسبب المدعى عليهم وبسبب الأسرة التي اعترضت على لوائح الاتهام السابقة. تجري المحاكمات حالياً وفق إجراءات منفصلة تتم على مسارين متوازيين (قضية الاغتيال وقضية التفجير). كان الأمر يستلزم الوقت نظراً لحاجة القضاة لسماع الشهود شخصياً كل على حدة وللسماح للأفرقاء باستجوابهم. في ظل الحساسية السياسية للقضية، فقد تم إيلاؤها عناية كبيرة لجهة احترام جميع قواعد الإجراءات الجنائية وحقوق الدفاع. ولما كان عددٌ من المشتبه بهم من كبار المسؤولين من حزب المعارضة الحالية، فإن تسرع المحكمة في العملية، وعدم كونها شفافة بما فيه الكفاية، سيدفعان المعارضة للقول بأن العملية هي مؤامرة سياسية. بالتالي فقد كانت المحكمة تعاين الأدلة بحرص ودقة وذلك لضمان محاكمة عادلة. قامت المحكمة بالتحقيق مع ثلاثة وأربعين شاهداً حتى الآن، وتمت برمجة الجلسة المقبلة بحيث تعقد في 29 آذار/مارس 2017،

وإذ يضع في اعتباره التشابه الملفت بين الهجوم بالقنبلة ضد السيد كبريا وذاك المنفَّذ ضد الشيخة حسينة Sheikh Hasina وغيرهما قبل خمسة أشهر، مع كل من الهجومين اللَّذين استهدفا أعضاء بارزين من المعارضة في ذلك الوقت حيث تم استخدام نفس النوع من القنابل. في كلتا القضيتين، كشف التحقيق وجود مؤامرة ظاهرة بين أعضاء من الحزب الحاكم وقتذاك، مع المتطرفين الإسلاميين. وفي هذا الصدد، نجد العديد من الأشخاص المتهمين في كلتا القضيتين، بمن فيهم العديد من أعضاء حزب بنغلادش الوطني المعارض حالياً (BNP) بالإضافة إلى قادة من حركات الجهاد الإسلامي،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن المادة 35 من دستور بنغلاديش تنص على أن "كل شخص متهم بهجوم إجرامي يجب أن يكون له الحق في محاكمة سريعة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة أو هيئة مؤسسة بموجب القانون." يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والذي تعتبر بنغلاديش عضواً فيه- الحق في المحاكمة دون تأخير غير مبرر. في عرضها الدوري الشامل (UPR) أمام مجلس الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان، قبلت بنغلاديش توصياتٍ لإنهاء الإفلات من العقاب ولاتخاذ التدابير اللازمة لضمان محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان،

1. يشكر نائب رئيس البرلمان على المعلومات التي قدمها خلال الجلسة. *ويؤكد من جديد*، مع ذلك، على رغبته بالحصول، بشكل منتظم، على معلومات مكتوبة أكثر تفصيلاً حول تطورات إجراءات المحاكمة الجارية؛ *يأسف* لعدم تقديم هذه المعلومات بشكل عاجل، ولأن لا السلطات البرلمانية، ولا النائب العام، لم يجيبوا بعد حيال بعثة التقصي المقترحة بخصوص طول أمد المحاكمة. *يكرر رغبته* بالحصول على نسخة من آخر لائحة اتهام، فضلاً عن مزيد من المعلومات عن الأسباب والأدلة التي تدعم الادعاء على المشتبه بهم؛
2. *يلاحظ* أن الإجراءات لا تزال جارية وأنها تحرز تقدما بطيئاً. *أُحيطَ علماً* بالأسباب التي أوردتها السلطات البرلمانية في هذا الصدد؛
3. *لا يزال يشعر بالقلق العميق*، حيال حقيقة أنه بعد ما يزيد عن 12 عاماً من وقوع الهجوم، فإن أياً من الجناة لم يمثل مسؤولاً في محكمة قانونية؛ *يكرر القول* بأن تأخير العدالة هو بمثابة حرمان من العدالة؛ *ويأمل* في أن المحكمة ستعمل بسرعة، كما يأمل بإنجاز تقدم إضافي سريع على طريق ضمان المساءلة الكاملة عن هذه الجريمة الخطيرة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك تلك المعايير المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام، ودون أي تدخل سياسي؛
4. *يشعر بالقلق إزاء* قصور العدالة وفقدان الثقة في الإجراءات الحالية، (من قبل جهات عديدة) بمن فيها عائلة السيد كبريا، وكذلك إزاء الشكوك القوية حول تسييس السلطة القضائية؛
5. *يلاحظ بقلق بالغ* ادعاء عائلة السيد كبريا والمحامين عدم إطلاعهم منذ عدة سنوات على التقدم المحرز في التحقيق أو في إجراءات المحاكمة، بما في ذلك مواعيد جلسات الاستماع المقررة من قبل المحكمة في حين تدعي السلطات عكس ذلك. *يحث السلطات المعنية مرة أخرى* على اتخاذ جميع التدابير المناسبة، فوراً، لضمان إعلام العائلة بشكل منتظم وكامل بجميع التطورات القضائية كيما تتمكن من المشاركة الفعالة في الإجراءات الجارية لضمان الشفافية في الإجراءات القضائية الجارية وفي المساءلة عن الجرائم؛

6. *يلاحظ بقلق* أنه لا يزال هناك العديد من المشتبه بهم الفارين، ويأخذ علماً بالجهود التي تبذلها السلطات لاعتقال هؤلاء؛ *ويرغب* في أن يبقى على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛
7. *يلاحظ مع التقدير* استمرار برلمان بنغلاديش بمتابعة القضية؛ *وينتظر منه* أن ينقل القلق وطلبات الحصول على المعلومات إلى السلطة التنفيذية والقضائية ذات الصلة؛ *ويثق* بأن البرلمان سيواصل إبقاء اللجنة على علم منتظم بأي تطورات هامة وبالردود المقدمة من السلطات المعنية كلّها؛
8. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، إلى المدَّعين وإلى أي طرف ثالث قد يكون في وضع يسمح له بتقديم معلومات ذات صلة؛
9. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم له تقريراً في الوقت المناسب.

بنغلاديش

BGL/15– الشيخة حسينة

قرارمعتمد بالإجماع في الدورة الـ 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي
(دكا 5 أبريل/نيسان 2017)

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يشير إلى قضية الشيخة حسينة (Sheikh Hasina)، زعيمة المعارضة في وقت تقديم البلاغ، ورئيس وزراء بنغلاديش الحالي، *وإذ يشير* إلى القرار الذي تم تبنيه في دورته الـ197 (تشرين الأول/أكتوبر 2015)،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الرسالة المقدمة من السلطات البرلمانية بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2016، والرسالة المقدمة من السكرتير الأول في مكتب رئيس الوزراء بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر عام 2016، وإذ يأخذ بعين الاعتبار جلسة الاستماع التي عقدت مع نائب رئيس، وعضو آخر في، برلمان بنغلاديش خلال الجمعية الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من المدَّعين وغيرها من مصادر المعلومات،

يشير، من بين المعلومات المستفيضة حول هذا الملف، إلى ما يلي:

- في 21 آب/أغسطس 2004، حدث هجوم مخطط بشكل متقن بقنبلة على الشيخة حسينة، ما أدى إلى إصابتها، فضلاً عن مقتل وجرح العشرات من الأشخاص الآخرين؛
- أفضى التحقيق الأولي في الهجوم الى اعتقال 30 من المشتبه بهم، أدلى ثلاثة منهم بتصريحات اعتراف بمشاركتهم في الهجوم، وتبين لاحقا أنها كانت تصريحات كاذبة وملفقة؛
- كشف تحقيق لاحق في الهجوم عمّا يلي: تم تنفيذ الهجوم من قبل المتشددين الاسلاميين المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي (Huji) حيث تم إلقاء القبض على العديد منهم ممن كانوا على صلة بهذه القضية، بمن فيهم زعيم الحركة المفتي حنان مونشي Mufti Hannan Munshi. خلال التحقيقات، كشف المهاجمون عن تورط مسؤولين حكوميين ثبت لاحقاً ومع المزيد من

التحقيقات أنهم قدموا دعماً إدارياً ومالياً لتنفيذ الهجوم، بما في ذلك التورط في التخطيط للهجوم والمساعدة في تسهيل هروب بعض الجناة؛

- بعد تمديد الموعد النهائي لتقديم تقرير التحقيق النهائي لمرات عديدة، أودعت إدارة التحقيقات الجنائية (CID) في 2 تموز 2011 لائحة اتهام إضافية وجهت الاتهام رسمياً، في 18 آذار/مارس 2012، لِ30 شخصا آخرين بينهم السيد لطف الزمان بابار (وزير الدولة للشؤون الداخلية)، والسيد عبد السلام بينتو (نائب وزير، والذي كان شقيقه، السيد مولانا محمد تاج الدين، قد وفَّر القنابل التي استخدمت في الهجوم)، والسيد علي إحسان محمد مجاهد (الأمين العام للجماعة الإسلامية في بنغلاديش)، السيد طارق الرحمن (النائب الأول لرئيس حزب بنغلادش الوطني (BNP) ونجل رئيس الوزراء السابق خالدة ضياء)، والسيد هاريس تشودري (المستشار السياسي لخالدة ضياء)، الذين اتهموا بموجب المواد 34، 109، 118، 119، 120(b)، 201، 212، 217، 218، 302، 307، 324، 326، و 330 من القانون الجنائي والمواد 3 و 4 و 6 من قانون المواد المتفجرة. تضمنت لائحة الاتهام أيضاً أسماء رؤساء سابقين في الاستخبارات والشرطة. ووجدت التحقيقات الإضافية أيضاً أن السيد عبد السلام بينتو، السيد لطف الزمان بابار والسيد طارق الرحمن كانوا قد طمأنوا الجناة بأنهم سيقدمون لهم المساعدة الإدارية اللازمة لتنفيذ الهجوم، مع ضمان السيد بابار أن تتم إدارة التدابير الأمنية بالشكل الذي سيمكِّن المهاجمين من تنفيذه بحرية. تم الكشف أيضاً عن أن سبعة من الأفراد المتهمين قاموا بتحويل مجرى العدالة فيما يتعلق التحقيق الأصلي من أجل حماية المرتكبين الحقيقيين.
- تم تجريم 52 مشتبهاً به. اعتبارا من آذار/مارس 2017، تم إطلاق سراح ثمانية مشتبه بهم بكفالة، بينما فرَّ 18 مشتبهاً به إلى الخارج هرباً من العدالة؛
- بحسب السلطات، لاذ أحد المشتبه بهم بالفرار، وتم اعتقال السيد أبو بكر (الملقب حافظ سليم هولادر Hafej Salim Hawlader) كما تمت إحالته إلى المحكمة. تم إصدار إشعارات حمر بحق السيد طارق الرحمن، السيد مولانا محمد تاج الدين الحاج ميا، السيد هاريس تشودري، السيد كازي شاه مفزل هوسن كيكو باد، والسيد راتول أحامد بابو، كما ويشار إلى أن إشعارات حمر بحق أفراد آخرين متوارين عن الأنظار هي قيد الصدور؛

- لاتزال المحاكمة تجري منذ العام 2012. ومن المقرر الحصول على شهادات ما مجموعه 491 شاهداً. مَثَلَ حوالي 100 شاهد أمام المحكمة في عام 2014، و 90 في العام 2015 و 20 في العام 2016، بحسب المعلومات المقدمة من قبل السلطات المعنية. وكانت المحاكمة، تتقدم ببطء.
- أفاد نائب رئيس مجلس نواب بنغلاديش خلال جلسة الاستماع التي أجريت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ132 (هانوي، آذار/مارس 2015)، أن القضية موضوعة الآن على الطريق الصحيح، وبأن الحكومة ملتزمة باستكمال الإجراءات القضائية بسرعة. كما اعترف تماماً بأن التأخير في العدالة هو حرمان منها، وأكد على ضرورة الشفافية في الإجراءات وسلامة العملية القضائية، وعلى أن هذان الأمران أساسيان لضمان نتائج مُرضِيةٍ. وذكر أنه حتى من دون سماع كامل قائمة الشهود، فإنه يمكن التقدم في القضية والوصول إلى استنتاجات في حال اتفقت النيابة العامة والمحكمة على أنه تم تلقي ما يكفي من أدلة. الهجوم والظروف المساهمة في التأخيرات المطولة في التحقيق والمحاكمة، كل ذلك كان قد تأثر بعوامل سياسية. كانت القضية قد تعرقلت أيضاً بسبب التحديات الإجرائية التي رفعها محامو الدفاع بقصد تأخير السعي لتحقيق العدالة. دخلت حكومة بنغلاديش في مناقشات مع سلطات المملكة المتحدة لتسهيل تسليم السيد طارق الرحمن؛
- واصلت اللجنة البرلمانية الدائمة في وزارة الشؤون الداخلية مراقبة القضية،

إذ يشير إلى أنه بحسب واحدة من الشكاوى، فإن إجراءات المحاكمة، كانت بطيئة جداً، في ظل القيام بمعالجة شهادات جزء محدود فقط من الأفراد المسجلين لتقديم الإفادات، ودون أي إشارة إلى أنه سيتم استكمال الإجراء في وقت قريب. ساهم التقدم البطيء في المحاكمة، بالإضافة إلى القصور الواضح في الجهود الجدية واضحة لتحديد أماكن المشتبه بهم الفارين وإلقاء القبض عليهم، في تدهور الثقة في الإجراءات وفي النظام القضائي،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أنه، في رسالة عام 2016، وفي خلال جلسة الاستماع التي جرت في أثناء الجمعية الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي، فإن السلطات البرلمانية كانت قد أنهت بما يلي:

- حتى تاريخه، من بين 491 شاهداً، أدلى 224 شاهداً بشهادتهم. تم التخطيط لعقد جلسات الاستماع الأحدث بتاريخ 20 و 21 آذار/مارس 2017 بهدف استجواب الشاهد رقم 225. وباستثناء اثنين من المتهمين المتبقين، فقد تم انتهى كافة المتهمين بالفعل من استجوابهم لهذا الشاهد.
- تم توقيف السيد كازي شاه مفضل هوسن كيكو باد، أحد المشتبه بهم الفارين والذي تم إصدار إشعار أحمر بحقه، في دولة الإمارات العربية المتحدة وثمة جهود تُبذل حالياً لتأمين تسليمه إلى بنغلاديش.
- في ظل الحساسية السياسية للقضية، فقد تم إيلاؤها عناية كبيرة لجهة احترام جميع قواعد الإجراءات الجنائية وحقوق الدفاع. ولما كان عدد من المشتبه بهم من كبار المسؤولين من حزب المعارضة الحالية، فإن تسرّع المحكمة في العملية، وعدم كونها شفافة بما فيه الكفاية، سيدفعان المعارضة للقول بأن العملية هي مؤامرة سياسية. بالتالي، فقد كانت المحكمة تعاين الأدلة بحرص ودقة وذلك لضمان محاكمة عادلة،

وإذ يضع في اعتباره التشابه الملفت بين الهجوم بالقنبلة ضد السيد كبريا وذاك المنفَّذ ضد الشيخة حسينة Sheikh Hasina وغيرهما قبل خمسة أشهر، مع كل من الهجومين اللَّذين استهدفا أعضاءً بارزين من المعارضة في ذلك الوقت حيث تم استخدام نفس النوع من القنابل. في كلتا القضيتين، كشف التحقيق وجود مؤامرة ظاهرة بين أعضاء من الحزب الحاكم وقتذاك، مع المتطرفين الإسلاميين. وفي هذا الصدد، نجد العديد من الأشخاص المتهمين في كلتا القضيتين، بمن فيهم العديد من أعضاء حزب بنغلادش الوطني المعارض حالياً (BNP) بالإضافة إلى ثلاثة قادة من حركات الجهاد الإسلامي،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً أن المادة 35 من دستور بنغلاديش تنص على أن "كل شخص متهم بهجوم إجرامي يجب أن يكون له الحق في محاكمة سريعة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة أو هيئة مؤسسة بموجب القانون." يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والذي تعتبر بنغلاديش عضواً فيه- الحقَّ في المحاكمة دون تأخير غير مبرر. في عرضها الدوري الشامل (UPR) أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قبلت بنغلاديش توصياتٍ لإنهاء الإفلات من العقاب ولاتخاذ التدابير اللازمة لضمان محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان،

1. يشكر نائب رئيس البرلمان على المعلومات التي قدمها خلال الجلسة. *ويؤكد من جديد*، مع ذلك، على رغبته بالحصول، بشكل منتظم، على معلومات أكثر تفصيلاً مكتوبة حول تطورات إجراءات المحاكمة الجارية؛ *يأسف* لعدم تقديم هذه المعلومات بشكل عاجل، ولأن لا السلطات البرلمانية، ولا النائب العام، لم يجيبوا بعد حيال بعثة التقصي المقترحة بخصوص طول أمد المحاكمة؛
2. *يلاحظ* أن الإجراءات لا تزال جارية وأنها تحرز تقدما بطيئاً. *أُحيطَ علماً* بالأسباب التي أوردتها السلطات البرلمانية في هذا الصدد؛
3. *لا يزال يشعر بالقلق العميق*، حيال أنه بعد ما يزيد عن 12 عاماً من وقوع الهجوم، فإن أياً من الجناة لم يمثل مسؤولاً في محكمة قانونية؛ *يكرر القول* بأن تأخير العدالة هو بمثابة حرمان من العدالة؛ *ويأمل* في أن المحكمة ستعمل بسرعة، كما يأمل بإنجاز تقدم إضافي سريع على طريق ضمان المساءلة الكاملة عن هذه الجريمة الخطيرة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك تلك المعايير المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام، ودون أي تدخل سياسي؛
4. *يشعر بالقلق إزاء* قصور العدالة وفقدان الثقة في الإجراءات الحالية، وكذلك إزاء الشكوك القوية من تسييس السلطة القضائية؛
5. *يلاحظ بقلق* أنه لا يزال هناك العديد من المشتبه بهم الفارين، ويأخذ علماً بالجهود التي تبذلها السلطات لاعتقال هؤلاء؛ *ويرغب* في أن يبقى على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛
6. *يلاحظ مع التقدير* استمرار برلمان بنغلاديش بمتابعة القضية؛ *وينتظر منه* أن ينقل القلق وطلبات الحصول على المعلومات إلى السلطة التنفيذية والقضائية ذات الصلة؛ *ويثق* بأن البرلمان سيواصل إبقاء اللجنة على علم منتظم بأي تطورات هامة وبالردود المقدمة من السلطات المعنية جميعها؛
7. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، إلى المدَّعين وإلى أي طرف ثالث قد يكون في وضع يسمح له بتقديم معلومات ذات صلة؛
8. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل دراسة هذه القضية وأن تقدم له تقريراً في الوقت المناسب.

كمبوديا

CMBD/27	تشان تشنغ (Chan Cheng)
CMBD/48	مو سوتشوا (سيدة) (Mu Sochua (Ms.))
CMBD/49	كيو فيروم (Keo Phirum)
CMBD/50	هو فان (Ho Van)
CMBD/51	لونغ ري (Long Ry)
CMBD/52	- نوت رومدول (Nut Romdoul)
CMBD/53	الرجال سوثافارين (Men Sothavarin)
CMBD/54	خيمارين الحقيقي (Real Khemarin)
CMBD/55	سوك هور هونغ (Sok Hour Hong)
CMBD/56	كونغ صوفيا (Kong Sophea)
CMBD/57	نهاي شامروون (Nhay Chamroeun)
CMBD/58	سام رينسى (Sam Rainsy)
CMBD/59	أم سام أن (Um Sam An)
CMBD/60	كيم سوخا (Kem Sokha)
CMBD/61	ثاك لاني (سيدة) (Thak Lany (Ms.))

قرار اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء[6]
في الدورة 200 (داكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

مشيراً إلى الـ 15 حالة التالية لبرلمانيين من حزب الانقاذ الوطنى الكمبودى المعارض (CNRP)، وجميعهم ومنذ فترة فترة طويلة من الأعضاء البارزين في قيادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (CNRP)، السيد تشان تشنغ، السيدة مو سوشوا، السيد كيو فيروم، السيد هو فان، السيد لونغ ري، السيد نوت رومدول، السيد مين سوثافارين، السيد ريال خيمارين، السيد سوك هور هونغ، السيد كونغ صوفيا، السيد نهاي شامروون، السيد سام رينسي، السيد أم سام آن، السيد كيم سوخا والسيدة ثاك لاني، والقرار الذي تم اتخاذه في الدورة 199 (تشرين الأول / أكتوبر 2016، جنيف)،

وبالإشارة إلى جلسات الاستماع التي عقدت مع الوفد الكمبودي إلى جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136، ومع السيدة سومورا تيولونغ نيابة عن الحزب الوطني الكمبودي،
وبالإشارة إلى التقرير النهائي حول الزيارة التي قامت بها اللجنة إلى كمبوديا في شباط / فبراير 2016 (CL/199/11(b)-R.1)،

وإذ يشير إلى الرسالتين المؤرختين في 11 تموز / يوليه و11 تشرين الأول / أكتوبر 2016 للأمين العام للجمعية الوطنية لمملكة كمبوديا، والمعلومات المقدمة من قبل أصحاب الشكوى وأطراف ثالثة موثوقة، فضلاً عن جلسات الاستماع التي عقدت مع الوفد الكمبودي ومقدمي الشكوى في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي رقم 135 (تشرين الأول / أكتوبر 2016، جنيف)

وإذ يأخذ في اعتباره ادعاء أصحاب الشكوى بأن الحالات قيد الدراسة تُظهر أن الحزب الحاكم يحاول إضعاف، وإسكات، واستبعاد المعارضة في الفترة السابقة على الانتخابات المحلية والوطنية في 2017 و 2018 بوسائل مختلفة، بما في ذلك: (1) أعمال التخويف والضغط؛ (2) العنف الجسدي ضد أعضاء البرلمان؛ (3) المضايقات السياسية والقضائية التي تتميز بتعدد المحاكمات الجنائية التي لا أساس لها، والاتهامات والمحاكمات الجائرة، فضلاً عن الحتفاظ بالتهم الموجهة بالإبقاء على التهديد الدائم بالاعتقال؛ (4) الاستبعاد من المشاركة السياسية ومن دخول زعيم المعارضة السابق إلى كمبوديا؛ و(5) التهديدات

---

[6] أعرب وفد كمبوديا عن تحفظاته بشأن القرار.

بتعليق حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي وحله وحظره من ممارسة الأنشطة السياسية مستقبلاً التي تطلع بها قيادته المعينة حديثا عملاً بالتعديلات التي أدخلت مؤخراً على قانون الأحزاب السياسية لعام 1997،

وإذ يشير إلى المعلومات التالية التي سبق تقديمها بشأن الحالة الفردية لأعضاء البرلمان الخمسة عشر الذين أحيلت قضاياهم إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين منذ تموز / يوليه 2014:

- أدين **السيد تشان تشنغ (Chan Cheng)**، وهو عضو في الجمعية الوطنية، بالسجن لمدة سنتين في 13 آذار / مارس 2015. ولم ترفع الهيئة التشريعية الحالية حصانته البرلمانية. وهو حر، ريثما يصدر قرار نهائي من محكمة الاستئناف. وما زال الاستئناف معلقاً لمدة سنتين. والإجراءات التي كانت سائدة منذ فترة طويلة، والتي يعتقد أنها فصلت في عام 2012، فجأة – تم تنشيطها – في منتصف عام 2014 وسط توتر سياسي بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حول الاعتراض على نتائج الانتخابات لعام 2013؛
- ألقي القبض على **السيدة مو سوشوا (Mu Sochua)** والسيد كيو فيروم (**Keo Phirum**) والسيد هو فان (**Ho Van**) والسيد لونغ ري (**Long Ry**) والسيد نوت رومدول (**Nut Romdoul**) والسيد مين سوثافارين (**Men Sothavarin**) والسيد ريال خيمارين (**Real Khemarin**) وجميعهم أعضاء في الجمعية الوطنية في 15 تموز / يوليه 2014، مع ناشطين معارضين آخرين، بعد أن تحولت مظاهرة تدعو إلى إعادة فتح موقع احتجاج بنوم بنه Phnom Penh المعروف باسم متنزه الحرية (ميدان الديمقراطية Democracy Plaza) إلى العنف. ووجهت محكمة بنوم بنه التهم إليهم كمحرضون بتهمة قيادة حركة تمردية، وارتكبت أعمال عنف متعمدة، وتحريض الآخرين على ارتكاب جرائم، ويواجهون السجن لمدة تصل إلى 30 عاماً. وتلقت اللجنة أدلة فيديو واضحة على أن أعضاء البرلمان حاولوا منع العنف ووقفه (على الرغم من أن المتظاهرين لم يستمعوا إليهم)، في حين أنه لم يقدم أي دليل لإثبات تورطهم المباشر المزعوم في العنف، أو أن العنف كان بما يتفق مع ما يشكل قانونا جريمة تمرد. وأطلق سراح أعضاء البرلمان المعنيين بكفالة في 22 تموز / يوليه 2014، بعد إعلان اتفاق سياسي بين الحكومة والمعارضة لإنهاء الأزمة السياسية. غير أن التهم ما زالت معلقة ضدهم. ولا تزال

التحقيقات القضـــائية الســـرية جارية ولم يحدد موعد لمحاكمتهم في خلال فترة ما يقرب من ثلاث سنوات بعد الاحتجاج المعني؛

- وألقي القبض على **السـيد سـوك هور هونغ (Sok Hour Hong)**، وهو عضـو في مجلس الشـيوخ، واتهم بعد نشـر مقطع فيديو على صـفحة الفيسـبوك لزعيم المعارضـة، السـيد سـام رينسـي (Sam Rainsy)، في 12 آب / أغسـطس 2015. وعرض مقطع الفيديو آراء السـيد هونغ سـوك هور بشـأن الحدود الفيتنامية – الكمبودية، وهي مسـألة مثيرة للجدل وحسـاسـة في كمبوديا، وعرض نســـخة من مادة في معاهدة فييتنام وكمبوديا لعام 1979 تنص على حل الحدود وإعادة رسمها، والتي ثبت أنها غير صـحيحة. وفي 13 آب / أغسـطس 2015، اتهم رئيس وزراء كمبوديا عضو مجلس الشيوخ بالخيانة وأمر بإلقاء القبض عليه. وتم احتجاز السناتور فيما بعد في 15 آب / أغسطس 2015، واتهم بتزوير وثيقة عامة باستخدام وثيقة عامة مزورة والتحريض على الاضطراب الاجتماعي. ولم يتم رفع الحصانة لأن السلطات اعتبرت أنه قد ألقي القبض عليه بالجرم المشهود؛
- **السـيد كونغ صـوفيا (Kong Sophea)، والسـيد نهاي شـامروون (Nhay Chamroeun)**، وهما أعضـاء في الجمعية الوطنية، سـحبوا من سـياراتهم وضـربوا بعنف وهم يغادرون الجمعية الوطنية في 26 تشـرين الأول / أكتوبر 2015. وكان هناك احتجاج مناهض للمعارضـة نظمه الحزب الحاكم أمام الجمعية الوطنية في ذلك الوقت. ولم يتخذ أي من ضـباط الأمن في الجمعية الوطنية ولا ضـباط الشـرطة الحاضـرين أي إجراء قبل الهجوم أو أثنائه أو بعده، كما هو مبين في مقاطع الفيديو الخاصة بالحادث. وأدى الهجوم إلى إصابة عضوي البرلمان بجروح كبيرة. وقد أدانت الجمعية الوطنية هذا الهجوم وبدأ التحقيق، ما أدى إلى اعتقال ثلاثة من المشتبه بهم في تشرين الثاني / نوفمبر 2015، بعد أن أفيد أنهم اعترفوا بالضلوع في أعمال العنف. ولم تتخذ أي إجراءات أخرى ضـد المهاجمين الآخرين أو المحرضـين، على الرغم من الشـكاوى التي قدمها أعضـاء البرلمان المعنيون لهذه الغاية وتسـجيلات الفيديو الواضـحة للاعتداء التي تظهر هوية المهاجمين وحقيقة أنهم كانوا يتصلون مع آخرين من خلال جهاز اتصال لاسلكي. وأجرت المنظمة غير الحكومية الدولية، وهي منظمة رصد حقوق الإنسان، تحقيقات شاملة في الحادث، وخلصت في تقرير نشر في أيار / مايو 2016 إلى أن المحاكمة تهدف إلى تغطية المســؤولية النهائية عن الجريمة بدلاً من كشـــفها؛ وأجرت المنظمة غير الحكومية الدولية، منظمة رصـــد حقوق الإنســـان (Human Rights

(Watch (HRW)، تحقيقات شـاملة في الحادث، وخلصـت في تقرير نشـر في أيار / مايو 2016 إلى أن المحاكمة تهدف إلى تغطية المسؤولية النهائية عن الجريمة بدلاً من كشفها؛

- وقد استهدف **السيد سام رينسي (Sam Rainsy)**، زعيم المعارضة آنذاك وعضو الجمعية الوطنية، بعدد متزايد من القضايا التي رفعت ضده منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2015 (بما في ذلك قضية تتعلق بالسناتور سوك هور هونغ، نشر مقطع الفيديو على صفحته على الفيسبوك). ولم يتم رفع الحصانة عنه، ولكن تم إلغاء ولايته البرلمانية فيما يتعلق بقضية محكمة التشهير الأولى. وذهب إلى المنفى في نوفمبر 2015 لتجنب السجن. وفي 18 تشرين الأول / أكتوبر 2016، أصدر رئيس الوزراء حظراً بمنع السيد سام رينسي من العودة إلى كمبوديا بعد أن أعلن الأخير رغبته في العودة من المنفى للمشاركة في الانتخابات المقبلة؛
- وألقي القبض على **السيد أم سام آن (Um Sam An)**، وهو عضو في الجمعية الوطنية، في 11 نيسان / أبريل 2016 لدى عودته إلى كمبوديا وأدين في 10 تشرين الأول / أكتوبر 2016 بالسجن لمدة عامين ونصف بسبب التحريض على العنف والتمييز. ووفقا لما ذكره أصحاب الشكوى، فإن القضية قد أثيرت عقب تعليقات وأشرطة فيديو نشرها في الفيسبوك في عام 2015 بشأن مسألة الحدود بين فييتنام وكمبوديا، ولا سيما التأكيدات التي تفيد بأن الحكومة استخدمت "خرائط مزورة" لتعيين الحدود. ولم يتم رفع الحصانة البرلمانية عنه. ووفقا لما ذكره أصحاب الشكوى، قالت السلطات إنه ألقي القبض عليه بتهمة التلبس لأن الجريمة لا تزال جارية طالما بقيت تعليقاته على فيسبوك موجودة (على الرغم من أن المحكمة رفضت كفالته على أساس أن هناك خطراً من أنه سيدمر الأدلة بعد ذلك عن طريق إزالة التعليقات من الفيسبوك).
- وقد واجه السيد **كيم سوخا (Kem Sokha)**، النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية لكمبوديا حتى تشرين الأول / أكتوبر 2015 والرئيس الحالي لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، الترهيب والمضايقات منذ نيسان / أبريل 2015، بما في ذلك التهديدات المتكررة، والاعتداء على مقر إقامته (تشرين الأول / أكتوبر 2015)، وعزله من منصبه كنائب أول لرئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول / أكتوبر 2015)، ووجهت قضية "مون سري Srey Mon" ضده وهي مستمرة منذ أواخر شباط / فبراير 2016. وعلى الرغم من عدم رفع الحصانة عنه، فقد بذلت محاولة لإلقاء القبض على السيد كيم سوخا في أيار / مايو 2016، وأمضى أشهراً محصناً في مقر حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي تحت الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع، وفقا لما ذكره أصحاب الشكوى. وأدين

السيد كيم سوخا بالسجن لمدة خمسة أشهر في 9 أيلول / سبتمبر 2016 لرفضه الحضور للاستجواب؛

- واتهمت السيدة **ثاك لاني (Thak Lany)**، وهي عضو في مجلس الشيوخ، من قبل رئيس الوزراء بالتشهير والتحريض في أوائل أغسطس / آب 2016، بعد نشر شريط فيديو على الإنترنت يظهر أنها تشير إلى أن رئيس الوزراء كان متورطاً في قتل المحلل السياسي كيم لي. ووفقا لأصحاب الشكوى، نفت عضو مجلس الشيوخ تقديم أي بيان من هذا القبيل وادعت أنه تم تحرير الفيديو. وتم استدعاء عضو مجلس الشيوخ للمثول أمام النيابة مرتين قبل رفع الحصانة البرلمانية عنها في 1 سبتمبر 2016، لكنها ذهبت إلى المنفى،

وإذ يشير إلى ما يلي فيما يتعلق بالحوار السياسي وزيارة اللجنة عام 2016 إلى كمبوديا:

- وضع هذا الاتفاق السياسي حداً لأزمة ما بعد الانتخابات في عام 2013، وأنشأ آلية للحوار بين الحزبين السياسيين الرئيسيين الممثلين في البرلمان، والمعروف باسم "ثقافة الحوار". ورأى الطرفان أن ثقافة الحوار أساسية لإنهاء ثقافة العنف السائدة. وفتحت مساحة أكبر للحوار السياسي داخل المؤسسة البرلمانية، وسمحت للأطراف بإحراز تقدم بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الوطنية بين تموز / يوليه 2014 ومنتصف عام 2015. بيد أنها أخفقت في معالجة القضايا المعروضة وحلها؛
- وفي شباط / فبراير 2015، أجرت اللجنة "زيارة الملاذ الأخير" إلى كمبوديا، بعد أن أعطت وقتا متكررا لكلا الطرفين لإيجاد حلول تفاوضية. وخلص التقرير النهائي للزيارة إلى أن البرلمانيين كانوا – ولا يزالون – ضحايا لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية. وقد تم منعهم من أداء دورهم بفعالية كبرلمانيين وأعضاء في المعارضة بحرية دون خوف من الاضطهاد؛
- وقد شاركت الجمعية الوطنية لكمبوديا آراءها الرسمية في رسالة مؤرخة في 11 تموز / يوليه 2016. ونفت ارتكاب أي انتهاكات لحقوق الإنسان في الحالات المدروسة وزعمت أن جميع البرلمانيين المعارضين المعنيين هم من المجرمين الذين يجب معاقبتهم وفقاً للقانون. وبناء على ذلك، فإن هذا الموضوع هو أمر قضائي محض للمحاكم الكمبودية لتتخذ قرار بشأنه وليس مسألة سياسية يمكن حلها عن طريق ثقافة الحوار، لأن الحوار السياسي لا يمكن أن يحل محل القانون أو ينتهكه،

وبالنظر إلى أنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن الحالات قيد النظر، ولا بشأن استئناف الحوار السياسي البنّاء، وأن الوضع قد ازداد تدهوراً في الأشهر الأخيرة، كما يتضح من التطورات الجديدة المثيرة للقلق التي حدثت منذ انعقاد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي رقم 135 ، وفقاً لأصحاب الشكوى:

- الحراس الثلاثة الذين حكم عليهم بالسجن لمدة أربع سنوات (بما في ذلك ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ) بعد اعترافهم بضرب السيد كونغ صوفيا والسيد نهاي شامروون، أطلق سراحهم من السجن بعد قضاء سنة واحدة فقط. وقد أعيد إدماجهم فورا في وحدة الحرس الشخصي التابعة لرئيس الوزراء وقام رئيس الوزراء بتشجيعهم. ولم يتم حتى الآن البت في الطعون التي قدمها عضوي البرلمان ضد خفة الحكم الصادر في البداية. ولم يتم التحقيق مع المهاجمين الآخرين أو احتجازهم. ولم يشتبه فيهم كمنظمون ومحرضون، على الرغم من الأدلة الواضحة؛
- وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2016، رفضت المحكمة الاستئناف المقدم من السيد كيم سوخا. وفي 2 كانون الأول / ديسمبر 2016، تم منحه عفو ملكي بشأن إدانته لعدم مثوله أمام المحكمة. واتخذت العلاقات بين حزب الشعب الكمبودى وحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي فى البداية نبرة ايجابية بعد عفو السيد كيم سوخا. ورفع حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي مقاطعته واستأنف العمل البرلماني. وفي 6 كانون الأول / ديسمبر 2016، منح رئيس الوزراء السيد كيم سوخا مركز زعيم الأقليات في البرلمان (محل السيد سام رينسي). ومع ذلك، استمرت الإجراءات القضائية الرئيسية في قضية "مون سري". واعتمد قرار بارز لفريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي في 18 كانون الأول / ديسمبر 2016. والذي خلص إلى أن احتجاز أفراد المجتمع المدني الذين ألقي القبض عليهم فيما يتصل بقضية "مون سري" كان تعسفياً؛
- وفي أواخر كانون الثاني / يناير 2017، تم تجريد السيد كيم سوخا من وضع زعيم الأقلية بعد أن عدلت الجمعية الوطنية قواعدها الداخلية في 31 كانون الثاني / يناير 2016 بناء على تعليمات رئيس الوزراء. وألغيت الأحكام المنشئة لزعيم الأقلية في البرلمان والمركز الرسمي للمعارضة السياسية. والتي كانت من بين النتائج الإيجابية للاتفاق السياسي عام 2014 وشكلوا الأساس القانوني لثقافة الحوار؛
- وفي 11 شباط / فبراير 2017، استقال السيد سام رينسي من منصبه كرئيس لحزب الانقاذ الوطني الكمبودي من أجل حماية الحزب من حله عملاً بالإصلاح التشريعي لتعديل قانون الأحزاب السياسية لعام 1997. تولى السيد كيم سوخا منصب رئيس حزب الانقاذ الوطني الكمبودي في

أعقاب مؤتمر الحزب الذي عقد في 2 آذار / مارس 2017. وانتخبت السيدة مو سوتشوا نائبا للرئيس في ذلك الوقت، إلى جانب السيد إنغ تشاي إينغ والسيد بول ها؛

- وفي 9 آذار / مارس 2017، اعتمدت تعديلات على قانون الأحزاب السياسية لعام 1997 بعد أن قام البرلمان الكمبودي بتتبعها بسرعة بناء على طلب رئيس الوزراء. ويعطي التشريع المعدل السلطات التنفيذية والقضائية سلطة غير مسبوقة لوقف الأحزاب السياسية وحلها. وهو يحظر على الأشخاص الذين تصدر بحقهم أحكاماً في المحكمة الجنائية (بما في ذلك الجرائم البسيطة) – مثل السيد سام رينسي – أن يشغلوا مناصب عليا في الأحزاب السياسية. كما يحظر على الأحزاب الحصول على تمويل أجنبي. ووفقاً للقانون المعدل، يحظر على زعيم الحزب، إذا أدين بارتكاب جريمة، القيام بأي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات، وحل حزبه السياسي عملاً بأمر من المحكمة العليا. وقد أبديت قضايا عديدة وأحيلت إلى اللجنة فيما يتعلق بأحكام التعديلات التي صيغت بعبارات غامضة وتظهر على نحو يتعارض تماماً مع القيود المقبولة على الحق في حرية تكوين الجمعيات بموجب القانون الدولي (ولا سيما مع مقتضيات الضرورة والتناسب). وينعكس ذلك في التحليل القانوني الذي نشره مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في 28 آذار / مارس 2017؛

- وعقب بدء نفاذ التعديلات، واجهت السلطات الكمبودية تحدياً للقيادة المنتخبة حديثا لحزب الإنقاذ الوطني. ولذلك لم يمنح وزير الداخلية الموافقة على طلب حزب الإنقاذ الوطني لإعادة التسجيل، حسبما يقتضيه التشريع المعدل. كما هدد حزب الشعب الكمبودى بمقاضاة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي لادانته وتحريضه على الاضطراب الاجتماعى على أساس اختيار شعار الحملة الانتخابية لحزب الإنقاذ الوطني ("تغيير رؤساء البلديات الذين يخدمون الحزب واستبدالهم برؤساء بلديات يخدمون الشعب"). ولم يعد حزب الإنقاذ الوطني معترفاً به حالياً كحزب سياسي في الوقت الذي تعتزم فيه اللجنة الانتخابية الوطنية وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المرشحين المتلقين للانتخابات المحلية (التي تشمل مرشحي حزب الإنقاذ الوطني). ولا تزال هناك سحابة قانونية أخرى تتوقف على القيادة الجديدة لحزب الإنقاذ الوطني، مع استمرار الإجراءات الجارية التي تتم على السيد كيم سوخا والسيدة مو سوشوا. ويمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى تعليق حزب الإنقاذ الوطني وحله عملاً بقانون الأحزاب السياسية المعدل وحرمان قادته الجدد من حقهم في المشاركة في الأنشطة السياسية لمدة خمس سنوات؛

وقد حدثت التطورات الهامة التالية في الحالات الأخرى قيد البحث:

- استمرت دعاوى قضائية جديدة ضد السيد سام رينسي. وأصدرت أربعة إدانات إضافية في إجراءات سابقة. وقد ثبتت إدانته في جميع الحالات. وأصدرت الأحكام الصادرة بالسجن لمدة ثماني سنوات تقريباً وغرامات باهظة في أوائل نيسان / أبريل 2017؛
- حكم على السيناتور سوك هور هونغ بالسجن لمدة سبع سنوات في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2016. وطلبات محامي الدفاع بإجراء تحليل خبير مستقل للإنترنت ومنح اتصال بالإنترنت في قاعة المحكمة، حتى يثبت للقضاة كيفية تحميل النسخة القضائية من معاهدة عام 1979، لم تمنح قط أثناء الإجراءات. ومن المقرر أن تجرى محاكمة الاستئناف في 7 نيسان / أبريل؛
- أدينت السناتور ثاك لاني غيابياً لمدة 18 شهراً في السجن في 18 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 بعد أن ذهبت إلى المنفى. وأثناء المحاكمة، واصل الدفاع تأكيده على أن الفيديو قد تم تعديله، وأن السيدة ثاك لاني لم تعترف بالجرم، في حين ادعى شهود الادعاء عكس ذلك. ولم يتم تحديد أصل مقطع الفيديو مطلقاً، وفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى. وقيل إن رئيس المحكمة أوقف محامي الدفاع عندما بدأ يطلب شهود الادعاء الذين قاموا بتصوير الفيديو،

وبالنظر إلى البلاغات والطلبات المتجددة للمعلومات التي نقلها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي نيابة عن اللجنة في 12 و 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 و 20 آذار / مارس 2017، والذي لم ترد إليه أي ردود من السلطات الكمبودية منذ انعقاد الجمعية الـ 135 للاتحاد البرلماني الدولي،

وبالنظر إلى أنه منذ تقديم الشكوى الأولية في تموز / يوليه 2014، نقل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر من 12 رسالة رسمية للحصول على معلومات ووثائق وملاحظات رسمية محددة من السلطات البرلمانية بشأن الحالات قيد النظر. غير أن السلطات الكمبودية لم تشارك إلا بثلاثة ردود خطية في ثلاث سنوات، وآخرها يعود إلى تشرين الأول / أكتوبر 2016. وكانت هذه الردود مفيدة ولكنها لم تتناول سوى عدد قليل من القضايا وطلبات المعلومات المقدمة. وقد أخفقت السلطات في إبقاء اللجنة على علم بالتطورات الجديدة، مثل الأحكام الصادرة عن المحاكم في القضايا، وتقديم الوثائق الداعمة، مثل نسخ القرارات القضائية،

وإذ يشـــير إلى أن عدداً متزايداً من الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، قد أعربت عن بالغ قلقها إزاء تدهور الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، لا سيما تدهور مناخ السياسيين المعارضين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، نظراً لتصاعد الاتهامات ذات الدوافع السياسية والمضايقات القضائية وأعمال العنف.

وقد حثت هذه الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، حكومة كمبوديا على ضـــمان الاحترام الكامل لحقوق الإنســـان، بما في ذلك حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، والتقيد الصـــارم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، مما يكفل تطبيق القانون دون تمييز على أي أساس. ودعوا إلى الاستئناف العاجل للحوار السياسي بين حزب الشعب الكمبودي وحزب الإنقاذ الوطني من أجل تهيئة بيئة سياسية يمكن فيها لأحزاب المعارضــة والمجتمع المدني العمل بحرية ودون خوف من الاعتقال أو الاضــطهاد حتى تتمكن كمبوديا من إجراء انتخابات حرة ونزيهة تضمن شرعية الحكومة المقبلة،

وإذ يضـــع في اعتباره التقرير المعنون "الموت من أجل الديمقراطية – الهجمات على المشـــرعين والتهديد الذي تتعرض له مؤســـســـات كمبوديا" الصـــادر في 20 آذار / مارس 2017 عن برلمانيين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان، والنتائج والتوصيات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في التحليل القانوني لتعديل قانون الأحزاب السياسية الذي نشر في 28 آذار/ مارس 2017،

وبالنظر إلى أن المعلومات التالية قد تمت مشاركتها خلال جلستي الاستماع المنفصلتين اللتين عقدتهما الجمعية الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي مع الوفد الكمبودي من جهة ومع ممثل حزب الإنقاذ الوطني من جهة أخرى في إطار جهود اللجنة لمواصلة الاستماع إلى كلا الجانبين بطريقة منهجية لتعزيز الحوار:

- وقد أكد الطرفان من جديد مواقفهما السابقة بشأن الحالات الفردية ولم يتمكنا من الإبلاغ عن أي تقدم ملموس. وأعربوا، في المقام الأول، عن مخاوفهم وقلقهم إزاء الحالة الأمنية الأوســـع نطاقاً في كمبوديا عشـــية إجراء انتخابات حاسمة، مما قد يؤدي إلى أول تغيير ســـياســـي على الإطلاق منذ انتهاء الحرب الأهلية في كمبوديا، إذا فاز حزب الإنقاذ الوطني في الانتخابات. وهذه الحالة التي لم يسبق لها مثيل هي مصـدر المخاوف من أن تعود كمبوديا إلى حالة عنف تذكرنا بالماضـي، بسـبب توترات سياسية متزايدة؛

- وأعاد الوفد الكمبودي إلى الجمعية الـ136 تأكيد هذه الأسباب على أن الأولوية العليا للسلطات الكمبودية هي ضمان السلام ومنع أي اضطراب اجتماعي مهما كان الثمن. ويرى هؤلاء أن الاستقرار السياسي سيحقق المزيد من التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة احترام حقوق الإنسان في الوقت المناسب. وقد أحرز بالفعل تقدم كبير في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة. وأكد الوفد مجدداً على أنه ينبغي للمعارضة أن تتوقف عن "تأجيج الوضع" وأن تتخذ موقفاً بنّاء، وينبغي على السيد سام رينسي أن "يهدأ". ورأى الوفد أنه منذ استقالة القيادة السابقة لحزب الإنقاذ الوطني، تخلى القادة الجدد في الحزب عن خطابهم وتحسن الجو. وأكدوا أنهم بحاجة إلى العمل معاً وأن الوضع سيتحسن بعد الانتخابات. كما أكدوا على أن الحوار السياسي هو جزء شامل من سياسة حزب الشعب الكمبودي وأنه لم يتوقف أبدا عن إبداء آرائهم، وادعوا أن كمبوديا كانت تتعاون دائماً مع اللجنة، وأن عدم وجود رد مكتوب ناجم عن سوء فهم ومشاكل في الاتصالات وغياب الوقت الكافي للرد؛
- وأشارت السيدة سومورا تيولونغ خلال جلسة الاستماع إلى أن القلق السابق المتعلق بانتهاكات حقوق الأساسية في حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والتجمعات ظلت دون حل. فالبيئة السياسية العامة الراهنة لا تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة. وقد تم تهميش السيد سام رينسي بعد تعديل تشريع الأحزاب السياسية. ولم يكن للحزب الحاكم ولا للسلطات الحق بموجب القانون الدولي والمبادئ الديمقراطية في اختيار من يتنافسون ضده في الانتخابات المقبلة، وهذا ما هو معمولاً به حالياً. ولم يتم إحراز أي تقدم منذ تعيين قيادة جديدة لحزب الإنقاذ الوطني، حيث إنه لم يتم استبعاد التهم الجنائية المعلقة ضده. ويخشى حزب الإنقاذ الوطني من أن يتم حله في أي وقت عملاً بقانون الأحزاب السياسية المعدل. وسيكون هذا بمثابة إلغاء الأصوات الشعبية لبرلماني حزب الإنقاذ الوطني الـ 66 الذين تم انتخابهم في عام 2013 والعودة إلى نظام الحزب الواحد قبل الانتخابات المحلية مباشرة. والحل الوحيد هو إيجاد سبيل للمضي قدماً من خلال الحوار، والاحترام الصارم لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية الرئيسية بمساعدة الوساطة الدولية. ولا ينبغي للحزب الحاكم أن يخاف من احتمال فقدان السلطة لبضع سنوات، بل ينبغي له أن يعتبر ذلك ممارسة طبيعية في أي نظام ديمقراطي، وبالتالي نتيجة إيجابية للإصلاحات الديمقراطية التي أجريت في كمبوديا في السنوات القليلة الماضية. ومن المؤكد أنه يمكن التفاوض بشأن الضمانات ووضعها لضمان الانتقال السلس والسلمي

إذا ما تناوبت السلطة السياسية، من أجل تجنب حدوث أي انتقام سياسي لاحق وتخفيف أي مخاوف قائمة،

وإذ يضع في اعتباره ما يلي بشأن التزامات كمبوديا الدولية باحترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها وتعزيزها:

- إن كمبوديا، بوصفها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملزمة باحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الأساسية في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والمساواة أمام القانون وإجراء محاكمة عادلة من قبل محكمة مستقلة ومحايدة والمشاركة في الشؤون العامة؛
- وعقب الدورة الثانية للمراجعة الدورية الشاملة في كمبوديا، التي أجراها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2014، قبلت السلطات الكمبودية، في جملة أمور، توصيات تدعو إلى "تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية تسمح للأفراد والجماعات بممارسة حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ووضع حد للمضايقات، والترهيب، والاعتقالات التعسفية، والاعتداءات الجسدية، لا سيما في سياق المظاهرات السلمية "و" اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استقلال العدالة دون سيطرة أو تدخل سياسي" (تقرير فريق العمل المعني بالمرجعة الدورية الشاملة لكمبوديا (A/HRC/26/16).

وإذ يضع في اعتباره أيضاً المبدأ الأساسي المتمثل في "الديمقراطية الليبرالية المتعددة الأحزاب" المكرسة في المادة 1 والفصل 3 من دستور كمبوديا بشأن حقوق والتزامات مواطني الخمير، لا سيما المادة 31 التي تنص على أن "مملكة كمبوديا تعترف بحقوق الإنسان وتحترمها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والاتفاقيات المتصلة بحقوق الإنسان" [...] وكذلك المادتين 80 و104 اللتين تنصان على ما يلي: (1) يتمتع أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بالحصانة البرلمانية؛ (2) لا يحاكم أي عضو من أعضاء البرلمان أو يحتجز أو يعتقل بسبب آرائه التي يعبر عنها في ممارسته لواجباته؛ (3) لا يجوز محاكمة عضو من أعضاء البرلمان أو اعتقاله أو احتجازه إلا بإذن من البرلمان؛ (4) في حالات التلبس بالجرائم المرتكبة، تقوم السلطة المختصة بإبلاغ البرلمان فورا وطلب الإذن؛ (5)

يتطلب هذا الإذن رفع الحصـــانة البرلمانية بأغلبية الثلثين؛ و (6) يمكن للبرلمان أن يطلب تعليق اعتقال أو محاكمة أي عضو في البرلمان بعد تصويت بأغلبية ثلاثة أرباع

1. يعرب عن اســتيائه لعدم إحراز أي تقدم ملموس في حل القضـــايا قيد النظر خلال العامين ونصـف العام الماضـيين، وإن ندرة الردود الخطية من السـلطات الكمبودية إلى طلبات الاتحاد البرلماني الدولي للحصـول على معلومات؛ لا يمكن إلا أن يُسـتنتج بأن هناك نقص في الإرادة السياسية لحل القضايا لدى السلطات الكمبودية، بما في ذلك البرلمان؛
2. يعرب عن بالغ قلقه إزاء تصـعيد الموقف؛ ويثير جزعه بوجه خاص الادعاءات التي مفادها أنه يجوز حـل حزب الإنقـاذ الوطني الكمبودي عملاً بالتعـديلات التي اعتمـدت مؤخراً لقـانون الأحزاب السياسية، والتي لا تمتثل للمعايير الدولية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، واستهدفت بوضوح السيد سام رينسي وحزبه؛
3. لا *يزال* يشـعر بقلق عميق لأن قطاعاً كبيراً من أعضـاء المعارضـة في البرلمان، الذين يشـكلون القيادة الحالية لحزب المعارضـــة الوحيد في البرلمان، لا يزالون يواجهون انتهاكات جســـيمة لحقوقهم الأسـاسـية في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛ أن هذه القيود تقوض حقهم في المشـاركة السـياسـية، حيث إنهم يمنعون من القيام بدورهم على نحو فعال بوصـفهم برلمانيين وأعضـاء في المعارضـة بحرية دون خوف من الاضـطهاد؛ *ويعتبر* أن هذه القيود تقوض حقهم في المشـاركة السـياسـية، حيث إنهم يمنعون من القيام بدورهم على نحو فعال بوصـفهم برلمانيين وأعضاء في المعارضة بحرية دون خوف من الاضطهاد؛
4. يحثّ الحزب الحاكم والمعارضـة مرة أخرى على استئناف الحوار السـياسـي وعلى حل القضـايا الفردية على وجه السرعة في إطار الامتثال الصارم لمعايير حقوق الإنسان؛ *ويعتبر* أن مثل هذا الحوار لا يمكن أن يكون مفيداً إلا عندما تكون هناك فرصـــة كافية للمعارضـــة وللممارســـة السلمية لحريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي؛
5. يشير إلى أنه وفقا للمبادئ والقيم التي دافع عنها الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي للديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول / ســـبتمبر 1997، فإن "حالة الديمقراطية تكفل العمليات التي يتم من خلالها الانضـمام إلى السـلطة، وتسـمح للمارسـين بالمنافسـة السياسية الحرة، وهي نتاج مشـاركة مفتوحة وحرة وغير تمييزية من جانب الشعب، تمارس وفقا لسيادة القانون، نصاً وروحا "؛ *ويعرب* عن أمله في زيادة التسامح

وقبول دور المعارضة السياسية في كمبوديا؛ *ويعتبر* أنه من الأهمية بمكان أن حزب الإنقاذ الوطني قادراً على الوقوف في الانتخابات المقبلة؛ *وتؤكد* من جديد أن الاتحاد البرلماني الدولي جاهز لتيسير الحوار السياسي والتوسط في الأزمة وتقديم المساعدة التقنية إلى البرلمان الكمبودي تحقيقاً لهذه الغاية؛

6. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، ومن المحتمل أن يكون أصحاب الشكوى وأي طرف ثالث في وضع يمكنهم من تقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل دراسة هذه الحالة وأن تقدم تقريراً عنها في الموعد المحدد.

ماليزيا

أنور إبراهيم – MAL/15

قرار اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء[7]
في الدورة 200 (داكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يشير إلى قضية داتو سيري أنور إبراهيم (Dato Seri Anwar Ibrahim)، عضو برلمان ماليزيا، وإلى القرار الذي اعتمدته في دورته الـ 198 (آذار / مارس 2016)،

وإذ يأخذ في اعتباره المعلومات التي قدمتها السلطات الماليزية خلال الفترات السابقة والمعلومات التي قدمها أصحاب الشكوى بانتظام،

وإذ يضع في اعتباره تقرير مراقب المحاكمة السيد مارك ترويل بشأن المراجعة القضائية للإدانة والحكم بعد استئناف السيد أنور بن إبراهيم (الوثيقة CL/200/12(b)-R.1)

وإذ يشير إلى المعلومات التالية الواردة في الملف:

---

[7] أعرب وفد ماليزيا عن تحفظاته بشأن القرار.

- تم فصـــل الســـيد أنور إبراهيم، الذي كان وزيراً للمالية في الفترة من عام 1991 إلى عام 1998 ونائب رئيس الوزراء من كانون الأول / ديسمبر 1993 إلى أيلول / سبتمبر 1998، من الوظيفتين في أيلول / سبتمبر 1998 وألقي القبض عليه بتهمة إساءة استعمال السلطة واللواط. وقد ثبتت إدانته في كلتا الحالتين وحكم عليهما بالســـجن لمدة 15 ســـنة في عامي 1999 و2000 على التوالي. وفي 2 أيلول / سبتمبر 2004، ألغت المحكمة الاتحادية الإدانة في قضية اللواط. وقد توصل الاتحاد البرلماني الدولي إلى استنتاج مفاده أن دوافع محاكمة السيد أنور إبراهيم ليست قانونية بطبيعتها وأن القضية قد بنيت على افتراض الذنب؛
- أعيد انتخاب السيد أنور إبراهيم في آب / أغسطس 2008 وأيار / مايو 2013 وأصبح بحكم الأمر الواقع قائداً للمعارضـــة تحت ائتلاف باكاتان راكيات (Pakatan Rakyat) (تحالف الشعب)؛
- وفي 28 حزيران / يونيه 2008، قدم السيد محمد سيف البخاري أزلان، وهو مساعد سابق في مكتب السيد أنور إبراهيم، شكوى يدعي فيها أن السيد أنور إبراهيم قد مارس اللواط قسراً في مجمع سكني خاص. وفي اليوم التالي، عندما أشير إلى أن السيد أنور إبراهيم، البالغ من العمر 61 عاما وقت حدوث الاغتصاب المزعوم يعاني من آلام الظهر، لم يكن هناك تطابق مادي مع صبي يبلغ من العمر 24 عاماً، فقد نقحت الشكوى إلى ادعاء السلوك المثلي بالإقناع. وألقي القبض على السيد أنور إبراهيم في 16 تموز / يوليه 2008 وأطلق ســراحه في اليوم التالي. ووجهت إليه تهمة رسمية في 6 آب / أغســـطس 2008 بموجب المادة 377B من القانون الجنائي الماليزي الذي يعاقب "الجماع ضد أمر الطبيعة" بعبارة "السجن لمدة قد تصل إلى 20 سنة" والجلد. ودفع السيد أنور إبراهيم ببرائته من التهمة، بالإضافة إلى عدة أسئلة واتصالات بين السيد محمد سيف البخاري أزلان وكبار السياسيين والشرطة قبل الواقعة وبعدها، وبعد استجوابه حول مصداقية الأدلة ضده، لإظهار أنه كان ضحية مؤامرة سياسية؛
- وفي 9 كانون الثاني / يناير 2012، برأ القاضي الابتدائي السيد أنور إبراهيم قائلاً إنه لا توجد أدلة مؤيدة تدعم شهادة السيد محمد سيف البخاري أزلان، نظراً إلى أنه "لا يمكن أن يكون من المؤكد 100 بالمائة أن الحمض النووي المقدم كدليل هو غير ملوث". وهذا الأمر لم يترك للمحكمة سوى الشهادة غير المؤكدة للضحية المزعومة، ولأنها كانت جريمة جنسية، فإنها تتردد في الإدانة بناء على هذا الأساس وحده؛

- وفي 7 آذار / مارس 2014، حكمت محكمة الاستئناف على السيد أنور إبراهيم بالسجن لمدة خمس سنوات، وأمرت بإبقاء العقوبة قيد الاستئناف، وكفالة قدرها 000 10 رينغيت؛
- وفي 10 شباط / فبراير 2015، أيدت المحكمة الاتحادية الحكم بالإدانة والحكم الذي يقضي به السيد أنور إبراهيم حاليا في سجن سونغاي بولوه في سيلانغور. ونتيجة للعقوبة، لن يكون مؤهلاً للترشح لعضوية البرلمان لمدة ست سنوات بعد انتهاء مدة عقوبته، أي حتى تموز / يوليه 2027؛
- وفي 24 شباط / فبراير 2015، قدمت أسرة السيد أنور إبراهيم طلباً للحصول على عفو ملكي. وفي 16 آذار / مارس 2015، رفض مجلس العفو الطلب. وفي 24 حزيران / يونيه 2015، قدم السيد أنور إبراهيم وأسرته طلباً للمراجعة القضائية للحصول على إذن من المحكمة العليا في كوالالمبور لمراجعة قرار مجلس العفو. وكان أساس تطبيقها هو وجود مجلس المدعي العام آنذاك السيد باتيل الذي أظهر العداء الشخصي ضد السيد أنور إبراهيم في الماضي عندما كان المدعي العام الأول في محاكمة اللواط الأولى ضده ("اللواط I ")، وهي حقيقة ادعوا أنها غير مقبولة، خاصة وأن رئيس الوزراء آنذاك، السيد عبد الله أحمد بدوي، وعد بأن السيد باتيل لن يشارك في القضية. واستشهد محامي الدفاع أيضا بشهادة ضابط الشرطة المتقاعد السيد راملي يوسف بشأن المؤامرة المزعومة للتستر على حادثة "العين السوداء Black Eye" الشائنة في عام 1998 أثناء احتجاز السيد أنور إبراهيم في سياق "اللواط الأول" و"حقيقة أن السيد باتيل لم يتمكن من أن يكشف للمجلس والملك أنه صدر أمر بالتحقيق ضد المدعي العام الرئيسي السيد محمد شافي عبد الله، وذلك بعد الإفادة الخاطئة التي قدمها المحامي الأول؛
- وفي 30 نيسان / أبريل 2015، طلب السيد أنور إبراهيم إجراء مراجعة قضائية جديدة لإدانته، بموجب المادة 137 من قواعد المحكمة الاتحادية، التي تمنع فعليا الظلم،

وإذ يشير إلى تقرير مراقب الاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارك ترويل (CL/197/11(b)-R.2) الذي حضر معظم جلسات الاستماع في القضية في عامي 2013 و 2014، وفي الجلسة الختامية المعقودة في 10 شباط / فبراير 2015 وأثارت قلقاً خطيراً بشأن إجراءات المحاكمة، فقد رفضت السلطات تقريره، ورد فعل السيد ترويل على الطعن؛ وإذ يشير أيضا إلى تقرير وفد اللجنة (CL/197/11(b)-R.1) الذي زار ماليزيا (29 حزيران / يونيه - 1 تموز / يوليه 2015)

وإذ يشـــير إلى أن فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعســـفي، فيما يتعلق بتقديم شكوى بشأن حالة السيد أنور إبراهيم، انتهى في 1 أيلول / سبتمبر 2015 إلى أن "حرمان السيد إبراهيم من الحرية هو أمر تعســـفي، وهو ما يتناقض مع المواد 10 و 11 و 19 و 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان (UDHR)، ويندرج في إطار الفئتين الثانية والثالثة من الفئات المنطبقة على النظر في القضـــايا المعروضـــة على فريق العمل [L]، ويطلب فريق العمل إلى الحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة وضـــع الســـيد إبراهيم دون إبطاء وجعله مطابقاً للمعايير والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان [L]؛ ومع مراعاة جميع ظروف القضـية، يرى فريق العمل أن سـبيل الانتصـاف الملائم هو الإفراج فوراً عن السـيد إبراهيم، وضمان إعادة حقوقه السياسية التي جردت منه استناداً إلى احتجازه التعسفي"

وإذ تشـير إلى أن السـلطات الماليزية ذكرت مراراً أن المحاكم في ماليزيا مسـتقلة تماماً وأن الإجراءات القانونية الواجبة قد احترمت احتراماً تاماً في أثناء الإجراءات المتخذة ضد السيد أنور إبراهيم، بما في ذلك من خلال إتاحة فرص كثيرة لمحامي الدفاع لتقديم حججهم،

وبالنظر إلى التطورات الجديدة التالية:

- في 14 كانون الأول / ديســـمبر 2016، رفضـــت المحكمة الاتحادية بالإجماع طلب إجراء مراجعة قضـائية لحكم السيد أنور إبراهيم، على أسـاس أنه لم يحدث أي إجهاض للعدالة، حسـبما أبلغ عنه وحلله مراقب الدعوى المرسل من قبل الاتحاد البرلماني الدولي؛
- وفي 18 كانون الثاني / يناير 2017، ألغت محكمة الاسـتئناف قرار المحكمة العليا الصـادر في 15 تموز / يوليه 2016، ورفضت تحويل موضوع السيد أنور إبراهيم للمراجعة القضائية، ورفضها إحالة مسألة ما إذا كان من الممكن الطعن أمام المحكمة في قرار مجلس العفو إلى المحكمة الاتحادية؛
- وفي 23 آذار / مارس 2017، قدم عضو مجلس النواب، السيدة نور العزة أنور، طلباً بشأن مسألة ملحة ذات أهمية عامة، حول موقف الحكومة من الإخطار الرسمي الذي قدمه محامو الســـيد أنور إبراهيم إلى الوزير والمفوض العام للسجون للمطالبة بالإفراج عنه بموجب المادة 43 من القانون 537 والجزء الثالث من لوائح السـجون (2000)، مما يسـمح بإطلاق سـراح السـجناء بناء على ترخيص بعد تقييم المخاطر والتقيد بالاشتراطات التي تحددها السلطات. وتأييداً للاقتراح، ذكرت السيدة نور العزه أنور أنه كان من الصواب والمتسق مع المصلحة العامة أن تمنح الحكومة الإفراج عنه وأن الحملة

الداعمة للسيد أنور إبراهيم لاستعادة حريته حظيت بتأييد هائل. ورداً على ذلك، وجد رئيس مجلس النواب أن الاقتراح يتعلق بمسألة سبق أن قررها القضاء، من خلال محاكمة مفتوحة، ولاحظ أن المفوض العام لمكتب السجون خلص إلى أن الطلب لم يستوف الشروط المنصوص عليها في اللوائح،

وإذ يشير إلى أن أصحاب الشكوى يقولون إن القضية ضد السيد أنور إبراهيم يجب أن ينظر إليها على خلفية حكم ماليزيا المتواصل من جانب نفس الحزب السياسي (UMNO)، وأن هذه الأغلبية قد هزتها معارضة موحدة في الانتخابات العامة لعام 2013؛ حيث أن هذه الأخيرة تمكنت من الحصول على 52 بالمائة من الأصوات الشعبية، على الرغم من أنه – وفقا لصاحب الشكوى بسبب انتشار الغش والاحتيال – لم يترجم ذلك إلى حصول المعارضة على أغلبية المقاعد؛ وأن أصحاب الشكوى يشيرون أيضاً إلى أن التحالف الذي أنشأه السيد أنور إبراهيم وبقي معه قد انفصل بعد سجنه،

وإذ يشير أيضا إلى ما يلي فيما يتعلق بصحة السيد أنور إبراهيم:

- وفقا لما ذكره صاحب الشكوى، فإن السيد أنور إبراهيم، منذ سجنه في 10 شباط / فبراير 2015، لم يتلق الرعاية الطبية الموصى بها، وأنه لم يتلق الرعاية من طبيب مستقل متخصص في مسائله الصحية، بما في ذلك معالجة الآلام الخطيرة والدائمة في الكتف الأيمن، والتي قد تتطلب جراحة بالمنظار لضمان الشفاء على المدى الطويل.
- ووفقا لما ذكره رئيس الوفد الماليزي، فإن السلطات في جلسة الاستماع التي عقدت مع اللجنة في 18 آذار / مارس 2016 كانت تخرج عن المألوف من خلال السماح للسيد أنور إبراهيم لرؤية أي طبيب يختاره، بما في ذلك إذا كانت رغبته، عن طريق السماح له باستحضار خبراء طبيين من الخارج لمعالجته في ماليزيا، ولكنه لم يسمح له بالسفر إلى الخارج للخضوع لهذه المعاملة؛

1. يشكر مراقب الاتحاد البرلماني الدولي للدعوى على تقريره، الذي تم الإحاطة علماً به وباهتمام؛
2. يأسف لأن طلب المراجعة القضائية إلى المحكمة الاتحادية لم ينجح، إذ أتاح الفرصة لمعالجة أوجه القصور في الإجراءات القضائية؛

3. *يؤكد من جديد على رأيه* القائل بأن الشكوك الجدية بشأن مصداقية الأدلة المقدمة ضد السيد أنور إبراهيم، والظروف المشبوهة المحيطة باللواط المزعوم، والمعلومات الجديدة التي ظهرت منذ ذلك الحين، والتأكيد على أن محاكمته تستند إلى اعتبارات أخرى غير قانونية، وإدانته واستمرار احتجازه أمر لا يمكن الدفاع عنه؛
4. *يدعو مرة أخرى* السلطات إلى استخدام جميع الوسائل القانونية الممكنة لإطلاق سراح السيد أنور إبراهيم فوراً واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينه من العودة إلى الحياة البرلمانية؛
5. *يحرص* على الحصول على تفاصيل عن الخطوات المتخذة للسماح برعاية السيد أنور إبراهيم من قبل طبيب يختاره والاستفادة الكاملة من الخبرة الطبية التي يرغبها والعلاج الذي يحتاج إليه، بما في ذلك عن طريق الرعاية المكثفة إذا لزم الأمر في مستشفى؛ *ويرغب* في إبقائه على علم بالخطوات الأخيرة والخطوة التالية في العلاج الطبي للسيد أنور إبراهيم؛
6. *يرى* أن حالة السيد أنور إبراهيم، إلى جانب القضايا الماليزية الأخرى التي تنظر فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، تتطلب زيارة متابعة لماليزيا لمعالجة نواحي القلق والتساؤلات الخطيرة المعلقة؛
7. *يطلب* إلى الأمين العام أن يلتمس موافقة السلطات على الزيارة وأن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بالمساعدة؛
8. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم تقريراً في الوقت المناسب.

جزر المالديف

MLD/16 ماريا ديدي (Mariya Didi)*[8]

MLD/28 أحمد عيسى (Ahmed Easa)

MLD/29 إيفا عبدالله (Eva Abdulla)*

MLD/30 موسى مانيك (Moosa Manik)*

MLD/31 إبراهيم رشيد (Ibrahim Rasheed)

MLD/32 محمد شفاز (Mohamed Shifaz)

MLD/33 ايمثيز فهمي(Imthiyaz Fahmy)*

MLD/34 محمد جاسم (Mohamed Gasam)

MLD/35 أحمد رشيد (Ahmed Rasheed)

MLD/36 محمد رشيد (Mohamed Rasheed)

MLD/37 علي رضا (Ali Riza)

MLD/39 إلياس لبيب (Ilyas Labeeb)

MLD/40 محمد رجاء (Rugiyya Mohamed)

MLD/41 محمد ثورق (Mohamed Thoriq)

MLD/42 محمد اسلام (Mohamed Aslam)*

MLD/43 محمد رشيد (Mohammed Rasheed)*

MLD/44 علي وحيد (Ali Waheed)

MLD/45 أحمد سمير (Ahmed Sameer)

MLD/46 أفراشيم علي (Afrasheem Ali)

MLD/48 علي عظيم (Ali Azim)*

MLD/49 ألهان فهمي (Alhan Fahmy)

MLD/50 عبد الله شهيد (Abdulla Shahid)*

MLD/51 روزينا آدم (Rozeyna Adam)*

MLD/52 إبراهيم محمد صولح (Ibrahim Mohamed Solih)

MLD/53 محمد ناشز (Mohamed Nashiz)

MLD/54 إبراهيم شريف (Ibrahim Shareef)*

MLD/55 أحمد محلوف (Ahmed Mahloof)*

MLD/56 فايز اسماعيل (Fayyaz Ismail)*

MLD/57 محمد رشيد حسين (Mohamed Rasheed Hussain)*

MLD/58 علي نزار (Ali Nizar)*

MLD/59 محمد فلاح (Mohamed Falah)*

MLD/60 عبدالله رياض (Abdulla Riyaz)*

MLD/61 علي حسين (Ali Hussain)*

---

* (إعادة) انتخب عضوا في البرلمان في انتخابات مارس 2014[8]

قرار اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع
في الدورة 200 (داكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ يشير إلى حالات البرلمانيين المذكورة أعلاه الحاليين منهم والسابقين وإلى القرار المتخذ في دورته الـ 199 (أكتوبر/ تشرين الأول 2016)

ويشير الى التقرير الكامل المقدم من البعثة التي أرسلت إلى مالديف من 10 إلى 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (CL/200/11(b)-R.2)،

وإذ يشير إلى أن معظم هؤلاء الأعضاء المذكورين أعلاه من مجلس الشعب ينتمون إلى الحزب الديمقراطي المالديفي المعارض (MDP) والتي تم البدء في القضية أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في عام 2012، وتشمل حالات الاعتقال التعسفي المزعومة والاحتجاز، الإجراءات القانونية غير المقنعة وأعمال التهديد والعنف، بما في ذلك القتل في قضية السيد أفراشيم علي، وهو عضو سابق في الحزب التقدمي الحاكم من جزر المالديف (PPM)،

وإذ يشير إلى أنه تم تصعيد التهديدات حول الانتخابات البرلمانية عام 2014، كما يتضح من هجوم بطعن عضو البرلمان آنذاك السيد ألهان فهمي في فبراير 2014. يدعي صاحب الشكوى أنه منذ ذلك الحين تعرض سبعة من أعضاء البرلمان على الأقل لاعتداءات جسدية وتهديدات بالقتل، فضلاً عن الاعتقالات غير القانونية وسوء المعاملة من قبل الشرطة. وأنه، علاوة على ذلك، قيل إن عدداً من البرلمانيين يواجهون اتهامات جنائية، بزعم أنهم قاموا باحتجاجات سلمية،

وبالنظر إلى أن عضو البرلمان السيد أحمد محلوف قد أدين وحكم عليه في 18 و 25 تموز / يوليو 2016 بتهمتين متتاليتين بالسجن لمدة 10 أشهر و 24 يوما بتهمة "عرقلة ضباط الشرطة في تنفيذ واجباتهم"

وإذ يرى أن البعثة لاحظت، في جملة أمور، ما يلي:

- **التهديدات بالقتل ضد أعضاء البرلمان**

– أعرب الوفد عن قلقه إزاء التهديدات بالقتل التي استهدفت عدة برلمانيين بارزين من الحزب الديمقراطي المالديفي المعارض (MDP) وحقيقة أنه على ما يبدو لم يجر احتجاز أي شخص لمساءلته حول تلك التهديدات. وأشار الوفد إلى أن السلطات تؤكد أنها تبذل كل ما في وسعها لحماية أعضاء البرلمان المعرضين للخطر وأنها تنظر في التهديدات، ولكن كثيراً ما يصعب تحديد هوية الجناة، وفي بعض الأحيان لا يتعاون الضحايا. وحرص الوفد على تلقي تفاصيل من السلطات بشأن الخطوات المحددة المتخذة للتحقيق في التهديدات التي وجهت إليها. كما أنها حريصة على معرفة تدابير الحماية المحددة المعمول بها لكل عضو من أعضاء البرلمان المهددين؛

- **مقتل السيد أفراشيم علي**

– فيما يتعلق بقتل السيد أفراشيم علي، وهو عضو في مجلس الشعب، في 2 تشرين الأول / أكتوبر 2012، أبلغ الوفد أن السلطات ما زالت تحقق في هوية العقل المدبر للقتل؛

- **طعن عضو البرلمان السابق السيد ألهان فهمي في شباط / فبراير 2014**

– أشار الوفد إلى أنه وفقاً لما ذكره المدعي العام، تم توجيه تهم في آذار / مارس 2014 ضد أحد المشتبه بهم، الذي كان يقضي عقوبة بالسجن على جريمة متصلة بالمخدرات حتى آذار / مارس 2017، وأن المحاكمة على وشك الانتهاء؛

- **الوضع القانوني لقضايا جنائية محددة ضد ثلاثة أعضاء سابقين في البرلمان**

– قال الوفد أنه لا يوجد أي إجراء قانوني معلق ضد السيد إبراهيم رشيد والسيد محمد شفاز، وأنه يثق في أن السلطات ستبلغ الأشخاص المعنيين مباشرة. ولاحظ الوفد أن القضية القانونية المرفوعة ضد السيد محمد رشيد، بتهمة الإرهاب فيما يتعلق بأعمال الحرق المتعمد في شباط / فبراير 2012، لا تزال جارية. ورحب بمبادرة المدعي العام بأن يطلب من المحكمة الإسراع في النظر في القضية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحدث ذلك وباحترام كامل للإجراءات القانونية الواجبة؛

- **إدانة السيد أحمد محلف في يوليو/ تموز 2016**

– أشار الوفد إلى التناقضات في حسابات السلطات، وزوجة السيد محلوف وآخرين فيما يتعلق بالوقائع والأساس القانوني الذي يستند إليه إدانة السيد محلوف وحكمه بالسجن لمدة 10 أشهر و24 يوماً، على تهمتين بعرقلة ضباط الشرطة في أداء واجباتهم، أي بتهمة عبور حاجز للاحتجاج ومحاولة الفرار من مكان الحادث بعد مغادرته المحكمة بعد جلسة استماع لتمديد احتجازه. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء شدة العقوبة، وذكر أنه لم يتم احترام المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. ولم يفهم الوفد كيف يمكن القول بأن السيد محلوف حاول الفرار من الشرطة بحضور قوة شرطة كبيرة في مبنى المحكمة. وقال الوفد إنه سيكون من دواعي تقديره الحصول على نسخة من حكم المحكمة الابتدائية لتوضيح ذلك والمسائل الأخرى المتعلقة بملاحقته. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتم إجراءات الاستئناف، التي نقترح إرسال مراقب إليها، بسلاسة واحترام الحق في محاكمة عادلة. وفي غضون ذلك، أعرب عن أمله في أن تسمح له السلطات بأن يقضي عقوبته في شكل الإقامة الجبرية، في ضوء تقارير عن سوء صحة السيد محلوف؛

- **القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع**

– أعرب الوفد عن قلقه إزاء التطورات في مجال حقوق الإنسان التي كان لها تأثير مباشر على الحالات المطروحة. وأعرب عن قلقه لاعتماد قانون حماية السمعة وحسن الاسم وحرية التعبير مؤخراً والتعديل الذي أدخل مؤخراً على قانون التجمع السلمي. وعلى الرغم من أن الوفد يوافق على أن حرية التعبير ليست مطلقة، إلا أنه يرى أن التشريع الجديد يقيد بشكل مفرط ممارسة هذا الحق، نظراً لنطاقه، وغموض بعض أحكامه الرئيسة، والغرامة الضخمة المفروضة كعقوبة. وبالمثل، فإنه على الرغم من أنه يفهم أنه جزيرة مالي (Male) هي جزيرة صغيرة معرضة للازدحام، إلا أنه يعتقد أيضاً أن التشريع المتعلق بالحق في حرية التجمع ينبغي أن يكون له وفي جميع الأوقات معنى حقيقي للممارسة. ورأى الوفد في هذا الصدد أن المناطق المخصصة لغاية المظاهرات محدودة جداً، وحقيقة أن الإذن المسبق من الشرطة يقتضي دون مبرر ممارسة ذلك الحق؛

- **مساحة محدودة للمعارضة للمساهمة بشكل مفيد في عمل البرلمان**

– على الرغم من أن الوفد يقدر أن مجلس الشعب الحالي قد اعتمد عدداً كبيراً من مشاريع القوانين، إلا أنه يرى أن هذا الناتج لا ينبغي أن يأتي على حساب الحاجة إلى مناقشة موضوعية وذات مغزى لكل جزء من التشريعات. ولذلك أعرب الوفد عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن اعتماد تشريعات هامة قد تم تعقبه بسرعة واعتماده دون أي تغييرات ومناقشات أو مشاورات مناسبة مع أصحاب المصلحة خارج البرلمان. وبالمثل، أعرب الوفد عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن البرلمان، استناداً إلى أغلبية أعضائه المنتمين إلى أحزاب الائتلاف الحاكم، لم يقم بأي إشراف جدي، حتى في مواجهة القضايا الخطيرة التي تستدعي التدقيق العام. وأعرب الوفد أيضاً عن قلقه في هذا الصدد إزاء ادعاءات وجود صلات قوية بين الحكومة وأعضاء مؤسسات الرقابة المستقلة مثل لجنة الانتخابات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إضافة إلى فصل المدقق العام للحسابات بشكل غير لائق، مما أعاق الرقابة الفعالة؛

- **السلوك غير المقبول في البرلمان والتعامل مع مثل هذه الحوادث**

– أشار الوفد إلى أن السلطات البرلمانية والمعارضة اعترفتا بأنه كان هناك سلوك غير متعمد في البرلمان من كلا الجانبين. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن رئيس البرلمان قد قام بوظيفة رئيسة في التأكد من أن السلوك غير مقبول، مثل حادثة البصق في شباط / فبراير 2016، حيث تم توجيه توبيخ فوراً والطلب أن تحترم جميع الأطراف في البرلمان بعضها بعضاً. وكان من الأهمية بمكان أن يعامل رئيس البرلمان جميع الأطراف بنزاهة وأن ينظر إليه على أنه أعلى من السياسة الحزبية. وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً أن يسمح رئيس البرلمان للمعارضة بتقديم إسهام ذي مغزى في عمل البرلمان وأن تحترم المعارضة سلطته؛

- **أهمية الحوار بين الأغلبية والمعارضة والتفاعل مع المجتمع الدولي**

– يعتقد الوفد وبقوة أنه يجب أن ينظر للحالات المدروسة في سياق الاستقطاب السياسي الجاري في المالديف. وأعرب عن اعتقاده بأنه من الحيوي أن تضاعف جميع الأطراف جهودها للدخول في حوار هادف، بمساعدة المجتمع الدولي، لإيجاد مؤسسات فعالة وشاملة وحلول سياسية طويلة الأجل تتمتع بثقة جميع المالديفيين. ولذلك أعرب الوفد عن أسفه العميق للقرار الذي اتخذته مؤخراً

ســـلطات مالديف بالخروج من الكمنولث، وأعرب عن أمله في أن تعيد الســـلطات النظر في هذا القرار،

وإذ *يضع* في اعتباره المعلومات الجديدة التالية التي قدمها صاحب الشكوى منذ إرسال البعثة:

- في كانون الأول / ديسمبر 2016 وشباط / فبراير 2017، منح السيد محلوف إجازتين للذهاب إلى الهند لمدة عشرة أيام وسبعة أيام على التوالي لتلقي العلاج الطبي. ووفقاً لصاحب الشكوى، لم تبدأ إجراءات الاستئناف في قضيته؛
- في 27 مارس/ آذار 2017، تم التصـــويت على اقتراح بســـحب الثقة من رئيس مجلس الشـــعب وخسر التصويت في المجلس. ويدعي صاحب الشكوى أن قوة الدفاع الوطني المالديفية أمرت بمنع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من مراقبة الجلسة، حيث لم يتم اتباع الإجراءات الصحيحة التي تتطلب دعوة الأسماء بدلاً من التصويت الإلكتروني على الاقتراح نفسه، وأن 13 برلمانياً أخرجوا قسراً من القاعة، كرد فعل غير ملائم تماماً للاضطراب الذي ساد في القاعة، وأن سجلات التصويت اللاحقة كانت غير صحيحة و (أو) تم التلاعب بها. ويشير صاحب الشكوى إلى أن التصويت في مجلس الشعب قد تضمن مضايقات شديدة للبرلمانيين، من خلال التهديدات بالقتل والتهديدات الموجهة ضد أسرهم والتهديد بالمقاضاة بتهم ملتوية،

1. يشـــكر وفد البعثة على العمل الذي يطلع به ويؤيد اســـتنتاجاته العامة؛ *ويأســـف* لأن الســـلطات المالديفية لم تقدم أي ملاحظات بشـــأن التقرير ولا المعلومات التي تعهدت بتقديمها حول مختلف المسائل المعلقة؛ *ولا يزال* حريصاً على تلقي هذه المعلومات الرسمية الأخرى؛
2. *يشعر بقلق عميق* إزاء استمرار التهديدات بالقتل ضد أعضاء المعارضة في البرلمان والحد من مساحة حرية التعبير والتجمع والمعارضة للمساهمة بشكل مجد في عمل البرلمان؛ *ويدعو* السلطات إلى بذل كل ما في وسعها لمعالجة هذا القلق وتقديم تقرير عن أعمالها؛
3. *يعرب عن* بالغ أسفه لأن السلطات لم تعتبر أنه من المناسب السماح للسيد محلوف أن يقضي عقوبته في شكل إقامة جبرية؛
4. *يكرر الإعراب* عن قلقه إزاء خطورة الحكم الصادر ضده وعدم إدراك مبرر إدانته وحكمه؛ *ويساوره* القلق إزاء عدم وجود إجراءات واضـــحة للنظر في طعنه، الأمر الذي قد يقود الســـيد محلوف إلى

قضاء كامل مدة العقوبة في نفس الوقت الذي يصدر فيه حكم الاستئناف؛ *ويرى* أنه لهذا السبب وحده ينبغي للسلطات الإفراج عنه فوراً؛

5. *ويساوره القلق* إزاء الادعاءات المحيطة بالتعامل مؤخراً مع اقتراح سحب الثقة، لأنه يشهد أيضا على استمرار الاستقطاب السياسي في مالديف؛ ويشكر السلطات البرلمانية على تقديم مقاطع فيديو للحالة التي سادت في مجلس الشعب أثناء التصويت على اقتراح سحب الثقة؛ وسيدرس هذه المادة بدقة؛
6. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب* إلى اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

منغوليا

MON/01 - زوريج سانجاسورين (Zorig Sanjasuuren)

قرار اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع
في الدورة 200 (دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

بالإشارة إلى قضية السيد زوريغ سانجاسورين، وهو عضو في المجلس الأعلى في منغوليا[9] (برلمان منغوليا)، ووزير تنمية البنية التحتية الذي كان يعتبر والد الحركة الديمقراطية في منغوليا في التسعينات – الذي اغتيل في 2 تشرين الأول / أكتوبر 1998، وإلى القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 198 (لوساكا، آذار / مارس 2016) واللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في دورتها الثانية والخمسين بعد المائة (كانون الثاني / يناير 2017)،

[9] برلمان منغوليا (المترجم)

وبالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين في 27 كانون الثاني / يناير و 27 آذار / مارس 2017 لنائب رئيس البرلمان، وإلى جلسة الاستماع التي عقدت مع عضوين من الوفد المنغولي إلى جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 وإلى المعلومات التي شاركها مؤخرا أصحاب الشكوى والأطرف الثالثة،

وإذ يشير أيضا إلى تقرير الزيارة التي أجريت إلى منغوليا (R.1 CL/198/12(b)-) من 16 إلى 19 أيلول / سبتمبر 2015،

وإذ يشير إلى أوجه القلق التالية التي طال أمدها في هذه الحالة:

- ما زالت التحقيقات مستمرة دون انقطاع منذ اغتيال السيد زوريغ منذ ما يقرب من 19 عاماً. وظلت محاطة بالسرية ولم تسفر عن نتائج تذكر إلا مؤخراً. وقد أدت السرية المفرطة المحيطة بالتحقيق وعدم إحراز تقدم إلى تآكل الثقة والموثوقية في عملية التحقيق وفي وجود إرادة سياسية حقيقية لإثبات الحقيقة. وإن الالتزامات المتجددة بتسليط الضوء على اغتيال السيد زوريغ كانت تعتبر منذ وقت طويل وعوداً سياسية فارغة؛
- ولا يزال يعتقد ان الاغتيال كان اغتيالاً سياسياً. ولا يمكن استبعاد أن التدخل السياسي هو أحد العوامل المشتركة الكثيرة التي يرجح أن تعزى إلى عدم وجود نتائج في التحقيق وتشمل ما يلي:
  - أوجه القصور الأولية في التحقيق (ولا سيما العبث بمسرح الجريمة)؛
  - القضايا المتصلة بتدريب المحققين وكفاءتهم، فضلاً عن تكنولوجيات الطب الشرعي المتاحة؛
  - عملية استبدال لا نهاية لها للمحققين.
  - البعد السياسي للقضية واستغلالها سياسياً من قبل الأحزاب السياسية.
  - الوقت المنقضي وعواقبه؛
  - عدم مساءلة السلطات المختصة، نظراً لعدم وجود نتائج في التحقيق،

وإذ يشير كذلك إلى أن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، عقب الزيارة التي قام بها إلى منغوليا، دعا السلطات المنغولية إلى بذل قصارى جهدها لضمان تحقيق العدالة، ويرى أن ما ينبغي القيام به في حل قضية اغتيال السيد زوريغ، هو النظر في التوصيات التالية:

- رفع السرية عن القضية على وجه السرعة وزيادة الشفافية في التحقيق، بما في ذلك من خلال الاتصال المنتظم مع الاتحاد البرلماني الدولي وأقارب السيد زوريغ، وأيضاً من خلال تبادل المعلومات

العامة مع الشعب المنغولي حول نتائج التحقيق والتحديات التي تواجهه، من أجل استعادة الثقة في جهود التحقيق وإثبات أن القضية قد عولجت بطريقة نزيهة ومستقلة وفعالة؛

- الحد من دور جهاز الاستخبارات المركزي إلى أدنى درجة ممكنة وضمان التقيد الصارم بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة، فضلاً عن المساءلة والتعويض الإلزامي عن الانتهاكات المرتكبة أثناء التحقيق؛ ووضع التحقيق تحت السيطرة الكاملة والفعالة لمكتب المدعي العام؛ والتماس مساعدة متخصصة في التحقيق في حالات القتل التعاقدي، وإشراك خبراء أجانب في مجال الإجرام من ذوي خبرة في التحقيق (كجزء من الفريق العامل الحالي أو وفق آلية تحقيق مستقلة جديدة)؛ والتركيز على فحص أقوال الشهود والسجلات العامة والمواد مفتوحة المصدر، بدلاً من حصر العمل في تحليل الطب الشرعي فقط؛
- منح أقارب السيد زوريغ حق الوصول إلى ملفات التحقيق، الذين هم أطراف في الإجراءات القانونية، وإبلاغهم بانتظام بالتطورات الجديدة في التحقيق؛
- استخدام الآليات والضوابط المؤسسية القائمة للتأكد من أن جميع السلطات المعنية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تقدم نتائج مناسبة، ويتم تحميلها المسؤولية إذا فشلت في الوفاء بواجباتها الدستورية والقانونية؛
- إبقاء الاتحاد البرلماني الدولي على علم منتظم بما يلي: (1) أنشطة التحقيق الأخيرة، بما في ذلك نتائجها والتحديات المعلقة؛ (2) التقييم والتوصيات الصادرة عن اللجنة الفرعية للرقابة الخاصة التابعة لمجلس الدولة الأعلى؛ و (3) التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقرير البعثة،

وإذ يشير إلى حدوث تطورات هامة في هذه الحالة قيد النظر خلال الأشهر الأخيرة؛ *ويأخذ بالحسبان* أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران / يونيو 2016؛ وأدت إلى هزيمة الحزب الديمقراطي وأعادت حزب الشعب المنغولي إلى السلطة؛ وأنه من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في أواخر حزيران / يونيو 2017،

وبالنظر إلى المعلومات التالية:

- **احتجاز وتعذيب السيدة بولغان (Bulgan)**

- ألقي القبض على السيدة بانزراغش بولغان، أرملة السيد زوريغ، في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 2015، أي بعد وقت قصير من زيارة اللجنة لمنغوليا. واحتجزتها وكالة الاستخبارات المركزية في سجن توف ايماج (المقاطعة الوسطى)، في ظروف يزعم أنها ترقى إلى حد التعذيب بموجب المعايير

الدولية لحقوق الإنســـان. وذكرت مصـــادر موثوقة أن الســـيدة بولغان كانت محتجزة في الحبس الانفرادي وحرمت من الرعاية الطبية، في زنزانة يتم فيها الاحتفاظ بالإضاءة الاصطناعية على مدار 24 ساعة في اليوم. ووفقاً لهم، فقد تم استجوابها من قبل ضباط المخابرات ضمن ضغوط نفسية مكثفة. وأشارت المصادر إلى أن قاضيها لم يعد النظر في احتجازها لفترات مطولة، ولم يصدر أي اتهام رسمي ضدها بحلول آذار / مارس 2016. وزعم أن الزيارات التي تمت إلى السيدة بولغان وهي في الاحتجاز كانت مقيدة. ولم يسمح لمحاميها بالوصول إلى الأدلة المرفوعة ضدها، على أساس أن القضـية قد صـنفت. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها احتجازها بصـورة غير مشـروعة منذ بدء التحقيق؛

- وقد تأكدت الادعاءات المتعلقة باحتجاز الســـيدة بولغان وتعذيبها وانتهاك حقوقها في الإجراءات القانونية الواجبة خلال الزيارة التي قام بها وفد برلماني في 13 نيسان / أبريل 2016 برئاسة السيد بولد لوفسانفاندان، الذي كان آنذاك رئيساً للجنة البرلمانية لحقوق الإنسان. وأشار الوفد إلى أن السجن يخضع لسيطرة أجهزة المخابرات بشكل كامل. ودعا رئيس منغوليا كل من: رئيس البرلمان ورئيس الوزراء، إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد لتلك الحالة. وفي 22 نيسان / أبريل 2016، نقلت السيدة بولغان إلى سجن آخر، حيث أفادت التقارير أنها احتجزت في ظروف أفضل وحصلت على رعاية طبية. وكان من المقرر عقد جلســـة اســـتماع في 13 أيار / مايو 2016 لتمديد احتجاز السيدة بولغان؛
- ولم ترد أية معلومات لاحقة عن حالة الســيدة بولغان حتى كانون الثاني / يناير 2017، على الرغم من النداءات العاجلة التي أحيلت إلى برلمان منغوليا. ورد نائب رئيس البرلمان في رسالتين مؤرختين في 27 كانون الثاني / يناير و 27 آذار / مارس 2017 بأنه قد تم الإفراج عن السيدة بولغان. وقد تم التحقيق معها واستجوابها كمشتبه فيها ومدعى عليها. ولم تثبت مشاركتها في القضية، ورفضت القضية و "بينما يتم الحصول على أدلة إضافية، لم يثبت تورطها في الجريمة، وبالتالي تم إنهاء القضية". وتمكنت اللجنة من الحصول على تأكيد من أطراف ثالثة بأن السيدة بولغان قد أفرج عنها بالفعل؛
- وفيما يتعلق باحتجاز السيدة بولغان وتعذيبها، ذكر أعضاء وفد منغوليا إلى الجمعية البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 أنه لو حدث التعذيب أثناء احتجازها، كان بإمكانها أن تقدم شكوى إلى المنظمات غير الحكومية وإلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنســـان في منغوليا، لأنها تولي اهتماماً وثيقاً بهذه المسائل. وعلى أية حال، لا يزال يحق لها أن تقدم شكوى قضائية إذا انتهكت حقوقها،

الاعتقالات والمحاكمة الابتدائية

- أفيد بأن ثلاثة من المشتبه فيهم قد ألقي القبض عليهم في آب / أغسطس 2015 فيما يتعلق بقتل السيد زوريغ، وادعى أنهم اعترفوا بالقتل، من المحتمل أنه يتعلق بـ"سيناريو إردينيت"، وفقاً لتقارير إعلامية. وكان هذا السيناريو أحد الدوافع المحتملة للاغتيال الذي لم يسبق له أن خسر. وذكرت أن السيد زوريغ أبلغ عن اختلاس أموال من شركة إردينيت (وهي شركة تعدين منغولية رئيسية)، وأنه على استعداد للكشف عن المعلومات أو اتخاذ الإجراءات المناسبة لإخضاع الجناة للمساءلة إذا ما عيّن رئيس الوزراء. وخلال زيارته لمنغوليا – التي تمت بعد فترة وجيزة من الاعتقالات – لم يتم إبلاغ وفد اللجنة قط بهذه الاعتقالات، أو حتى أنه تم احتجاز أي من المشتبه فيهم في القضية. ولم تقدم السلطات المنغولية أي رد على هذه التطورات قبل كانون الثاني / يناير 2017، على الرغم من الطلبات العاجلة المتعلقة بإبلاغها إليها؛
- وفي كانون الثاني / يناير 2017، أكدت السلطات المنغولية وأصحاب الشكوى أن ثلاثة من المشتبه فيهم أدينوا بتهمة قتل السيد زوريغ في 27 كانون الأول / ديسمبر 2016 وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين 24 و 25 عاماً. وقد صدر الحكم بعد محاكمة جرت خلف ابواب مغلقة. وأذن لأسرة السيد زوريغ ومحاميهما بحضور المحاكمة، ولكنهم منعوا من تبادل المعلومات بشأن الإجراءات أو الحكم على أساس أن القضية قد صنفت. وسيتم اعتقالهم ومحاكمتهم في حالة عدم امتثالهم لذلك. ولم يتاح للاتحاد البرلماني الدولي أو للجمهور الحصول على نسخة من الحكم أو تفاصيل الإجراءات على نفس الأسس. وأعربت أسرة السيد زوريغ عن أسفها لرفض السلطات المنغولية الطلبات المقدمة لرفع السرية عن القضية ولمحاكمة علنية، بما في ذلك من جانب المحكمة. وأصدرت أسرة السيد زوريغ بياناً عاماً يشكك فيه في شرعية المحاكمة المغلقة وقرارات المحكمة واعتبرت أن العدالة لم تنفذ وأن القضية ينبغي أن تستمر؛
- وأظهرت التقارير الإعلامية التي نشرت في منغوليا وخارجها بعد صدور الحكم أيضاً انعدام الثقة العام في حياد واستقلالية التحقيق وإجراءات المحكمة. واعتبرت هذه التقارير أن المحاكمة كانت عبارة عن ستار مصمم لإخفاء الجناة الحقيقيين / العقل المدبر للاغتيال. وأكدوا أنه لا تزال العديد من الأسئلة من دون إجابة. وأشاروا إلى أن القضية كانت مسيسة إلى حد كبير، ولاحظوا أنه من غير المعقول أن يكون الأشخاص المدانين الثلاثة قد ارتكبوا جريمة الاغتيال قبل 18 عاماً، بالنظر إلى سنهم في ذلك الوقت. وأشاروا أيضا إلى أن ما لا يقل عن 17 شخصاً، من بينهم شهود وضباط

شرطة وموظفون قضائيون، قد توفوا في ظروف غير مفسرة، وأن التحقيق لم يسلط الضوء أبدا على ظروف وفاتهم؛

- وذكر نائب رئيس البرلمان أن المدعى عليهم ومحامي الضحايا استأنفوا الإدانة الابتدائية وأن البرلمان "سيراقب" بعناية إجراءات الاستئناف ويُبقي الاتحاد البرلماني الدولي على علم،

محاكمة الاستئناف

- تم عقد محكمة الاستئناف خلال يوم واحد في 14 مارس/ آذار 2017. حيث عقدت خلف أبواب مغلقة مرة أخرى. وفي بداية الجلسة، طلب محامي الأسرة مرة أخرى، دون جدوى، رفع الدعوى عن القضية وإقامة الدعوى في محكمة علنية. وتم السماح لمحامي المتهمين وأفراد أسرة زوريغ بحضور الإجراءات، ولكنهم منعوا من تبادل أي معلومات تتعلق بها. صدر الحكم في نفس اليوم وأكد الحكم الابتدائي.
- وذكر نائب رئيس البرلمان في رسالة مؤرخة 27 آذار / مارس 2017 أن محكمة الاستئناف استعرضت قضية الاستئناف وخلصت إلى أن جميع المتطلبات القانونية والإجرائية قد احترمت عملاً بقانون الإجراءات الجنائية والأنظمة الأخرى، بما في ذلك حق الأطراف في الاستئناف. ووفقاً للرسالة، فإن شهادات المتهمين وفحصها مع الشهوده امام المحكمة تتفق مع بعضهم بعضاً وتثبت بعضها بعضاً. وظهر شهود أمام المحكمة حددوا على الفور المشتبه فيهم. وأثبتت المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال عمليات سرية، وجرى فحص جميع الأدلة التي جمعت أثناء التحقيق. ولم يحدث انتهاك للقانون ولذلك تم رفض الطعن. وأكد نائب الرئيس أيضا أن المتهمين والضحايا طلبوا إجراء المحاكمة علنياً ولكن المحكمة قضت بأن ذلك أمراً مستحيلاً لأن الملفات القضائية المؤلفة من 220 صفحة تضمنت خمس صفحات من المعلومات المصنفة على أنها سرية للغاية. وبناء على ذلك، وبموجب المادة 235 (1) من قانون الإجراءات الجنائية، أغلقت المحاكمة أمام الجمهور عملاً بقانون سرية الدولة. وبعد ذلك تم حظر تبادل قرار المحكمة ما لم تتخذ السلطات المختصة قراراً برفع السرية عن القضية. بيدَ أن نائب الرئيس ذكر أنه بمجرد صدور قرار المحكمة النهائي، فإن "بعض الوثائق والشهادات المتعلقة بالجريمة" ستتعرض للجمهور؛
- وأكدت السلطات المنغولية وصاحب الشكوى أن المدعى عليهم والضحايا يمكن أن يقدموا استئنافاً أخيراً أمام دائرة القانون الجنائي بالمحكمة العليا. وستصدر المحكمة العليا بعد ذلك القرار النهائي بشأن القضية، وهو ما لم يبرم بعد في هذه المرحلة. وقد التزم نائب رئيس البرلمان بأن يطلب برلمان

منغوليا "قرارا عادلاً وصـــحيحاً" امتثالاً للقانون. وفي مؤتمر صـــحفي عقد في أوائل نيســـان / أبريل 2017، أعرب نائب الرئيس عن قلقه العام إزاء الطريقة التي تم بها التعامل مع قضية زوريغ،

وبالنظر إلى أنه في جلسة الاستماع التي عقدتها الجمعية البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي الـــــ 136، شارك عضوان من الوفد المنغولي المعلومات الإضافية التالية:

- اســتهدفت الإجراءات حصــراً مرتكبي الاغتيال المباشــر (تم التعرف على أربعة منهم، ولا يزال ثلاثة منهم على قيد الحياة). والدوافع التي وضعتها المحكمة هي "الجشع والمال". ويبدو أنه قد فتح تحقيقٍ ثانياً لاســتهداف المنظمين والمحرضــين على الاغتيال على أســاس أسماء يُزعم أن المتهمين المدانين قد قدموها. ومن المحتمل أن تنظر هذه الإجراءات في دوافع سياسية محتملة للاغتيال. وستتبع المحاكمة الثانية لاحقا في الوقت المناســـب. ولم تتح ســـوى معلومات قليلة للبرلمان بشـــأن هذه التطورات الأخيرة، حيث أن التحقيق الجنائي سري ولا يزال مصنفا؛
- وأكد عضـــوا الوفد مجدداً أن المحاكمات أغلقت عملاً بقواعد الإجراءات الجنائية المعمول بها حاليا، والتي تستدعي السرية العليا عندما تكون المعلومات السرية متضمنة كدليل في القضية. ولذلك لم يكن مســـموحاً للســـلطات البرلمانية بتقديم نســـخ من قرارات المحكمة إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وأبلغت الســلطات القضــائية البرلمان بأن محكمة الاســتئناف قد تحققت من احترام جميع المتطلبات القانونية والإثباتية أثناء إجراءات المحاكمة. وقد يكون قد تم التعجيل بالتحقيق ولكنه كان وفقاً للقانون الذي ينص على أن التحقيقات يجب أن تكتمل في غضـــون مهل معينة، وذلك وفقاً للمعلومات التي حصل عليها البرلمان؛
- وقال عضوا الوفد أنهما يشاطران اللجنة قلقها إزاء الحاجة إلى إقامة العدل في هذه القضية وإلى أنه ينظر إليها بأنها يجب أن تتم. كما أدانا تســييس القضــية. وذكرا أنه إذا كان أي من المشــتبه فيهم الثلاثة المدانين غير مذنبين، فإن الأمر سيعتبر قمعاً سياسياً وسيبدو سيئاً للغاية بالنسبة لمنغوليا. ولاحظ عضـــوا الوفد حقيقة أن إجراء المحاكمة خلف أبواب مغلقة تبدو فعلاً مشـــبوهة للشـــعب. وحقيقة أن السيدة بولغان لم تشارك في أي من جلسات الاستماع أثناء المحاكمات، على الرغم من كونها الشاهد الوحيد في القضية، مما أثار أيضا أسئلة وشكوكاً. ومع ذلك، فإن الأمر يتماشى مع قوانين الإجراءات الجنائية؛
- وذكر عضـــوا الوفد أنهما لم يتمكنا إلا من الحصـــول على معلومات محدودة عن القضـــية، بســـبب الفصل بين السلطات وتصنيف القضية. ولم يتمكن أي من أعضاء البرلمان أو البرلمان من التدخل في

عملية التحقيق والقضاء، وذلك مرة أخرى بسبب الفصل بين السلطات. وبالنظر إلى نواحي القلق المثارة في هذه الحالة وفي حالات أخرى، يجري حالياً إنشـــاء فريق عامل لتعديل الدســـتور. ويجري إعداد مشروع للتعديل ومناقشته للسماح بإنشاء لجان مخصصة تكلف باستعراض الحالات المشبوهة مثل قضية السيد زوريغ في نهاية إجراءات التحقيق والقضاء؛

- وذكر عضوا الوفد أنه سيكون من دواعي ترحيب اللجنة أن تقرر إرسال وفد إلى منغوليا للحصول على مزيد من المعلومات ومناقشة نواحي قلقها مع جميع السلطات ذات الصلة،

وإذ يشـير إلى أن منغوليا طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية واتفاقية مناهضـة التعذيب وغيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينة، فإن من واجبها ضـمان ما يلي: (1) عدم إخضاع أي من المشتبه فيهم أو الشهود للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ (2) وجوب مساءلة مرتكبي هذه الأفعال وعدم اعتبار الاعترافات التي يتم الحصول عليها بهذه الوسائل دليلاً مقبولاً في الإجراءات القضـائية؛ و (3) أن أي شـخص متهم بتهمة جنائية يحق له محاكمة عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة منشأة بموجب القانون. ولا يجوز استبعاد الصحافة والجمهور من كل أو جزء من المحاكمة إلا لأسباب أخلاقية أو لأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو عندما تتطلب مصلحة الحياة الخاصة للأطراف ذلك. وينبغي أن يكون هذا التدبير التقييدي متناسباً ولا يسمح به إلا بقدر الضرورة القصوى في ظروف خاصة حيثما تضر الدعاية بمصالح العدالة. وأي حكم يصدر في قضية جنائية ينبغي أن يكون علنياً بأي حال من الأحوال،

1. يشكر نائب رئيس البرلمان وأعضاء وفد منغوليا على تعاونهم؛ ويشجعهم على استئناف الحوار البنّاء مع مجلس النواب؛
2. *يأخذ علماً* وباهتمام أن المحاكمات الابتدائية ومحاكمات الاســتئناف قد أجريت منذ أواخر كانون الأول / ديسمبر 2016، مما أسفر عن إدانة ثلاثة من المشتبه فيهم وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة بتورطهم كمتهمين مباشـرين لاغتيال السـيد زوريغ؛ وأن القضـية لا تزال جارية، حيث يحق للمدعى عليهم ومحامي الضحايا اللجوء إلى محكمة الاستئناف الأخير؛ وأن يجري الآن إجراء تحقيق جديد وسري ضد المنظمين المشتبه فيهم والمحرضين على الاغتيال؛
3. *ويســاوره بالغ القلق* لأن المحاكمات جرت خلف أبواب مغلقة وأنه لم يتم الكشـــف عن قرارات المحاكم؛ *ويشـير* إلى أنه لا السـلطات البرلمانية ولا أسـرة السـيد زوريغ أو الشـعب المنغولي يرى أنه تم

تحقيق العدالة أو أنه تم الأخذ بها في إجراءات المحاكمة الأخيرة، وأن نواحي القلق والأسئلة الخطيرة بشأن القضية لا تزال دون إجابة بسبب استمرار السرية المفرطة في الإجراءات والتصنيف السري الكبير للقضية؛

4. لا *يزال يشعر بالقلق* لأن التعذيب المزعوم الذي ارتكبته السيدة بولغان لم تعالجه السلطات المختصة في منغوليا على نحو واف، على الرغم من إطلاق سراحها؛ *ولا تزال تفشل في فهم* الأسباب التي جعلت احتجازها لفترات طويلة أمراً قانونياً، بالنظر إلى أن السلطات أكدت أنه لم تثبت مشاركتها في الجريمة؛

5. *يؤكد من جديد على نواحي القلق السابقة* بشأن تسييس القضية؛ *ويشعر بالقلق العميق* إزاء الاندفاع المفاجئ في الإجراءات بعد ما يقرب من 20 عاماً من الجمود الواضح في عملية التحقيق؛ ويلاحظ أن هذا الأمر يتزامن مع تغيير كبير في السلطة السياسية عقب الانتخابات البرلمانية والاقتراب من الانتخابات الرئاسية في يونيو 2017؛

6. *يرى* أن المحاكمات الأخيرة انتهكت المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وتزيد من تقويض شرعية ونزاهة عملية التحقيق برمتها؛ *ويدعو مرة أخرى* إلى رفع السرية فوراً عن القضية؛ *ويحثّ* المحكمة العليا على معالجة أوجه النقص الخطيرة القائمة بإصدار أمر بإعادة المحاكمة علناً بحضور مراقبين محليين ودوليين بغية تفادي أي إجهاض للعدالة وللمساعدة على إلقاء الضوء على الحقيقة في هذه القضية؛ *ويعرب* عن رغبته في إرسال مراقب محاكمة لحضور الإجراءات لإجراء تقييم مستقل لنزاهة الإجراءات ومدى شرعيتها؛ *ويشير* كذلك إلى أن هناك العديد من الوسائل البديلة المتاحة للإبقاء على قدر معقول ومناسب من السرية فيما يتعلق بالأدلة الحساسة المشروعة، دون المساس بالحق في محاكمة عادلة أو المساس بمصداقية ونزاهة الإجراءات والمؤسسة القضائية؛

7. *ويظل مقتنعاً* بأن الشفافية، مقترنة بالاحترام الصارم للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الدفاع، امتثالاً لدستور منغوليا والمعايير الدولية، يمكن أن تعيد في نهاية المطاف الثقة في الجهود الطويلة الأمد لتسليط الضوء على حقيقة اغتيال السيد زوريغ، والمساهمة في زيادة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في منغوليا؛

8. *يلاحظ وباهتمام* أن البرلمان لا يزال يرصد بنشاط القضية؛ *ويعرب عن دعمه وتشجيعه* لجهوده الجارية للنظر في سبل جديدة لممارسة الرقابة الاستباقية في هذه الحالة؛ *ويرغب في الحصول* على معلومات أكثر تفصيلاً في هذا الصدد، ولا سيما بشأن مشروع التعديل الدستوري قيد المناقشة؛

ويطلب كذلك إلى البرلمان أن يستعرض على وجه الاستعجال قوانين وأنظمة سرية الدولة القائمة، وأن يتواءم مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في هذا الصدد؛ *ويعرض* أن الاتحاد البرلماني الدولي مستعد لتيسير المساعدة التقنية بشأن هذه المسائل عند الطلب؛

9. *تود* اللجنة أن تقوم بإرسال بعثة إلى منغوليا للحصول على مزيد من المعلومات عن التطورات الأخيرة من جميع السلطات ذات الصلة وتيسير إحراز تقدم في هذه القضية، مع التقيد الصارم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ *ويرحب* بالاستجابة الإيجابية من جانب أعضاء الوفد المنغولي في هذا الصدد؛ *ويثق* في أنه سيحصل قريباً على تأكيد رسمي من برلمان منغوليا تحقيقاً لهذه الغاية؛ *ويود أيضاً* أن يواصل إطلاعه بانتظام على أي تطورات جديدة تتصل بالقضية؛

10. *يطلب* إلى الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

11. يتطلب إلى اللجنة أن تواصل دراسة هذه الحالة وأن تقدم تقريراً في الوقت المناسب.

الفلبين

PHI / 08 – ليلى دي ليما

قرار معتمد بالإجماع في الدورة الـ 200 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

(دكا 5 أبريل/نيسان 2017)

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

لما كان معروضاً عليه قضية السيدة ليلى دي ليما، وهي عضو في مجلس الشيوخ في الفلبين، والتي تمت دراستها من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وفقاً لإجراءات فحص ومعالجة الشكاوى (المرفق الأول من القواعد والممارسات المنقحة)،

إذ يأخذ بعين الاعتبار الرسالة المسطرة بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2017 من قبل رئيس مجلس الشيوخ والمعلومات التي قدمها في جلسة الاستماع مع اللجنة في 3 نيسان/أبريل 2017،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار المعلومات التالية حول الملف:

- عملت السيدة ليما رئيساً للَّجنة الفلبينية لحقوق الإنسان منذ أيار/مايو 2008 حتى حزيران/يونيو عام 2010، حيث تمَّ تعيينها وزيراً للعدل في الفلبين. استقالت من هذا المنصب في أكتوبر 2015 بهدف التركيز على ترشيحها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو 2016، حيث تكللت المساعي بالنجاح؛
- طوال حياتها، ناهضت السيناتور ليما القتل خارج نطاق القضاء. في آذار/مارس 2009، وعندما كانت حينها رئيساً للجنة حقوق الإنسان، قادت سلسلة من التحقيقات في عدد من جرائم القتل المزعومة والتي حدثت خارج نطاق القضاء مرتبطة بما يسمى فرقة الموت في دافاو (DDS) في مدينة دافاو، والتي كان يتولاها وقتها العمدة ديوترت Duterte. يقال، بحسب الادعاء، بأن عمدة المدينة حينها، ورئيس الفلبين حالياً، يقف وراء فرقة الموت في دافاو الـ DDS. تحوَّل التحقيق إلى بذور عداء وخصومة بين عضو مجلس الشيوخ والرئيس اللاحق للبلاد؛
- بتاريخ 13 تموز/ يوليو عام 2016، أعدّت السيناتور ليما، كرئيس لجنة مجلس الشيوخ للعدالة وحقوق الإنسان، وقدمت *قرار مجلس الشيوخ المقترح ذا رقم 9*، وفتحت تحقيقاً في عمليات القتل المزعومة لآلاف من متعاطي وتجار المخدرات المشتبه بهم منذ تولى الرئيس ديوترت Duterte منصبه في حزيران/يونيو 2016 وإعلانه الحرب على المخدرات؛

- بدأت جلسات الاستماع العامة للتحقيق في 22 آب/أغسطس 2016، وحيث تم تسليط الضوء عليها من خلال شهادة قاتل محترف، السيد إدغارماتوباتو Matobato، وهو العضو في فرقة الموت في دافاو DDS، حيث اعترف وقام بتوريط الرئيس ديوترت ببعض عمليات القتل خارج نطاق القضاء في مدينة دافاو. ووفقاً لرئيس مجلس الشيوخ، ومع ذلك، فإن الاستماع للسيد ماتوباتو كشف عن العديد من التناقضات في شهادته؛
- أفاد رئيس مجلس الشيوخ بأن العديد من الملاحظات التي أبداها أعضاء مجلس الشيوخ الآخرون أشارت إلى وجود نوع من الميل أو الاستعداد لدى السيناتور ليما يجعلها تجري جلسة الاستماع بطريقة ليست الأفضل تعبيراً عن الموضوعية والحياد المتوقَّعَين من حَكَمٍ نزيه. وفقاً لذلك، تمت الموافقة في 19 أيلول/سبتمبر 2016، على مداولة في مجلس الشيوخ لإعلان رئاسة وعضوية لجنة العدل وحقوق الإنسان كشاغرين. ووفقاً لرئيس مجلس الشيوخ، فقد تم ذلك بما يتوافق بدقة مع النظام الداخلي لمجلس الشيوخ؛ كما وإن هذه القرارات تؤخذ بانتظام كجزء من العملية السياسية ولم تكن المداولة في شيء عقوبةً لها (للسيدة ليما) على التحقيق الذي تجريه. مع ذلك، فقد أفاد الادعاء بأن مجلس الشيوخ قام بإزاحة السيناتور عن منصبها كرئيس (للجنة) كانتقام واضح منها بسبب التحقيق الذي تجريه.
- بحسب الادعاء، بعد الإطاحة بالسيناتور ليما كرئيس (للَّجنة)، تبنت اللجنة، بطريقة غير تقليدية، تقريرها (المعروف باسم "تقرير جوردون"، في إشارة إلى الرئيس الجديد للجنة التحقيق)، حيث لم يتم عقد اجتماع لدراسة مشروع التقرير. أعدت السناتور ليما "تقريراً معارضاً" في كانون الأول/ديسمبر عام 2016، معتبرةً أن التحقيق قد أخفق لعدة أسباب، أبرزها رفض السماح بالاستماع إلى شهادات شهود القتل خارج نطاق القضاء أمام لجنة حقوق الإنسان، والإنهاء المبكر للتحقيق، بالإضافة إلى عدم إيلاء الاعتبار الكافي لشهادات السيد ماتوباتو Matobato، وغيره من الشهود. قالت عضو مجلس الشيوخ السيدة ليما: "نظرا للإنهاء المبكر والمفاجئ لتحقيق مجلس الشيوخ، لم تقم اللجنة بجمع الأدلة وتقييمها بشكل شامل ومعمق. بدلاً من ذلك، ما حدث إنما كان تبرئة مفتعلةً لتبرئة القيادة الوطنية بقيادة الرئيس".

- أفاد الادعاء بأن مخاوفَ السيناتور ليما حول عمليات القتل خارج نطاق القضاء موثقةٌ توثيقاً جيداً وتشير إلى عدد من التقارير بما في ذلك تقرير صادر عن مرصد حقوق الإنسان في آذار/مارس

2017، يحمل العنوان: *رخصة للقتل: قتلى الشرطة الفلبينية في حرب ديوترت Duterte ضد المخدرات*. استناداً إلى هذا التقرير، فقد أفضت حرب الرئيس ديوترت "الحرب على المخدرات" إلى حملة من أعمال القتل غير المشروع على أيدي أفراد الشرطة الوطنية الفلبينية و "حراس" مجهولي الهوية، ما أسفر عن مقتل ما يزيد عن 7000 متعاطٍ للمخدرات مشتبه بهم بتعاطي المخدرات منذ 1 تموز/يوليو 2016. إضافة لذلك، يفيد التقرير بأن المباركة العلنية للرئيس ديوترت للحملة إنما تورطه شخصياً بالإضافة لغيره من كبار الشخصيات بتهم التحريض المحتمل على العنف والتحريض على القتل والمسؤولية عن جرائم ضد الإنسانية. يكشف التقرير زيف التقارير الرسمية التي أعدتها الشرطة التي تؤكد دائماً على الحق في الدفاع عن النفس لتبرير قيام الشرطة بعمليات القتل غير القانونية. في الواقع، تقوم الشرطة بشكل روتيني بعمليات قتل خارج نطاق القضاء ضد المشتبه بهم بالمخدرات وتقوم بعد ذلك بالتستر على تلك الجرائم. في العديد من الحالات التي حققت فيها مرصد حقوق الإنسان، كان يتم العثور على المشتبه بهم، والذين كانوا في قبضة الشرطة، قتلى في وقت لاحق ويتم تسجيلهم من قبل الشرطة تحت عنوان "العثور على جثث"، وهذا ما يلقي بظلال الشك على تأكيدات الحكومة القائلة بأن معظم عمليات القتل إنما تمت من قبل حراس أو من قبل عصابات المخدرات المتحاربة. توصلت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلال استعراض تنفيذ الفلبين أحكام العهد الدولي، والذي تم إنجازه في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016، إلى أنها "قلقة للغاية بشأن التصريحات التي أدلى بها مسؤولون كبار في سياق" الحرب على المخدرات" والتي يمكن اعتبارها بمثابة تشجيع وشرعنة للعنف ضدَّ متعاطي المخدرات، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء"، كما ولاحظت اللجنة أن "عدد عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتي طالت المشتبه بهم بجرائم المخدرات زادت بشكل كبير في الأشهر الأخيرة [...]"؛

- أشار الادعاء أيضاً إلى تقرير آخر لمرصد حقوق الإنسان لعام 2009، بعنوان: *يمكن أن تموت في أي وقت: عمليات قتل فرقة الموت في ميندناو*. يفند التقرير تورط مسؤولي الشرطة والحكومة المحلية في عمليات فرق الموت المعنية في مدينة دافاو خلال فترة عمل الرئيس ديوترت كعمدة للبلدية. علاوة على ذلك، يوثق تقرير مرصد حقوق الإنسان في العام 2014، والذي يحمل العنوان: *طلقة واحدة في الرأس: عمليات قتل فرقة الموت في مدينة تاجوم، الفلبين*، تورط الشرطة فيما يبدو أنه سياسة تقليد القتل خارج نطاق القضاء في مدينة قريبة، مدينة دافاو. يشير رئيس مجلس الشيوخ إلى أنه، في 29 آذار/مارس 2012، عاقب مكتب أمين المظالم 21 ضابطاً رفيع المستوى من الشرطة الوطنية الفلبينية

(PNP) بعد عمليات القتل بلا هوادة التي جرت في مدينة دافاو في السنوات الأخيرة والتي تمَّ إلصاقها بفرقة الموت في دافاو DDS المزعوم. إغلق مكتب أمين المظالم تحقيقاته في شكوى مقدمة ضد الرئيس ديوترت لتورطه المزعوم في "جرائم تنسب أو يمكن نسبها إلى فرقة الموت في دافاو DDS" حين كان عمدة لمدينة دافاو، حيث لم يكن هناك من دليل يدعم تورط العمدة تيودرت (في حينه) ومسؤولين محليين من مدينة دافاو في تلك الأفعال. ووفقاً لرئيس مجلس الشيوخ، في ظل تشكيل حكومة الفلبينية، هناك وكالات حكومية أخرى أفضل تجهيزاً واستعداداً من مجلس الشيوخ لمعرفة ما إذا كانت "وحدة الشرطة والحكومة المحلية المعنية (وحدة الحكم المحلي) مسؤولين عن عمليات القتل المستهدفة"؛

- في 11 آب/أغسطس 2016، أو بعد شهر تقريباً من تقديم السيناتور ليما تحقيقها وقرارها الخاص بمجلس الشيوخ، قال الرئيس ديوترت، في إشارة إلى السيناتور ليما، في مقابلة مع وسائل الإعلام في مدينة دافاو، " وسريعاً وبيوم واحد سوف يكون عليَّ تدميرها على العلن ". تبع هذه المقابلة ما لا يقل عن 22 مناسبة عامة (اعتبارا من 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2016) سجلت الرئيس ديوترت وهو يقوم باستمرار بالقاء الشتائم والاتهامات ضد السناتور ليما. صرح الرئيس ديوترت علنا ومرارا وتكرارا بتجريم السيناتور ليما وبتواطئها المزعوم في تجارة المخدرات غير المشروعة في البلاد عندما كانت وزيراً للعدل في عهد الإدارة السابقة، ومما يتردد أيضاً أنه حثها على الاستقالة وقال: "لو كنت محل عضو مجلس الشيوخ ليما، إذاً لشنقت نفسي." يقول الادعاء أيضاً بأن الرئيس ديوترت أنهى بأن التهم ستقدم ضد السيناتور ليما وأن الأمر سينتهي بها في السجن، و(يقول الادعاء أيضاً) إن تصريحاته تنطوي على ضغينة مزمنة ضدها. أشار رئيس مجلس الشيوخ إلى أن الجميع يتمتع بحرية التعبير في الفلبين، وإلى أن السيناتور ليما نفسها كانت قد أدلت ببعض التعليقات اللاذعة حول الرئيس ديوترت، بما في ذلك وصفه بـ"سفاح مختلٍّ عقلياً"؛
- بحسب الادعاء، انسجاماً مع الوقائع، ومع ما أورده الرئيس، قدم رئيسُ المجلس، السيد بانطاليون الفاريز، بتاريخ 19 آب/أغسطس 2016 *قرار مجلس الشيوخ رقم 105*، سعياً لإجراء تحقيق في انتشار تجارة المخدرات–في سجن بيليبيد الجديد (NBP اختصاراً فيما بعد) عندما كانت السناتور ليما وزيراً العدل. بعد ذلك بوقت قصير، بدأ التحقيق في مجلس النواب، من خلال لجنة العدل. في

خروج مفاجئ عن قواعد جلسات لجنة في مجلس النواب، وفي انتهاك لهذ القواعد، كان وزير العدل، السيد فيتاليانو N. أغيري II، هو من قدم الشهود ووجه الأسئلة المطروحة عليهم. لم يتولَّ الوزير أغيري، جنباً إلى جنب مع فريقه من أعضاء النيابة العامة، استجواب الشهود فحسب بل تولى كامل عملية التحقيق الداخلي حتى نهايتها. وصفت شهادات عشرات السجناء في سجن بيليبيد الجديد NBP السيناتور ليما بأنها بمثابة "راعٍ" واضح لعصابات المخدرات، وبأنها تعتبر شخصية رئيسة في تجارة المخدرات غير المشروعة في السجن الوطني. غيرَ مكتفٍ بدوره المهيمن في التحقيق الداخلي، كال الوزير أغيري الاتهامات وأدلى بالتصريحات المسيئة ضد السيناتور ليما في مناسبات عديدة أمام ممثلي وسائل الإعلام؛

- نفت السيناتور ليما أي تورط في تهريب المخدرات في سجن بيليبيد الجديد NBP وأشارت إلى أنها هي من بادرت باتخاذ الإجراءات بهذا الصدد، كما حدث مثلاً بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2014 عندما، اكتشفت السلطات، خلال زيارة مفاجئة داخل سجن بيليبيد الجديد NBP، وجود معاملة مميزة "VIP" لبعض السجناء وتجار المخدرات رفيعي المستوى. عثرت الشرطة أيضاً على مخدرات غير مشروعة داخل زنزانات السجن. أمرت السيدة ليما، عضو مجلس الشيوخ وقتها، ووزير العدل فيما بعد، بإجراء تحقيق في الأمر، كما وكانت، السيدة ليما، موجودة وقت الزيارة المفاجئة. مما يبدو، فقد قامت وزارة العدل (DoJ)، وتحت رعاية السيناتور ليما كوزير للعدل، بإجراء ما يزيد عن 30 عملية تفتيش في سجن بيليبيد الجديد NBP كجزء من مبادرة تفتيش أطلق عليها "أوبلن غاليوغاد" "Oplan Galugad"؛
- في 20 أيلول/سبتمبر عام 2016، بدأت لجنة العدالة في مجلس النواب جلسات استماع فيما يتعلق بقرار مجلس الشيوخ ذي الرقم 105. يقال إن السيناتور ليما رفضت حضور جلسات الاستماع، واصفةً إياها بأنها "تحقيق صوري" يهدف إلى تشويه سمعتها لأنها ترفع صوتها معارضة للرئيس ديوترت. بحسب الادعاء، فإن أولئك الذين قدموا شهادات ضد السيناتور ليما، بتلقيها أموالاً من (تجارة) المخدرات للتمويل حملتها إلى مجلس الشيوخ، إنما تعرضوا للضغوط أو تلقوا مكافآت في سبيل تقديم شهادة زور ضدها. السيد روني ديان، سائق السيناتور ليما، هو أحد الأمثلة عن هؤلاء الشهود. بحسب التقارير، أوردت لجنة مجلس الشيوخ للأخلاق والامتيازات، ادعاءات حول السلوك غير

الأخلاقي للسيناتور ليما بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، بناء على نتائج التحقيق الذي أجراه مجلس النواب وفقا لقرار مجلس الشيوخ ذي رقم 105؛

- في يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، أصدرت لجنة التحقيق في وزارة العدل مذكرة إحضار بحق السيناتور ليما بخصوص القضايا التالية: (1) NPS رقم XVI-INV-16J-00313، بعنوان "متطوعون ضد الجريمة والفساد" (VACC)، مقدمة من قبل دانتي خيمينيز ضد السيناتور ليما وآخرين؛ (2) NPS السادس عشر-INV-16J-00315، بعنوان رينالدو إزميرالدا وراول لاسالا ضد السيناتور ليما وآخرين؛ (3) NPS السادس عشر-INV-16K-00331، تحت عنوان جيبي نينو سيباستيان مقدمة من قبل زوجته، السيدة روكسان سيباستيان ضد السيناتور ليما وآخرين. و (4) NPS السادس عشر-INV-16-K-00336، تحت عنوان المكتب الوطني للتحقيقات (NBI) ضد السيناتور ليما وآخرين؛
- في 2 كانون الأول/ديسمبر 2016، تقدمت السناتور ليما بطلباتها الجامعة، محتجة بأن التحقيق في القضايا كان رهن السلطة الحصرية والاختصاص الوحيد لمكتب أمين المظالم وبأنه، وبالنظر إلى الانحياز، الانحراف وعدم الموضوعية التي أبداها وزير العدل وفريق تحقيق الادعاء في هذه القضايا، فإنه يتوجب أن يكتفي هؤلاء المسؤولون بإحالة القضايا إلى مكتب أمين المظالم؛
- في 9 كانون الأول/ديسمبر 2016، تم عقد جلسة بخصوص كافة الطلبات. في 12 كانون الأول/ديسمبر عام 2016، أودعت السناتور ليما جوابها على تعليقات ومرافعة المدعي إدواردو برينغاس، الذي حضر نيابة عن مقدمي الشكاوى VACC(I.S. No. INV-16J-00313)، جنباً إلى جنب مع "عرض مشفوع بطلب للبدء بمعالجة القضايا العالقة وتأجيل الإجراءات الأخرى اللاحقة". في 21 كانون الأول/ديسمبر عام 2016، قضت لجنة وزارة العدل، مع ذلك، بأن القضية كانت قد "عرضت لاتخاذ القرار بشأنها"، وبأنه ستتم معالجة كافة القضايا العالقة تزامناً مع استحقاقات هذه القضية في قرار واحد؛
- قدم محامي عضو مجلس الشيوخ ليما طلباً شفهياً للمراجعة، وهو ما تم رفضه شفهياً. عندما استفسر محاميها عما إذا كان هناك أمر كتابي سيصدر، قالت لجنة وزارة العدل بأنها لا ترى داعٍ للقيام بذلك، وبأنه سيتم حل جميع القضايا العالقة، ولا شيء غير ذلك. ونظراً للانتهاكات الخطيرة والتعسف في

استخدام السلطات التقديرية التي ترقى إلى عدم الاختصاص أو تجاوز الاختصاص على اعتبار نقص الأدلة لدى السلطات التحقيقية، وعلى أساس الانحياز والانحراف المؤسساتي، والانحياز الواضح أيضاً والتسرع غير المبرر الذي أجرت بموجبه لجنةُ وزارة العدل التحقيقَ الأوليَّ في القضايا الأربع المذكورة أعلاه، فقد قدمت عضو مجلس الشيوخ ليما التماساً لمنع المحاكمة، ونقل الدعوى للمراجعة أمام محكمة الاستئناف عملاً بمضمون المادة 65 من لائحة المحكمة؛

- في 17 شباط/فبراير عام 2017، تقدمت المحكمة الإقليمية مونتنلوبا بثلاث شكاوى ضد السيناتور ليما بخصوص التداول غير المشروع للمخدرات. استندت الشكاوى إلى نتائج واستنتاجات لجنة وزارة العدل، الواردة في القرار المرفق بتاريخ 14 شباط/فبراير 2017. تدين (الشكاوى) كلاً من السناتور ليما، السيد رافائيل راغوس والسيد روني ديان بتهمة تجارة المخدرات غير المشروعة، وهذا ما يستوجب العقوبة بموجب المادة 5 من الباب 3(jj)، والمادة 26 (b) والمادة 28 من قانون الجمهورية رقم 9165 (قانون المخدرات الخطرة الشاملة لعام 2002)، وتم تحويلهم إلى الفرع 204 للقاضي خوانيتا غيريرو. في 20 شباط/فبراير عام 2017، تقدمت عضو مجلس الشيوخ ليما على وجه السرعة بطلب إبطال (الاستدعاء)، في المقام الأول أساس عدم اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالتهم الموجهة ضد السيناتور ليما، افتقار لجنة وزارة العدل لسلطة الادعاء، حقيقة أن الشكاوى تنطوي على أكثر من تهمة واحدة وأن المزاعم وحيثيات الحقائق، في الشكاوى وفي القرار على حد سواء، لا تحتج بجوهر الجريمة وفي هذا انتهاك للقانون الجمهوري رقم 9165. في ذات الطلب، سجلت عضو مجلس الشيوخ ليما أيضاً بعضاً من ملاحظاتها ومنها أن الأدلة المتوفرة لا تبرر رفع دعوى في القضية أمام المحكمة. تم تحديد جلسة استماع لدراسة لطلب إبطال الاستدعاء بتاريخ 24 شباط/فبراير 2017 فيما قدمت لجنة وزارة العدل طلباً للتأجيل بحيث تُعقد الجلسة في 3 آذار/مارس 2017.
- في 23 شباط/فبراير عام 2017، أصدر القاضي الأمر المتنازع عليه والذي تم بناء عليه، وفي اليوم نفسه، إصدار مذكرة الاعتقال. بحسب الادعاء، ثمة احتمال بأن تكون أحكام القاضي قد شابها شيء من التسرع غير المبرر، وباهتمام مبالغ فيه، حيث كان طلب إبطال الاستدعاء بالكاد قد عرض للنظر فيه، ومن الممكن ألا يكون القاضي قد امتلك ما يكفي من الوقت لتحديد السبب المحتمل،

بالنظر إلى السجلات الضخمة التي قدمتها النيابة العامة، وبالنظر أيضاً إلى ضخامة طلب الإبطال الذي قدمته عضو مجلس الشيوخ ليما؛

- في 24 شباط/فبراير 2017، تم تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة بحق السيناتور ليما من قبل الموظفين المكلفين لدى مجموعة التحري والاعتقال الجنائي CIDG. السيناتور ليما معتقلة حالياً في مركز الحراسة في سجن بيليبيد الجديد PNP في معسكر كريم، كويزون سيتي، بناء لأمر صادر عن القاضي المسؤول الذي قضى بتسليمها إلى وحدة خدمة الحراسة. في وقت لاحق من ذلك اليوم، وفي خلال الجلسة المخصصة للاستماع إلى طلب التأجيل المقدم من قبل لجنة وزارة العدل، دافع القاضي عن إصدار مذكرة الاعتقال، على الرغم من عدم التمكن من النظر في، ومعالجة، طلب إبطال أوامر التوقيف، بحسب الادعاء، من خلال الادعاء المعيب القائل بأنه ينبغي على (القاضي)، بداية، الحصول على ولاية قضائية على شخص السناتور قبل أن يمكنه معالجة طلب إبطال أوامر التوقيف. اعترضت السيناتور ليما على هذا القرار أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا في وقت لاحق، حيث لا تزال القضية عالقة هناك؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أن السيناتور ليما تقف متهمةً بارتكاب جريمة لا يُقبل معها إطلاق السراح بكفالة، وتواجه (حكماً) بالسجن لمدة تتراوح بين 12 سنة ومدى الحياة؛ ذلك إنه وبموجب الدستور الفلبيني، فإن المشرعين فقط يتمتعون بالحصانة ضد الاعتقال لارتكاب جرائم يعاقب بالسجن لمدة تقل عن ست سنوات،

إذ يأخذ بعين الاعتبار رؤية رئيس مجلس الشيوخ أن العدالة تأخذ مجراها وبأنه لم يتم اتهامها (السيناتور ليما) بالتورط في الاتجار بالمخدرات من قبل مُدانين مسبقين فحسب، بل تم ذلك أيضاً من قبل أعضاء سابقين في المكتب الوطني للتحقيقات. يُتابع (رئيس مجلس الشيوخ) قضيتها عن كثب كما قام كلٌّ من الأمين العام لمجلس الشيوخ ومسؤول تعزيز الأمن في مجلس الشيوخ بزيارتها.

يبحث رئيس مجلس الشيوخ في أمنها كما ويعتزم زيارتها في أقرب وقت ممكن. ورداً على اقتراح من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين القيام بزيارة إلى الفلبين تتعلق بقضية عضو مجلس الشيوخ ليما، فقد ذكر (رئيس مجلس الشيوخ) بأنه سيكون أكثر من سعيد للترحيب بمثل هذه الزيارة،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أنه، وبحسب الادعاء، فإن حملة التشويه – والتي تتضمن تهديدات بإذاعة فيديو جنسي مزعوم للسيناتور ليما والسيد ديان، بالإضافة إلى الترهيب والاتهامات المساقة ضد السيناتور ليما –هي جزء من محاولة لعرقلة مساءلة عن الموت المروع المزعوم الناتج عن الحرب غير القانونية التي يقودها الرئيس ديوترت على المخدرات. أثناء التحقيق الداخلي تم نشر عنوان ورقم الهاتف المحمول للسيناتور ليما على الملأ، في انتهاك صارخ لحقوقها. تعرضت عضو مجلس الشيوخ ليما لانتقادات عنيفة، لا سيما من خلال ما يقرب من 2000 رسائل نصية تحتوي على التهديد والمضايقات بلغة بذيئة جداً. قبل اعتقالها، كشفت السيناتور ليما عن "اشتداد التهديدات الأمنية" ضدها، لا سيما "المراقبة الكثيفة"، بما في ذلك المراقبة الإلكترونية والجسدية من قبل رجال الأمن،

وإذ يضع في اعتباره أن الفلبين صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا بد له بالتالي من احترام الحق في (الحصول على) محاكمة عادلة،

1. يشكر رئيس مجلس الشيوخ على تعاونه وعلى المعلومات التي قدمها؛
2. *يعبر عن قلقه البالغ* إزاء اعتقال واحتجاز السيناتور ليما وكذلك إزاء الاتهامات المكالة ضدها؛ لا يجد سبباً لاعتبار الاتهامات الموجهة ضدها، في ظل حقيقة أنها كانت هي بذاتها قد اتخذت إجراءات ضد الاتجار المزعوم بالمخدرات في سجن بيليبيد الجديد NBP؛ *ويولي اهتمامه أيضاً*، في ضوء توقيت الاتهامات، التي تتزامن مع التحقيق الذي أطلقته في مجلس الشيوخ، والتصريحات العلنبة التي أدلى بها كلٌّ من الرئيس ديوترت ووزير العدل، إلى أنه هناك سبب وجيه للاعتقاد بأنها مستهدفة بسبب انتقادها الصريح لتأثير سياسات الحكومة الحالية في مجال حقوق الإنسان في الفلبين؛
3. *يعبر عن قلقه البالغ* بصدد كون التصريحات التي أدلى بها الرئيس ديوترت ووزير العدل تضرب عرض الحائط بمبدأ افتراض البراءة، إذ تصور (هذه التصريحات) عضوَ مجلس الشيوخ ليما على أنها مذنبة وذلك حتى قبل مباشرة الإجراءات القانونية؛ يعتبر، تلك التصريحات، أولاً وقبل كل شيء تلك الصادرة عن رئيس الدولة، ترخي بظلالٍ ثقيلة وقد تتسبب بضغوط غير مبررة على مجريات القضايا الجنائية؛
4. *يشعر بالقلق أيضاً* إزاء حقيقة أن الإجراءات القانونية في مضمون التهم تبدو تمضي قدماً، على الرغم من وجود أسئلة أولية على غاية من الأهمية لا تزال تحتاج للإجابة؛ كما ويدعو السلطات المختصة

لضمان الاحترام الكامل لحق السيناتور ليما في (الحصول على) محاكمة عادلة، تأخذ في الاعتبار الحقائق والأحكام القانونية جميعها ذات الصلة؛ *يرغب* في الحصول على وجهة النظر الرسمية بشأن هذه القضية؛ *يقرر* إرسال مراقب محاكمة لمراقبة الإجراءات الجنائية التي سيتم اتخاذها؛

5. *يشعر بالقلق* إزاء الادعاء بأنه تمت إقالة السناتور ليما كرئيس للجنة مجلس الشيوخ بشأن العدالة وحقوق الإنسان، وكعضوٍ في هذه اللجنة، لأسباب سياسية وبأنه لم يتم استكمال تقريرها، المستند إلى قرار مجلس الشيوخ رقم (9)، بما يتماشى مع القواعد واجبة التطبيق، كما لم تحظَ أدلةٌ هامة بما تستحقه من اهتمام؛ *يرغب* في الحصول على وجهة النظر الرسمية بشأن هذه القضية؛

6. يرغب في الحصول على المزيد من التفاصيل حول ظروف سجن السيناتور ليما في مركز الحراسة PNP؛

7. *يدرك أنه* تم تقديم شكوى ضد السيناتور ليما بخصوص "سلوك غير أخلاقي"، إلى مجلس الشيوخ، وفقاً لما تم تداوله؛ *يرغب* في الوقوف على الحقائق الدقيقة التي تقوم عليها الشكوى وكذلك على الإجراءات التي سيتم اتخاذها؛

8. *يرى أن* القضايا المطروحة التي تؤثر في أحد أعضائه، يجب أن تحظى بعناية فائقة من قبل مجلس الشيوخ؛ *يثق* بأنه سيفعل كلَّ ما بوسعه لمراقبة وضع السيناتور ليما عن كثب، بما في ذلك ما يتعلق في حقها في السلامة الجسدية والمحاكمة العادلة وظروف الاحتجاز؛

9. *يبدي سروره* إزاء ترحيب مجلس الشيوخ بزيارة وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين من أجل تبديد دواعي القلق والوقوف على الهواجس التي نشأت حول هذه القضية؛ *يعتبر* أنه سيكون من الأهمية بمكان أن يلتقي هذا الوفد مع السلطات البرلمانية، التنفيذية والقضائية ذات الصلة بالإضافة إلى لقاء عضو مجلس الشيوخ ليما ومحاميها، وكذلك أيّ طرف ثالث يمكن أن يقدم المساعدة للوفد لأداء مهمته؛ *يطلب إلى* الأمين العام أن يُعدَّ الترتيبات اللازمة لإجراء هذه الزيارة في أقرب وقت ممكن؛

10. *يطلب إلى* الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة، إلى الادعاء وإلى أيِّ طرف ثالث يكون في وضع يسمح له تقديم معلومات على صلة بالقضية؛

11. *يطلب* إلى اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وموافاته بتقرير في الوقت المناسب.

****